

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٩٢

الأربعاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين/السيد سافرونكوف/السيد إيليتشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروف
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1633265 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، الأردن، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، سري لانكا، غواتيمالا، قطر، كازاخستان، كوبا، كوستاريكا، الكويت، لبنان، المغرب، ملديف، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، ونيكاراغوا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أقترح أن يوجه المجلس الدعوة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسمائهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام؛ والسيد ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

السيد ملادينوف ينضم إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً التالية أسماءهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة

السيدة جوان آدمسون، القائم بالأعمال المؤقت لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد محمود سيكل، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المجلس على دعمه الذي أعرب عنه خلال الإحاطة الإعلامية السابقة لعمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الميدان في ظل ظروف صعبة، ولا سيما وأن الحالة في فلسطين وإسرائيل لا تزال تتدهور، للأسف.

وقد يكون التركيز الدولي على قضية فلسطين قد طغت عليه المأساة في سورية والأحداث في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، ولكن لا يمكن السماح بأن تصبح القضية مشكلة ثانوية. ومن المحزن أن ما يحدد ملامح النزاع لا تزال الإعلان عن بناء المستوطنات، واندلاع أعمال العنف والإرهاب، وعدم وجود قيادة مستنيرة. إن عدم القدرة على رؤية ما وراء الأفق واغتنام فوائد حل النزاع العربي - الإسرائيلي وإنهاء الاحتلال والتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين يلي التطلعات الوطنية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، هو خسارة تاريخية للمنطقة ككل.

أضف إلى هذه الصورة المقلقة عموماً أن الفلسطينيين غير قادرين مجدداً على ممارسة حقوقهم الديمقراطية بعدما جرى تأجيل انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وغزة. فالمشاحنات السياسية، والاتهامات المتبادلة، والطعون القانونية والطعون المضادة التي تلت ذلك جعلت سكان غزة والضفة الغربية يشعرون بمزيد من التباعد بينهم. ويساورني القلق إزاء الدعوات التي أطلقها مؤخراً المشرّعون التابعون لحماس في غزة، وهي تقضي بأن تستأنف الحكومة بقيادة حماس عملها في غزة. ومن شأن هذه الخطوة أن تقوض بشكل خطير حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، ومن شأنها أيضاً أن تجعل المصالحة أمراً شبه مستحيل.

وفي آب/أغسطس، أثرت شواغل الأمم المتحدة والشواغل الدولية إزاء استمرار إسرائيل في تنفيذ سياستها الثابتة الرامية إلى توسيع نطاق وجودها في الضفة الغربية المحتلة (انظر S/PV.7762). وأود اليوم أن أناقش عقبة أخرى أمام الحل التفاوضي - ألا وهي الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية في غزة. إن ثلاثة صراعات مهلكة نشبت في السنوات الثماني الماضية وأدت إلى تبيد إيمان الفلسطينيين بأن إسرائيل لا تريد أي شيء أكثر من تدمير غزة، وأدت كذلك إلى تبيد إيمان الإسرائيليين بأن جيرانهم الفلسطينيين يرغبون في تحقيق السلام. ومما يؤجج المخاوف الإسرائيلية هو أن غزة تخضع لسيطرة سلطة الأمر الواقع التي يقرب ميثاقها العلي المعادي للسامية بين المقاومة والعنف، ويرفض الحلول السلمية، ويطمح إلى القضاء على إسرائيل.

إسرائيل تتهم المقاتلين في غزة بأنهم يسعون دائماً إلى الحصول على المال والعتاد العسكري، بما في ذلك عن طريق التهريب في الزوارق المدنية، وإخفاء مكونات إنتاج الصواريخ داخل الشحنات التجارية، وتحويل مسار مواد البناء بعيداً عن المحتاجين إليها. وقامت إسرائيل بإبلاغ الأمم المتحدة عمّا

وقد أدى عدم إحراز تقدم إلى الغضب والإحباط المتزايد لدى الفلسطينيين، وإلى خيبة أمل عميقة بين الإسرائيليين. فقد عزز المتطرفين وأضعف المعتدلين من كلا الجانبين. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق فلسطيني النار، مما أسفر عن مقتل اثنين من الإسرائيليين وإصابة ستة آخرين في هجوم إرهابي في القدس الشرقية المحتلة. مشاعرنا ودعواتنا مع أسر الضحايا. ومما يؤسف له أن حماس والعديد من غيرها اختاروا تبرير وتمجيد الهجوم ومنفذه. ويؤكد هذا الحادث المأساوي مرة أخرى حقيقة لا يمكن إنكارها - إذا كان الفلسطينيون يأملون حقاً في بلوغ الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال، فإن ذلك لن يتحقق من خلال العنف، بل يجب التوصل إليه عن طريق المفاوضات.

وفي حوادث منفصلة حصلت خلال الاشتباكات التي وقعت مؤخراً في القدس الشرقية، توفي مدني فلسطيني يبلغ من العمر ٢٠ عاماً بعدما لجأت قوات الأمن الإسرائيلية إلى إطلاق النار عليه. وفي حادث منفصل، قام حراس الأمن بإطلاق النار على ساقبي فتاة غير مسلحة تبلغ الثانية عشرة من العمر بينما كانت تقترب من نقطة التفتيش.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل التخطيط لبناء المستوطنات، بما في ذلك ترويجها مؤخراً لبناء ٩٨ وحدة سكنية بصورة أولية من أصل ٣٠٠ وحدة سكنية في شيلو، الواقعة في عمق الضفة الغربية المحتلة. وإذا جرى تنفيذ تلك الخطة، فسوف تدق إسفيناً بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية، وتهدد ترابط أوصال الدولة الفلسطينية في المستقبل. وقد وصف المسؤولون الإسرائيليون هذا التحرك بأنه محاولة لنقل مستوطنين من مستوطنة أمونا الأمامية غير القانونية، التي قررت المحكمة العليا الإسرائيلية هدمها. وإنني أكرر مرة أخرى موقف الأمين العام المتمثل في أن المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وهي تقوّض الحل القائم على دولتين.

الصراع الأخير. وفي حين أنه منذ عام ٢٠١٤ لم يحصل سوى القليل من الأضرار أو الإصابات، هناك خطر دائم تجاه التصعيد الكارثي المحتمل الذي لا يراد وليست هناك حاجة إليه.

وخلال الصراع في عام ٢٠١٤، اكتشفت إسرائيل ودمرت ١٤ نفقا من أنفاق العبور إلى أراضيها، وفي أيار/مايو من هذا العام اكتشفت نفقين آخرين ودمرتهما. واسمحوا لي أن أكرر الموقف المشترك لروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمين العام على النحو الوارد في تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق). يجب القضاء على تراكم الأسلحة غير المشروعة والأنشطة القتالية في غزة. فهذه الأمور تزيد من خطر تصعيد جديد في الأعمال العدائية، وإبقاء الآلاف من الناس على جانبي الحدود تحت التهديد المستمر لشن الهجمات، وتقويض عملية إعادة الإعمار.

بيد أن الخطر الناجم عن وجود المقاتلين ينبغي ألا يشكل ذريعة لإسرائيل كي تلحق الضرر عشوائيا بالمدنيين في غزة. وبالإضافة إلى استمرار الإغلاقات التقييدية الشديدة، يساورني القلق إزاء تواصل عمليات التوغل والقصف وإطلاق النار بشكل يومي تقريبا من جانب القوات الإسرائيلية باتجاه غزة على طول السياج الفاصل وفي البحر.

ويجب وضع حد للحلقة المفرغة من انعدام الثقة والعنف. وبغية القيام بذلك، يجب أن تعود السيطرة على غزة إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية، تلتزم بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. والإغلاقات التي تواجهها غزة يجب أيضا رفعها تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فكل من الفلسطينيين والإسرائيليين لهم الحق في أن يعيشوا حياة طبيعية في جو من الحرية والأمن، مع احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم.

ومنذ أن استولت حماس على غزة في عام ٢٠٠٧، بات ٤٠ في المائة من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة واقعين خارج نطاق سيطرة الحكومة الفلسطينية الشرعية.

لا يقل عن ٤١ محاولة من محاولات التهريب الخطيرة التي اعترضتها منذ بداية عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تفتقر إلى القدرة على تأكيد اتهامات التهريب بشكل مستقل، فهي تشير، إن كانت دقيقة، إلى العزم على مواصلة الهجمات ضد إسرائيل.

وفي الأسبوع الماضي سافرت إلى غزة حيث شاهدت المخازن فارغة من مواد البناء، لأن عملية إعادة الاعمار تشهد تباطؤا كبيرا بسبب القيود المفروضة على المواد المستوردة. فمنذ آذار/مارس، لم تتم الموافقة على مشاريع جديدة لإعادة بناء الأماكن السكنية. وفي الأيام الأخيرة، ثمة نحو ٨٠ مشروعا، البعض منها كان بدأ تنفيذه بالفعل، واجه الرفض من قبل إسرائيل. ورأيت أبنية سكنية نصف مشيدة. واجتمعت مع أسر كانت قد تمت الموافقة على مشاريعها لإعادة البناء، ومع ذلك لم تلتق أي مواد اسمنتية لمدة شهور. واستمعت إلى أولئك الذين حاولوا البحث في شبكة الانترنت عن القوانين التي تنظم استيراد المواد التي تعتبر ذات الاستخدام المزدوج، من دون أن يجثوا بالتوفيق أو الجواب. وإنني أقف إلى جانب سكان غزة الذين يعانون من الصراعات والإغلاقات، والذين لا يزالون يواجهون المعاناة التي يعجز تصورها.

وبالمعدلات الحالية، سوف يستغرق الوقت أكثر من سنة واحدة لتنفيذ المشاريع المتراكمة الموافق عليها، وسنوات لمعالجة النقص الكامل في مجال الإسكان وإعادة الاعمار في غزة. إن هذه الاتجاهات مثيرة للقلق، وأدعو الطرفين المعنيين بألية إعادة الاعمار في غزة إلى الالتزام مرة أخرى بكفالة عملها السلس. وسوف يؤدي عدم القيام بذلك إلى التشكيك في صلاحية الآلية، وتقويض الهدوء المحفوف بالخطر في غزة.

ووفقا لبعض التقديرات، أطلق المقاتلون في غزة خلال العقد الماضي نحو ١٦ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على إسرائيل. وتم إطلاق حوالي ٢٠٠ من المقذوفات منذ نهاية

إن مستقبل غزة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الشعب الفلسطيني وهدفه المتمثل في إقامة دولة مستقلة. ولكن كلما استمر سكانها في المعاناة تحت وطأة الديناميات الحالية التي لا تطاق في غزة، يزداد ابتعاد الفلسطينيين عن تحقيق ذلك الهدف، ونصبح للأسف أقرب إلى التصعيد الكبير المقبل.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشهرية الثاقبة، التي تشمل الحالة الانسانية بطريقة منسقة وشاملة.

إن الاحتياجات الإنسانية لا تزال كثيرة جدا. وكل مقيم تقريبا على الأرض الفلسطينية المحتلة يتأثر بأزمة الحماية والفقر والبطالة دفعا بأكثر من ربع جميع الأسر صوب انعدام أمنهم الغذائي. وهناك نصف مليون من أطفال المدارس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بغية الحصول على التعليم الجيد. وثمة ما يقدر بنحو مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، وصحية، وغذائية.

ما يقرب من نصف جميع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام، حوالي ٢,٣ مليون نسمة من مجموع السكان البالغ تعدادهم ٤,٨ مليون نسمة، بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

أما في غزة، فإن الاحتياجات الإنسانية مردها إلى ١٠ سنوات تقريبا من عمليات الإغلاق والقيود التي تفرضها إسرائيل في أعقاب استيلاء حماس عسكريا، وبجحة الشواغل الأمنية، وتفاقم الجولات المتتالية للأعمال القتالية بين حماس وإسرائيل، والانقسامات السياسية الداخلية الفلسطينية وإغلاق

وسياسة الإغلاق الإسرائيلية وفرض القيود الصارمة هما سبب التوقف الفعلي للتفاعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الفلسطينيين في غزة وفي الضفة الغربية. والهوة الآخذة في الاتساع بين كلا الجزأين من الأرض الفلسطينية المحتلة تقوّض المؤسسات الوطنية لبناء الدولة، وتهدد جدوى إنشاء الدولة الفلسطينية المتحدة كجزء من الحل القائم على وجود دولتين. فالوحدة بالتالي بالغة الأهمية. وإني أشجع حماس على السعي إلى المصالحة مع فتح تمشيا مع مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى النظر في إعادة تحديد مركزها السياسي.

وإذ أنتقل بإيجاز إلى الجولان، لا يزال يساورني القلق من الحالة المتقلبة التي تقوّض اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات، وتعرّض وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية للخطر. وما فتئ من الأهمية بمكان أن يبقى أطراف اتفاق فض الاشتباك على اتصال مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في المقام الأول، وعلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكنه أن يؤدي إلى تصعيد الحالة عبر خط وقف إطلاق النار والبيئة الإقليمية المضطربة أصلا.

وبالعودة إلى قضية فلسطين، اسمحوا لي أن أحتتم إحاطتي الإعلامية بتوجيه إنذارين اثنين. أولا، إلى أولئك الذين يعتقدون أن سكان غزة يمكن أن يعاقبوا بالإغلاقات أو بفرض قيود على دخول مواد البناء الحيوية للاقتصاد، ينبغي أن يعلموا أن درجة الحرارة آخذة في الارتفاع في غزة. واسمحوا لي أيضا أن أقول بجلاء للذين يبنون الأنفاق، أو يطلقون الصواريخ، أو يهربون العتاد العسكري، أو يستفيدون من السوق السوداء، أو يسعون إلى المواجهة، إن أعمالهم خطيرة وغير مسؤولة. إنهم يسرقون من شعبهم، ويحاطرون بأرواح الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

ويجب علينا جميعا أن نتجنب مخاطر الانزلاق إلى صراعات عنيفة أخرى، في وقت تحتاج المنطقة ككل إلى قوى معتدلة توحد وتقف في وجه التطرف الذي نشهده في الشرق الأوسط.

من الجهات المانحة، توزعه الأمم المتحدة للإبقاء على المرافق الحيوية مثل المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية الجارية دون انقطاع. أرحب بالقرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا لبيع كمية إضافية من المياه إلى غزة مقدارها ١٠ ملايين متر مكعب، ولكن يجب علينا العمل صوب حل مستدام طويل الأجل. ومن المهم للغاية أن يحدث هذا بسرعة.

إن الواقع الاقتصادي في غزة يبين أن هذه الاحتياجات الإنسانية المزمنة لا تزال قائمة. من الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي في غزة حوالي نصف نظيره في الضفة الغربية، وتضاعف معدل البطالة، إذ وصل ٤٢ في المائة و ٦٠ في المائة تقريبا في أوساط الشباب، أي من بين أعلى المعدلات في العالم. إن القيود على حركة السلع والأشخاص، وإن كانت متباينة، لا تلزم فقط حرقيا معظم الناس بواقع لا يمكن تحمله في غزة فحسب، بل تعوق أيضا النشاط الاقتصادي. إذ أن أكثر من ١٥٠٠ من التجار و ١٦٠ من رجال الأعمال في غزة فقدوا تصاريح السفر في الأشهر الأخيرة، مما يعكس مسار الاتجاه نحو زيادة الموافقات على التصاريح التي شهدتها فترة ما بعد عام ٢٠١٤، فبدون القدرة على تطوير الاقتصاد المحلي، لن يكون بالإمكان التوصل إلى حل مستدام للاحتياجات الإنسانية في غزة.

من الأساسي إعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية المحلية. فالدعم الدولي وتخفيف السلطات الإسرائيلية للقيود المفروضة على الواردات، بما في ذلك من خلال آلية إعادة إعمار غزة، أديا إلى إحراز تقدم ملحوظ في إصلاح الأضرار التي تلحق بالمنزل، والمستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن السماح بأعلى مستوى للواردات إلى غزة منذ عام ٢٠٠٧. غير أن حوالي ٦٠٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين، ويعتمدون على المأوى المؤقت منذ عام ٢٠١٤. وأحوالهم المعيشية تثير طائفة من الشواغل، بما في ذلك مخاطر الحماية والعنف القائم على نوع

مصر شبه الكامل للمعابر الحدودية مع غزة. وهذه الأحداث نجم عنها معاناة نصف الأسر المعيشية في غزة من انعدام الأمن الغذائي - ضعف المتوسط في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة - مع حصول متقطع على المياه النظيفة والكهرباء بصورة منتظمة وموثوقة.

يحصل ٧٠ في المائة من سكان غزة على مياه جارية، معظمها غير صالحة للشرب، لبضعة ساعات في اليوم، ومن يومين إلى أربعة أيام في الأسبوع، في حين أن النقص في الطاقة لا يترك للأسر المعيشية من الكهرباء إلا لفترة تتراوح بين ست وثمان ساعات يوميا. وهذا الافتقار إلى الحصول على الطاقة الموثوقة يعرض الأرواح البشرية للخطر في المرافق الطبية التي تعاني بالفعل من نقص في المعدات والأدوية والموظفين المهرة، مما يقلص تشغيل مرافق المياه المستعملة ويقوض العنصر الأساسي لوقف اعتماد غزة على المعونة، أي تنشيط اقتصادها. في كل ذلك، يعاني أطفال غزة أشد المعاناة. فهناك طفلة عمرها ١٠ سنوات شهدت اليوم بالفعل ثلاث جولات من الصراع خلال حياتها القصيرة. وما يقرب من ٢٣٠.٠٠٠ طفل لا يزالون بحاجة إلى الدعم النفسي، ويقدر أن ٢٥٠.٠٠٠ طفل بحاجة إلى التوعية بمخاطر الألغام بسبب انتشار المتفجرات من مخلفات الحرب. لقد تأثر أيضا الأطفال الإسرائيليون على طول حدود غزة ولا يزالون يعيشون في خوف.

بينما حدثت زيادة في العدد المطلق لموافقات الإذن بالخروج من غزة منذ عام ٢٠١٢، بلغ معدل قبول تصاريح الخروج لتلقي العلاج الطبي أدنى مستوى له منذ سبع سنوات؛ ومن بين الـ ٢٣٩٤ طلبا من الطلبات المقدمة في آب/أغسطس، لم تتم الموافقة إلا على ٦٠ في المائة منها، مقارنة بنحو ٧٦ في المائة الذي كان يمثل المتوسط الشهري في عام ٢٠١٥.

تقدم المنظمات الإنسانية المساعدة الغذائية إلى نحو مليون شخص في غزة كل سنة، في حين أن وقود الطوارئ الممول

السلطات الفلسطينية بالإعلان عن إجراء تحقيقات مجدية، ولا تزال حماس تحتجز مواطنين إسرائيليين وجثمانين لجنديين. وأحضر على عودتهم بسرعة.

إما وإذا انتقل إلى الكلام عن الضفة الغربية، فقد كان العام الماضي أكثر فتكا بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين منذ نهاية الانتفاضة الثانية. ومما لا يزال يثير الجزع لدي أن الهجمات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين والرودود العديدة على هذه الهجمات أو الهجمات المزعومة من جانب القوات الإسرائيلية أثارت العديد من الادعاءات بشأن الاستخدام المفرط للقوة. كما شهدت الأشهر الأخيرة زيادة في استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للذخيرة الحية، ولا سيما ضد الفلسطينيين الذين يقومون بقذف الحجارة خلال المواجهات. الملاحقات القضائية في هذه الحالات نادرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال السلطات الإسرائيلية تحجب جثامين ١٨ فلسطينيا؛ أحضر حكومة إسرائيل على إعادتها من دون تأخير.

في هذه السنة وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بلغ عدد المنازل التي تم هدمها بالفعل ٩٥٨ منزلا حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، بزيادة ٧٥ في المائة عن كل أعمال الهدم في عام ٢٠١٥، وكانت معظم أعمال الهدم بسبب عدم وجود تراخيص. إن هدم المنازل التي أقيمت بتمويل من مخصصات المساعدة الإنسانية المقدمة من الجهات المانحة بلغت نسبة ٢٧١ حالة، أي بزيادة قدرها ١٥٠ في المائة عما كانت عليه في العام الماضي، ووقع المزيد من عمليات الهدم في القدس الشرقية المحتلة بزيادة بلغت ١٤٧ في المائة عن أي سنة منذ أن بدأت الأمم المتحدة بشكل منهجي بتسجيل عمليات الهدم هذه في عام ٢٠٠٨. وعموما، شرد ١٤٤٧ فلسطينيا، بمن فيهم ٧١٩ امرأة و ٦٩٠ طفلا بالإضافة إلى ٩١٩ شخصا من المتضررين الآخرين، بمن فيهم ١٥٧١ امرأة و ٧٦٣ طفلا بسبب هدم الهياكل العيشية. تشكل عمليات الهدم هذه انتهاكا للقانون

الجنس. وإن استمرار عدم التمويل لإعادة بناء أكثر من ثلث المنازل المدمرة تماما يترك أكثر من ٤٠٠٠ أسرة من دون أي أمل في منزل في المستقبل القريب.

وإذا ما ما أريد تقليص الاحتياجات الإنسانية في غزة، نحتاج إلى أنشطة إنمائية وإنعاش اقتصادي. ونحن بحاجة إلى تحسينات ملموسة للتصدي للموجة المتزايدة من اليأس الذي يستحوذ على الشباب في غزة. من تجاربنا الجماعية، من المنطقي أنه إذا ما ترك هذا اليأس عند الشباب سيدفع إلى المزيد من انعدام الأمن المحلي، بل حتى المساهمة في مزيد من التطرف وتصدير انعدام الأمن. وكما جاء في تقرير المجموعة الرباعية، فإن الرفع الكامل للإغلاق أمر حاسم لإحراز تقدم دائم في غزة، تماشيا مع القانون الدولي والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

لقد تدهورت أيضا البيئة التشغيلية للعمل الإنساني في غزة. إن إمكانية وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى غزة، على سبيل المثال، أصبحت إشكالية متزايدة. وإن معدل رفض منح التصاريح للموظفين الوطنيين العاملين مع الأمم المتحدة الموجودين في غزة ارتفع من ٣ في المائة في كانون الثاني/يناير إلى ٤١ في المائة في أيلول/سبتمبر.

إن الأعمال القتالية ذات المستوى المنخفض بين قوات الأمن الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة مستمرة، وهناك شواغل إزاء عدم اتخاذ التدابير الكافية لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين؛ من الواضح أن هذا هو الحال عندما تُطلق الصواريخ من غزة على الأماكن الحضرية ضمن النطاق عبر الحدود في جنوب إسرائيل. وما زالت هناك شواغل مزممة إزاء عدم المساءلة عن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من جانب جميع الأطراف. لقد فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقات جنائية، ولكن لم يصدر قرار اتهام واحد، لأي حالة نهب، من بين أكثر من ٥٠٠ شكوى قُدمت تتعلق بسير الأعمال القتالية خلال التصعيد في عام ٢٠١٤ ولم تقم

وأخيراً، ليس هناك ما هو أكثر أهمية من ضمان حماية المدنيين وحصولهم على المساعدة التي يستحقونها خلال العملية. وفيما تتكشف الأزمة، أدعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها. بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبوصفنا عاملين في المجال الإنساني، وبالرغم من أننا نود أن نتجنب أسوأ الحالات، فإننا مضطرون للتخطيط لما هو أسوأ. ونتوقع موجة تشريد لحوالي ٢٠٠.٠٠٠ شخص خلال الأسابيع المقبلة، مع تشريد ما يصل إلى مليون شخص خلال العملية على أسوأ الفروض. ومن هؤلاء الناس، نتوقع أن يطلب ٧٠٠.٠٠٠ شخص المأوى والمساعدة في حالات الطوارئ.

وحتى الآن، أعد المأوى لـ ٦٠.٠٠٠ شخص في مخيمات ومواقع الطوارئ، وتتسارع وتيرة إعداد مواقع إضافية لـ ٢٥٠.٠٠٠ شخص إضافيين. ويجري حالياً وضع إمدادات حالات الطوارئ مسبقاً بالقرب من مواقع المشردين. وتعد العيادات المتنقلة وأفرقة الحماية والصحة. وتقف شاحنات الغذاء في حالة تأهب. وإذ يصبح من الأولويات تجهيز مواقع المشردين لفصل الشتاء وتنخفض درجات الحرارة خلال الأسابيع المقبلة، فإن من المتوقع أن تزداد الاحتياجات. وباختصار، وفيما تزداد الاحتياجات، يجب أيضاً أن تزداد الاستجابة الدولية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين. **السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أعرب عن ثماني فلسطين للاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وعن تقديرنا لعقد هذه المناقشة الهامة اليوم. وأشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمم العام، على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود الجارية، بما في ذلك للفت انتباه المجلس إلى

الدولي ويجب أن تتوقف فوراً؛ وقد دعا الأمين العام حكومة إسرائيل إلى إلغاء السياسات ووقف الممارسات التي يمكن أن تفضي إلى النقل القسري للمجتمعات البدوية والرعوية.

في شباط/فبراير، وقفت أمام المجلس حاملاً رسالة واضحة ألا وهي إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه. علينا القيام جماعياً بعكس مسار الدوافع الأساسية لهذه الاحتياجات الإنسانية. ويجب علينا أن نتحرك صوب العمل الحاسم الذي من شأنه تقليص الاحتياجات الإنسانية، وضمان احترام القانون الدولي وأن نقدم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء الأمل والحقيقة في مستقبل مستقر وسلمي ومزدهر.

أغتتم هذه الفرصة لكي أطلع المجلس بإيجاز على آخر تطورات الحالة الإنسانية في العراق، في سياق العملية العسكرية لاستعادة الموصل التي بدأت في الساعات الأولى من صباح الاثنين. في اليوم الثالث من العمليات، تفيد الأنباء بأن الأنشطة العسكرية تظل متركزة في المناطق التي يقل فيها عدد السكان، حيث لم تسجل حالات تشريد للمدنيين على نطاق واسع في هذه المرحلة.

وإذ تشتد حدة أعمال القتال وتتقدم القوات نحو المناطق المكتظة بالسكان، يساورني قلق بالغ حيال سلامة عدد يصل إلى ١,٥ ملايين شخص يعيشون في المدينة. ونعتقد أن الأسر في الموصل ستكون في خطر كبير أثناء العملية بسبب حصارهم في تبادل إطلاق النار أو استهداف القنصاة لهم مباشرة، فيما هم يبحثون عن الغذاء. ويساورنا القلق من أن المدنيين قد يستخدمون دروعاً بشرية أو يطردون قسراً ويصبحون محاصرين بين الخطوط الأمامية. وربما لا يتمكن المسنون وذوو الإعاقة والنساء الحوامل من الانتقال إلى أماكن آمنة بدون مساعدة، وحسب أدلة سابقة، تسبب ممارسات ما يسمى بالدولة الإسلامية الشاغلة الأكبر للقضايا المتعلقة بالحماية.

بيد أننا إذ نقترّب من مرور ٥٠ عاماً على احتلال إسرائيل للشعب الفلسطيني وأرضه، فإن القوانين المنظمة للاحتلال قلبت رأساً على عقب ولوي عنقها واستغلت من جانب إسرائيل، التي استخدمت كل ذريعة - حتى أكثر الذرائع غير المعقولة والمهينة - لتبرير احتلالها وجميع انتهاكاتهما لحقوق الإنسان وجرائم الحرب المترتبة عليه واستمراره على مدى خمسة عقود. ولذلك علينا تسجيلاً للموقف، أن نعيد التأكيد على المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر بشكل صارم الاستيطان، وبناء المستوطنات ونقل المستوطنين، والتشريد القسري ونقل السكان المدنيين الفلسطينيين، وجميع التدابير الأخرى التي تتخذها إسرائيل بهدف تيسير ودعم هذه الإجراءات، بما في ذلك بناؤها الجدار في مخالفة مباشرة لهذا الحظر.

وبموجب البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، المعروف باسم البروتوكول الأول، فإن هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة، يلزم أن تقمّعها جميع الأطراف المتعاقدة السامية. وعلاوة على ذلك، فإن المادة ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعتبر جرائم حرب،.

”قيام السلطة القائمة بالاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو بعضهم داخل هذه الأرض أو خارجها“.

وكانت فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠١٤ واضحة بالقدر نفسه إزاء أوجه الحظر هذه، وتؤكد عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية، والجدار وجميع التدابير ذات الصلة الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ومركزها. وتلك التدابير تشكل أيضاً انتهاكات لميثاق الأمم المتحدة.

المسائل الحرجة المعروضة علينا. كما أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية.

وأكرر تقديرنا العميق لأعضاء مجلس الأمن الخمسة الذين اشتركوا في رئاسة اجتماع صيغة أريا الذي عقد الأسبوع الماضي بشأن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، مما أتاح للمجلس الاستماع لبيانات الخبراء بشأن الواقع المظلم وأخطار الاستعمار غير القانوني المستمر لفلسطين على أرض الواقع وتأثيرها على آفاق السلام. ونشكر ماليزيا، ومصر، وأنغولا، والسنغال، وفنزويلا على تلك المبادرة الحسنة التوقيت والهامة.

وبالتأمل في ذلك الاجتماع والمواقف الثابتة التي جدد التأكيد عليها جميع أعضاء المجلس، إلى جانب العديد من البيانات الحكومية الأخيرة المقدمة رداً على إعلانات الاستيطان الإسرائيلي، فإن من الواضح أن تسوية مسألة الاستيطان ليست، كما ادعى البعض بسخرية، مسألة فلسطينية ”أحادية الجانب“. وكما أكدت في جميع البيان، إن عدم شرعية الأنشطة الاستيطانية والتهديدات الماثلة لحل الدولتين وآفاق السلام مسائل متعلقة بالقانون الدولي وبإشراك جميع الدول المعنية في إيجاد حل سلمي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط.

وهي متعلقة بالقانون، الذي أرسته الدول الأعضاء وباحترام ذلك القانون. وإلا، فإن الحط من شأنها يجعلها بلا معنى وغير فعالة. وذلك القانون - وتحديداً، اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على جميع الدول بوصفها القانون العربي - أنشئ في أعقاب أهوال الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد لتجنب استعمار الشعوب وقمعها واضطهادها على يد الدول الأجنبية التي تحتل أراضيها. والقانون ذاته ينص بوضوح على أن الاحتلال حالة مؤقتة، وليست إلى أجل غير مسمى أو أبدية. وهذه ليست مسألة رأي فلسطيني أو رواية أو منظور. إنه القانون ببساطة.

ونعتقد أن السلام - الهدف الأساسي الذي تعمل من أجله هذه المنظمة - هو الأكثر استحقاقاً لتشريعات وإجراءات دولية، وأن محاولات إسرائيل المستمرة للانتقاص من عمل الأمم المتحدة في هذا الشأن وتحويله عن مساره ينبغي التنبه بها ووقفها، عوضاً عن الإثابة عليها.

وبالنظر إلى حقائق الحالة ومخاطر التقاعس عن العمل، التي برزت بشكل صارخ في الاجتماع الأخير بصيغة آريا، لا بد لنا أن نتساءل عما يمكن أن يبرر الشلل المستمر لمجلس الأمن في مواجهة هذه الانتهاكات الإسرائيلية العدوانية الممنهجة والتحدي الصارخ لإرادة المجتمع الدولي. وماذا يمكن أن يكون عذراً لمزيد من التهذئة مع إسرائيل بينما أفعالها هي ما يهدد السلم والأمن - الاختصاص الدقيق للمجلس - ويدمر حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ التي تم تصورها دولياً وتحظى بالتأييد منذ عشرات السنين؟ وبالإضافة إلى تحدي القانون، فإن الفرضيات والحجج المقدمة من إسرائيل تتحدى المنطق والعقل والأصول ويجب رفضها. ومجلس الأمن يتحمل مسؤوليات واضحة، وعليه، فإننا نطالب، مرة أخرى، باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الأزمة والإجحاف المستمرين.

لقد خلص التقرير الصادر عن المجموعة الرباعية في ١ تموز/يوليه (S/2016/595، المرفق) إلى أن استمرار السياسة الإسرائيلية لبناء المستوطنات وتوسيعها وتعيين أراض فلسطينية للاستخدام الإسرائيلي الخالص والحرمان من التنمية الفلسطينية، بما في ذلك ارتفاع معدل عمليات الهدم، كل ذلك يقوض حل الدولتين بشكل مطرد ويكرس واقع الدولة الواحدة - والحقيقة أن أي مراقب موضوعي لا يمكن أن يصف ذلك إلا بالفصل العنصري. وفي هذا التقرير، وكذلك في بيانات صدرت مؤخراً، اعتبرت المجموعة الرباعية أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ودعت إلى عكس مسار التوجهات السلبية على الأرض لإنقاذ حل الدولتين وهيئة الظروف لإجراء مفاوضات

كما أن توافق الآراء الدولي واضح أيضاً، على نحو ما يتجلى في تصميم الدول بشكل انفرادي وجماعي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، على أن الأنشطة الاستيطانية غير شرعية وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام. وهو واضح أيضاً في الدعوات العالمية لإسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية وإنهاء احتلالها المستمر لما يقرب من نصف قرن. وكلاهما ضروريان لتحقيق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي العادل والدائم والشامل والسلام العربي - الإسرائيلي، بوجه عام، ونحن نشير هنا إلى مبادرة السلام العربية، التي نشدد على أهميتها ومحوريتها.

ولا يوجد مجال للشك إزاء الأبعاد القانونية الواضحة للمسألة، وأحقيتها باعتبارها مسألة متعلقة بالسلام والأمن، ومن واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك في المقام الأول، مجلس الأمن، أن يتصرف وفقاً لولايته بموجب الميثاق. ولذلك من المذهل تماماً أن نسمع الادعاءات الإسرائيلية بأن أية محاولات لإصلاح هذه الحالة غير القانونية ومحاولات فلسطينية أو عربية أحادية الجانب والحجج الإسرائيلية القائلة إن مسألة المستوطنات ليست قضية. ومن المزعج بالقدر نفسه أن نسمع المطالبات بأن ليس لمجلس الأمن أي واجب أو دور بشأن هذه المسألة وأن نشهد إسرائيل وهي تستأسد على الدول، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في المجلس، وتحذرم من اعتماد أي قرارات بشأن المسألة - وهي بالأساس تطلب منها أن تتجاهل، والأسوأ من ذلك، أن تخرق الالتزامات القانونية الخاصة بها.

بل إن الأمر المروع بصورة أكبر هو أن إسرائيل، التي تستأسد وتفتخر بأن السلام لن يتحقق بالقرارات، هي إسرائيل نفسها التي أنشئت فعلياً بقرار للأمم المتحدة - وهو قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، توخياً للدقة. وذلك يطرح السؤال: كيف يمكن لدولة أن تنشأ بقرار في حين لا يمكن للسلام أن يتحقق بقرار مثله؟

النفسية من قبل قوات الاحتلال، والتي كثيراً ما تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة؛ وتوقيف واحتجاز المدنيين، لا سيما الشباب وحتى الأطفال، وبدء السنة العاشرة للإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، حيث يتعرض مليوناً فلسطينياً للعقاب والحصار بشكل جماعي، وتهددهم القوات الإسرائيلية مراراً وتكراراً ويتحملون حياة الحرمان الشديد والعزلة التي فرضت أزمة إنسانية كبيرة وظروفاً اجتماعية واقتصادية مزرية بلغت أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٦٧.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أتوقف لحظة لتوجيه نداء بتقديم دعم عاجل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تقود جهود المنظمات الإنسانية للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والمنطقة، وتوفير لهم القوات والاستقرار وبعض الأمل في ظل الاضطراب والتراع. وهذه الوكالة تحتاج إلى دعم فوري لمساعدتها في التغلب على الأزمة المالية الحادة التي تواجهها، والتي سيكون لها عواقب سلبية بعيدة الأثر إن لم تحل.

إن شعبنا الذي يعاني يوماً بعد يوم من ويلات لا نهاية لها نتيجة الاحتلال غير المشروع واللاإنساني، كيف يمكن أن يصدق التزام إسرائيل المزعوم بالسلام؟ كيف لا يشكك في نوايا إسرائيل بينما كل سياساتها وإجراءاتها تُجزئ أرضينا وتقوض قدرة دولتنا على البقاء، وتبعدنا أكثر فأكثر عن حل الدولتين، وسياساتها وإجراءاتها تنتهك كل حق من حقوق الإنسان لشعبنا وتخرمه من أي مظهر للكرامة الإنسانية، وتكثف شعوره بالعجز واليأس وتهز قناعاته في القانون وفي إمكانية تحقيق السلام؟

وفي مواجهة التحدي المستمر من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، لم تعد الكلمات كافية. وأكرر - لم تعد الكلمات كافية. إن النداءات العالمية من أجل وقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والجرائم ضد الشعب الفلسطيني يجب أن تدعمها

مجدية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه والأمن - والنهوض بهذا الحل بشكل ملموس.

وعلى الرغم من التشدد بالألفاظ، جاء الرد الإسرائيلي على التقرير في شكل المزيد من الأنشطة الاستيطانية والاستفزازات. ومنذ صدر التقرير، تمت الموافقة على خطط لبناء أكثر من ٢٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة ومناطق بيت لحم ونابلس وغيرها في فلسطين المحتلة. وأعلن كذلك عن خطط لبناء مستوطنة جديدة شرق مستوطنة شيلو، على أراضي قرية جالود الفلسطينية، جنباً إلى جنب مع مخططات أخرى غير مشروعة تتعلق بما يسمى البؤر الاستيطانية، مما يسبب مزيداً من الإضرار بالتواصل الجغرافي لأراضينا وسلامتها. وشهدت الفترة الأخيرة أيضاً تدابير ترمي إلى النقل القسري لجماعات البدو الفلسطينيين من داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، بما في ذلك في منطقة E-1 الحساسة، مثل المقيمين في خان الأحمر، إلى جانب التهديدات المستمرة بدم المنازل والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية الفلسطينية في قرية سوسيا وتهجير السكان قسراً.

هذه مجرد أمثلة قليلة من وقائع سنة شهدنا خلالها حالات هدم منازل الفلسطينيين بشكل لم يسبق له مثيل، وفقاً لما ذكره السيد أوبراين، فضلاً عن المصادرة المستمرة للأراضي الفلسطينية، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وتهديدات المسؤولين الإسرائيليين بضم أراضينا، والعنف والترهيب المستمرين من جانب المستوطنين، وكل ذلك يرتكب من دون عقاب. وفي الوقت نفسه، نشهد استفزازات مستمرة إلى جانب التحريض المتطرف ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة والخليل، خاصة في الحرم القدسي الشريف، والغارات العسكرية اليومية على مدنا وبلداتنا وقرانا ومخيمات اللاجئين، حيث يتعرض المدنيون الفلسطينيون للاعتداءات والصدمات

لها، وضمان السلام والتعايش الدائمين بين فلسطين وإسرائيل والأمن المتبادل لشعبينا.

ولذلك، فإننا نواصل التماس أن يتخذ مجلس الأمن إجراء يتسق مع تعهده باستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية المعمول بها للنهوض بتلك الأهداف. وتركز جهودنا الحالية على نظام الاستيطان الإسرائيلي، وهو أمر يقر الجميع بأنه الركيزة الأساسية للاحتلال غير القانوني من جانبهم. فالأنشطة الاستيطانية تشكل الوسيلة الرئيسية التي تواصل بها إسرائيل، بشكل طوعي ومتعمد ومنهجي - فهي تشمل تقريبا كل فرع من فروع الحكومة الإسرائيلية - التوسع قسرا في وجودها وترسيخ احتلالها غير الشرعي لفلسطين. وبتلك الوسائل من بين وسائل أخرى تتمكن من السيطرة على الشعب الفلسطيني وقمعه. إنهم يهددون بصورة مباشرة حل الدولتين القائم على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وكيف يمكن لأي أحد أن يتكلم عن الحفاظ على حل الدولتين والتقدم صوب تحقيق السلام بدون معالجة تلك المسألة؟

ولذلك السبب، بدأنا مع شركائنا العرب، استنادا إلى قرار من اللجنة الوزارية العربية، مشاورات مع جميع أعضاء مجلس الأمن. وتهدف هذه المشاورات إلى تحديد مسار عمل واضح لمواجهة العقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام وفتح أفق سياسي يمكن أن تستمر فيه عملية سياسية حقيقية وأن يتم الإسراع بها من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم. ونحن نفعل ذلك بشكل مسؤول، مسترشدين بالقانون الدولي وضرورات السلام، ونعمل بالتعاون الكامل مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

ونحن إذ نسلم بأخطار استمرار الجمود والحالة المتفجرة في الميدان، فإننا نكرر تأكيد تأييدنا للمبادرة الفرنسية لتعبئة العمل الدولي من أجل تحقيق السلام الفلسطيني - الإسرائيلي.

إجراءات عملية جادة لإرغام إسرائيل على الامتثال للقانون. يجب أن تكون هناك عواقب لاستمرار إسرائيل في انتهاك القانون الدولي. وفضلاً عن ذلك، يتعين على المجتمع الدولي تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لوقف ذلك الانحدار السريع، وتثبيت الوضع وإحياء فرص إحلال السلام. وإذ نردد دعوات المجموعة الرباعية لعكس مسار التوجهات السلبية وتعزيز تدابير بناء الثقة، يجب أن نؤكد أيضا على ضرورة استعادة الأفق السياسي الغائب منذ فترة طويلة على نحو يندر بالخطر.

إن أي جهود قد تبذل بهدف تهيئة الظروف المثالية لإجراء مفاوضات ذات جدوى ستكون منقوصة، مرة أخرى، من دون أفق سياسي موثوق به يسمح لنا بالمضي قدماً. علينا أن نتعلم من دروس الماضي. ويجب أن يستند ذلك الأفق السياسي بقوة على المرجعيات طويلة الأمد القائمة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٩٤ (د-٣)، وغيرها، ومبدأ مدريد- الأرض مقابل السلام - ومبادرة السلام العربية، ويجب الالتزام بما ضمن معايير واضحة وإطار زمني محدد لإبرام اتفاق. ومرة أخرى، نقول في هذه القاعة، إن هذا النزاع لا يستعصي على الحل. فالحالة معروفة منذ زمن بعيد؛ وما ينقصنا هو الإرادة السياسية التي نحتاج إليها.

وفي واقع الأمر، فإن الشلل الذي يعانيه المجلس، إلى جانب خبث الإجراءات الإسرائيلية وازدراء القانون وعرقلة أي مبادرة لحل النزاع، كلها أمور لا تبعث على الأسف والإحباط، فحسب، بل هي اختبار لعزيمة أي شخص وإيمانه بسيادة القانون. ولكن ذلك لن يفت في عضدنا. فبعد كل هذا الوقت، ما فتننا نؤمن بسيادة القانون الدولي ودوره في حل النزاع وإنهاء المظالم. وسنبقى ملتزمين بالسلام والتوصل إلى حل عادل يضمن حقوق شعبنا، بما في ذلك الحق في الحرية وتقرير المصير في دولته فلسطين، والقدس الشرقية عاصمة

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، نجتمع ونحن لا نزال نسمع دعوات إلى اعتماد مشروع قرار أحادي الجانب ضد إسرائيل. وما برحنا نسمع تلك الدعوات كل سنة. وفي الواقع، ما برحنا نسمع دعوات إلى اتخاذ إجراء ضد إسرائيل منذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة قبل ٦٢ عاما. وثمة وقت كان بإمكان إسرائيل أن تنظر إلى هذه المؤسسة بشعور بالأمل - الأمل في أن تتمكن دول العالم، بعد شرور المحرقة، من اللثام لتحقيق حقبة من السلام، وأن يتخلص الشعب اليهودي أخيرا من الكراهية والتحيز.

لكن هذه المؤسسة خانت تلك الآمال، يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة - بتمويل هيئات تعزز النشاط المعادي لإسرائيل في الأمم المتحدة. ونرى ذلك في التيار اللاهائي من التقارير المتحيزة والقرارات الأحادية الجانب التي لا تهدف سوى لتسجيل نقاط سياسية، ولا تحل المشاكل الملحة. وعندما يتعلق الأمر بإسرائيل، يطول سجل النفاق والتضليل.

وفي الأسبوع الماضي، تجرأت اليونسكو على اعتماد قرار ينكر الصلة بين الشعب اليهودي ومدينة القدس الشريف.

”إن نسيبتك يا أورشليم، تنسى يميني“.

هذا النص من الزمور ١٣٧، الذي كتبه ملكنا داوود قبل ٣٠٠٠ سنة تقريبا، كان يرتله الشعب اليهودي خلال فترة نفيه من القدس عقب تدمير هيكله. كما يتلوه كل عريس يهودي في يوم عرسه. إن قرار اليونسكو وصمة عار محرقة في صفحات تاريخ الأمم المتحدة. ولكن الشعب اليهودي سيصمد. ولن تنجح المحاولات الرامية إلى تجريدنا من وطننا وتراثنا. وسنبقى في عاصمتنا، القدس، إلى الأبد.

وتتفق تماما مع الطابع الملح للأفق السياسي والدعوات إلى عقد مؤتمر دولي للسلام. كما نؤكد من جديد على دعمنا وتعاوننا مع الجهود التي تبذلها الدول العربية من أجل النهوض بمبادرة السلام العربية، بما في ذلك بالتعاون مع أعضاء اللجنة الرباعية، الذين نشيد بجهودهم خلال الفترة الأخيرة إشادة كاملة، إلى جانب الجهود الروسية والمصرية الرامية إلى تعزيز الحوار ومساعدة الأطراف على التغلب على حالة الجمود.

بيد أنه لا يمكن لأي جهد من هذه الجهود أن يعفي مجلس الأمن من مسؤوليته. بل على العكس من ذلك، يتحتم على المجلس القيام بدوره بغية إعادة التأكيد على القانون الدولي، وربط هذه الجهود الجماعية معا ورسم الطريق نحو الأمام. وخلال سنوات صمت المجلس - وقد بلغت ٢٢ عاما - تضاعفت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية أربع مرات. وقد اقترن ذلك بازدياد جميع الانتهاكات الأخرى، الأمر الذي يقوض بشكل خطير الحالة في الميدان ويعمق معاناة شعبنا، الذي لا يزال محروما من حقوقه وحرية على يد الاحتلال غير المشروع، وينذر بالتدمير الوشيك لحل الدولتين. ويجب أن يتخذ المجلس إجراء، وينبغي أن يعتمد مشروع قرار على الفور. فهذا هو الحد الأدنى من التوقعات. وناشد المجلس أن يتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية من أجل إحياء آفاق السلام.

وينبغي ألا يثنينا المشككون أو المتسلطون، بمن في ذلك أولئك الذين لديهم الجرأة على تسمية جهودنا الدبلوماسية المشروعة ”إرهابا“ - فهي حجة سخيفة نرفضها، وينبغي أن يرفضها المجلس أيضا. ويجب دحض هذه الحجج ورفضها رفضا قاطعا. ومن واجب مجلس الأمن التصرف بما يتماشى مع القانون والحاجة الملحة إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويجب أن يفعل ذلك الآن.

اللجنة شيئاً بشأن إيران، حيث يمكن أن تواجه المرأة الإعدام بالرجم على ما يسمى جريمة الزنا.

والتزمت تلك الهيئات الصمت حيال الأماكن التي ينتشر فيها على نطاق واسع الزواج القسري للأطفال والتمييز الرسمي ضد النساء وما يسمى القتل دفاعاً عن العرض. وبدلاً من ذلك، أدانت هذه المنظمة إسرائيل، التي تشغل فيها امرأة منصب رئيس المحكمة العليا وحيث تتولى امرأة منصب محافظ البنك المركزي لإسرائيل وحيث تتبوأ امرأة منصب وزير العدل.

ومما يزيد الأمور سوءاً أن تقريراً صادراً عن لجنة وضع المرأة يلقي باللوم على إسرائيل فيما يتعلق بالعنف المتري الذي يرتكبه الرجل الفلسطيني ضد المرأة الفلسطينية (انظر E/2016/27 صفحة ٢٨). وبدلاً من التوضيح تماماً أنه لا مبرر إطلاقاً للعنف ضد المرأة، اتبع التقرير الممارسة المخجلة للأمم المتحدة المتمثلة في تقديم مبررات للعنف وإلقاء اللوم على إسرائيل فيما يخص أي أمر سيء يحدث في المجتمع الفلسطيني.

إن التحيز ضد إسرائيل أمر منهجي، يتفشى في أجهزة وهيئات هذه المؤسسة. وبرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين وشعبة حقوق الفلسطينيين هما الهيئتان الوحيدتان في الأمم المتحدة المخصصتان للتعامل مع نزاع بعينه. وعلينا ألا نخطئ الفهم - إنهما مخصصتان للترويج لطرف واحد فقط ولخطاب واحد ولرسالة واحدة لا لبس فيها، قوامها الدعاية المناهضة لإسرائيل. كما جلبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف العار على نفسها من خلال نشاطها المعادي لإسرائيل. وتنتشر المنظمات غير الحكومية، المعتمدة لدى اللجنة، بانتظام صوراً بشعة عبر وسائط التواصل الاجتماعي مثل رسوم كاريكاتورية تشبه الجنود الإسرائيليين بالنازيين. وهذه كراهية بحتة من جانب هيئات رسمية تابعة للأمم المتحدة.

ونحن إذ نفتتح الدورة الحادية والسبعين، فقد حان الوقت لكي تعزل الأمم المتحدة قذف الدولة اليهودية والتشهير بها من جانب الكثيرين هنا في هذا المبنى. فلننظر إلى ذلك السجل معاً.

فيوم الجمعة الماضي، شهدت هذه الهيئة مهزلة. فقد دعيت منظمات إسرائيلية لتقديم آراء الخبراء بشأن التطورات الأخيرة في يهودا والسامرة. وأود أن أكون واضحاً: إن إسرائيل دولة ديمقراطية مزدهرة وتفتخر بذلك، ونعتز بحرية التعبير. ولا نحترم من ينشرون الأكاذيب والخداع عن إسرائيل. وفي عام ٢٠١٦، قدمت ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة تمويلاً لمنظمة بتسيلم. وليس هذا من قبيل المصادفة. بل إنه جزء من دورة خبيثة تمول بها الأمم المتحدة منظمة بتسيلم والمنظمات المماثلة التي لديها جدول أعمال سياسي معين. ثم دعت لتقديم ما يسمى بشهادة خبرة. إن ذلك تدخل مباشر في عملتنا الديمقراطية من جانب العناصر المناهضة لإسرائيل هنا في الأمم المتحدة. وأدعو المجلس لوقف التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة للمنظمات المتطرفة التي تسعى إلى إيذاء إسرائيل.

وفي أيار/مايو الماضي، في اجتماع منظمة الصحة العالمية، خصت الجمعية العامة إسرائيل بوصفها المنتهك الوحيد للحقوق الصحية في العالم بأسره. ويبدو أن الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين تعرضوا للحرق والخنق حتى الموت جراء الأسلحة الكيميائية على يد الأسد أمر لا يشغل منظمة الصحة العالمية. وفي تموز/يوليه الماضي زرت مستشفى صغد في شمال إسرائيل. والتقيت بالسوريين المصابين في الحرب الأهلية الجارية الذين كانوا يعالجون على يد أطباء إسرائيليين. لم تذكر منظمة الصحة العالمية هذه الجهود لإنقاذ الأرواح - ولو مرة واحدة.

وهذا القرار السخيف ليس قائماً بذاته. فقد اختتمت لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة دورتها السنوية بإدانة بلد واحد فقط على وجه الأرض لانتهاك حقوق المرأة. ولم تذكر

وفي الوقت الذي يحتاج فيه الكثير جدا من الناس إلى المساعدات الإنسانية، من العار أن تمول ملايين الدولارات من صناديق الأمم المتحدة، وهي أموال محصلة من دافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم، هيئات غرضها الوحيد هو نشر الأكاذيب والتحريض والدعاية الكريهة المناهضة لإسرائيل. ومع ذلك، تجدد الأمم المتحدة عاما بعد عام ولايات تلك الهيئات. وتستمر الدعاية عاما بعد عام.

ففي الشهر الماضي وفي جنوب أفريقيا، عقدت إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وكانت الحلقة الدراسية منحازة تماما. وكان جميع المتكلمين تقريبا من المعروفين بمواقفهم المناهضة لإسرائيل. ودعي كل من الممثل الفلسطيني الحالي لدى الأمم المتحدة والممثل الفلسطيني السابق لدى الاتحاد الأوروبي وغيرهما من ممثلي ومسؤولي الأمم المتحدة إلى إلقاء كلمات في الحلقة الدراسية. ولكن لم يحضر أي مسؤول إسرائيلي ليمثل إسرائيل ويعبر عن وجهة نظرنا. وأعرب المتكلمون عن دعمهم العلني لحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات" السيئة السمعة، التي تقوم بحملة عالمية تتضمن معلومات مضللة وافتراءات صريحة ضد بلدي.

ويضم الصندوق الموجود بجانبنا أكواما وأكواما من وثائق الأمم المتحدة، الواقعة في عدد لا يحصى من الصفحات، والتي تتضمن قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها وإعلانها ومقرراتها وبياناتها، التي تندد كلها بإسرائيل. وقد تجميع هذه الوثائق من الدورة السابقة وحدها، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حتى اليوم. وعاما بعد عام، تنتج هذه المؤسسة نفس الوثائق، المملوءة بنفس الاتهامات المشينة والمطالب السخيفة. وعندما يتكلم الناس عن هاجس الأمم المتحدة المتعلق بإسرائيل، فإن هذا هو ما يتحدثون عنه. ويمثل هذا الصندوق دليلا على ذلك الهاجس. وهو بمثابة نصب تذكاري للتحيز المتجذر ضد إسرائيل. ويستهزئ بما ينبغي للأمم المتحدة الدفاع عنه، وعلى جميع أولئك الذين لا يجركون ساكنا ويسمحون بحدوث ذلك، عاما بعد عام، أن ينجحوا من أنفسهم.

واسمحوا لي أن أسأل الممثلين في هذه القاعة، دعوني أسأل الممثل الفلسطيني: هل يعتقدون حقا أن الحملة المستمرة لشيطنة

وفي الشهر الماضي وفي جنوب أفريقيا، عقدت إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وكانت الحلقة الدراسية منحازة تماما. وكان جميع المتكلمين تقريبا من المعروفين بمواقفهم المناهضة لإسرائيل. ودعي كل من الممثل الفلسطيني الحالي لدى الأمم المتحدة والممثل الفلسطيني السابق لدى الاتحاد الأوروبي وغيرهما من ممثلي ومسؤولي الأمم المتحدة إلى إلقاء كلمات في الحلقة الدراسية. ولكن لم يحضر أي مسؤول إسرائيلي ليمثل إسرائيل ويعبر عن وجهة نظرنا. وأعرب المتكلمون عن دعمهم العلني لحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات" السيئة السمعة، التي تقوم بحملة عالمية تتضمن معلومات مضللة وافتراءات صريحة ضد بلدي.

ويجب ألا ننسى قاعة عار الأمم المتحدة، ألا وهي مجلس حقوق الإنسان في جنيف. فلنسمه باسمه الحقيقي، إنه مجلس يضم بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، والذين يدينون الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ويتمثل المعيار الوحيد الذي يتبعه في المعايير المزدوجة للأمم المتحدة، أي مجموعة قواعد لإسرائيل ومجموعة قواعد أخرى لأي بلد آخر. ويتضمن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان بندا خاصا يتعلق بإسرائيل وحدها. ولا يتم أفراد بلد آخر بالذكر، لا إيران ولا اليمن ولا سورية ولا كوريا الشمالية.

ويجب ألا ننسى قاعة عار الأمم المتحدة، ألا وهي مجلس حقوق الإنسان في جنيف. فلنسمه باسمه الحقيقي، إنه مجلس يضم بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم، والذين يدينون الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ويتمثل المعيار الوحيد الذي يتبعه في المعايير المزدوجة للأمم المتحدة، أي مجموعة قواعد لإسرائيل ومجموعة قواعد أخرى لأي بلد آخر. ويتضمن جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان بندا خاصا يتعلق بإسرائيل وحدها. ولا يتم أفراد بلد آخر بالذكر، لا إيران ولا اليمن ولا سورية ولا كوريا الشمالية.

وبينما نبدأ أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، بإمكاننا أن نعول على مواصلة الأمم المتحدة ذلك

”كلما عُجل بوضع حد لها جس الأمم المتحدة المتعلق بإسرائيل، كان ذلك أفضل. أفضل بالنسبة لإسرائيل وأفضل بالنسبة لبلدانكم وأفضل بالنسبة للأمم المتحدة نفسها“. (انظر A/71/PV.14)

إن ثمة طريقا للمضي قدما. وقد حان الوقت للأمم المتحدة لكي تبدأ التفكير بطريقة غير تقليدية. ولا تساعد هذه المسرحيات السياسية الشعب الفلسطيني، كما أنها لا تساعد على الجمع بين الطرفين. ولكن لن يهدأ لنا بال. وسنواصل الرد على الافتراءات والأكاذيب. إن الرؤية التأسيسية للأمم المتحدة لا تزال رمزا للأمل بالنسبة للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل وللشعبية جمعاء.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): في البداية، نعرب عن امتناننا للوفد الروسي بوصفه رئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية حتى تتمكن من معالجة حالة الشعب الفلسطيني والشرق الأوسط الحرجة للغاية. كما نعرب عن امتناننا للسيد نيكولاي ملادينوف والسيد ستيفن أوبراين على إحاطتهما الإعلاميتين. ويشرفني أن أتكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، بوصفنا رئيس تلك المجموعة التي تتكون من ١٢٠ بلدا، دولا أعضاء في الأمم المتحدة تشكل قرابة ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

لقد شدد رؤساء الدول والحكومات، خلال مؤتمر القمة السبعين لحركة عدم الانحياز، الذي انعقد في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا، في جملة أمور، على الحاجة الماسة إلى تحقيق حل عادل ودائم وشامل وسلمي للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي هو جوهر التراع العربي - الإسرائيلي. وقد دعا مؤتمر القمة جميع الأطراف المعنية إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره. وقد شدد رؤساء الدول والحكومات على أن التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية

إسرائيل تساعد الشعب الفلسطيني في شيء؟ هل يتيح أي من هذه القرارات فرصا للمرأة الفلسطينية. وهل يقدم أي من تلك القرارات التي لا نهاية لها أي شيء لمساعدة طفل فلسطيني واحدا؟ لا، بطبيعة الحال. كفانا تحريضا وكفانا استعراضا. ولندع القيادة الفلسطينية إلى أن تشرع في رعاية شعبها. نعم، تعلم القيادة الفلسطينية كيف تنظم الاستعراضات، ولكنها لا تساعد ولو حتى فلسطيني واحد. ولا تفيد آلاف المناقشات والوثائق تلك الشعب الفلسطيني.

والآن، وبعد أن شهدنا وفهمنا السجل المخزي للأمم المتحدة، فلنلق نظرة على إسرائيل الحقيقية، إسرائيل التي لم تشر إليها تلك التقارير. يستيقظ شعب إسرائيل في كل صباح منذ ٦٨ عاما وتهديدات الحرب والإرهاب تحرق بهم. ومع ذلك، ورغم كل التحديات، فقد بنينا ديمقراطية نابضة بالحياة واقتصادا مزدهرا. وإسرائيل، في القرن الحادي والعشرين، تمثل مكانا للمساواة والفرص. وبفضل الروح الإبداعية لشعبنا وطاقته، يساعد الابتكار الإسرائيلي على تحسين حياة الناس وتهيئة الفرص في جميع أنحاء العالم، في مجالات التكنولوجيا الزراعية وأمن الفضاء الإلكتروني والطاقة الشمسية والكثير من الميادين الأخرى. ونحن نتطلع دائما إلى تقاسم ما تعلمناه مع الآخرين وبناء شراكات قوية وتعود بالنفع على أطرافها مع الدول في جميع أنحاء العالم.

والآن، لنلق نظرة على البلدان التي تقود حملة التمييز المشينة ضد إسرائيل. متى كانت المرة الأخيرة التي سمعنا فيها عن إحراز إيران أو ليبيا أو تونس أو فنزويلا أي تقدم في مجال الطب أو في مجال تكنولوجيا المياه يمكن أن يساعد العالم؟ وتلك هي بعض الدول التي تقود الجهود الرامية إلى شيطنة إسرائيل. ويقوض التراجع والسماح لها باستخدام الأمم المتحدة كمنبر لنفاقها الصارخ نزاهة هذه المؤسسة.

والتحيز ضد إسرائيل هنا في الأمم المتحدة ليس قانونا فرضته الطبيعة. وكما قال رئيس الوزراء نتنياهو عندما جاء إلى الأمم المتحدة في الشهر الماضي،

القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتسبب في معاناة بشرية واسعة النطاق وتعتمد زعزعة استقرار الحالة، مع آثار سلبية بعيدة المدى على آفاق التوصل إلى حل سلمي للتراع الفلسطيني - الإسرائيلي وعلى تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى وهي الأهداف التي يعبر الجميع في هذه القاعة عن الالتزام بالسعي إلى تحقيقها.

إننا نكرر في كل مناسبة، دعوتنا إلى المجتمع الدولي، وفي المقام الأول مجلس الأمن، للتصرف بطريقة تكفل الاحترام للقانون الدولي، لمنع زيادة تدهور الحالة، بما في ذلك عن طريق اعتماد التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل على إنهاء جرائم الحرب التي ترتكبتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان في حق الشعب الفلسطيني، وعلى إنهاء الاحتلال الأجنبي غير القانوني لأراضي شعب آخر. كما نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره المشروع في النهوض بحل سلمي للتراع وبصون السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل تلك الدعوات، التي لا تزال تصطدم بشلل المجلس، تتماذى إسرائيل، بإفلات من العقاب، في تجاهل لأي حكم وكل حكم من أحكام القانون الدولي. ويشمل ذلك أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، حيث تواصل إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية، وإقامة جدارها على الأرض الفلسطينية، الأمر لا يزال يكشف عن نوايا السلطة القائمة بالاحتلال بمواصلة الاستيلاء غير القانوني وضم الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع وبمواصلة تقويض ترابطها الجغرافي وتقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وقد سلطت آخر الإعلانات الإسرائيلية عن بناء المستوطنات مزيداً من الضوء على هذه المشاريع والخطط سيئة النية.

وللأسف، أخفق مجلس الأمن في الوفاء بالتزاماته، على الرغم من توافق الآراء العالمي الواضح بشأن كل من الطابع

يقتى أولوية في جدول أعمال الحركة، وأعادوا التأكيد على دعمهم المبدئي للجهود المبذولة لحل التراع، مع التأكيد على استعدادهم للمساهمة في تحقيق حل سلمي.

وعلى أساس هذا الموقف الواضح والشامل، الذي يتماشى مع مبادئ راسخة، ما فتئت حركة عدم الانحياز تأتي إلى مجلس الأمن باستمرار لحثه على النهوض بمسؤولياته. بموجب الميثاق وقراراته العديدة فيما يتعلق بالتراع الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي يتفق الجميع على أنه لا يزال يشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين ويتطلب من المجلس أن يتصرف بسرعة وبمسؤولية.

وتعرب حركة عدم الانحياز مجدداً عن بالغ أسفها لأن قضية فلسطين لا تزال من دون حل بعد مرور أكثر من ٦٨ عاماً على نكبة عام ١٩٤٨ التي حلت بالشعب الفلسطيني. وتعرب الحركة كذلك عن عميق الأسف أنه منذ عام ١٩٦٧ - أي على مدى ٤٩ عاماً، بعبارة أخرى، ظل الشعب الفلسطيني يعاني باستمرار في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي الوحشي لأرضيه، ولا يزال محروماً من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. عصي على التصديق، أن ذلك الاحتلال العسكري الوحشي قد دخل سنته الخمسين، ويقف العالم شاهداً على تكريسه، في انتهاك تام للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. كما إنه يشهد على انتهاكات وجرائم لا تحصى ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من أجل فرض ومواصلة احتلالها غير الشرعي بطريقة عسكرية.

وفي كل مرة يعقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى إبداء اهتمام دولي واتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مسألة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والوحشي الذي يتسبب في الكثير من المعاناة للشعب الفلسطيني ويثير الغضب الشديد والإحباط ويلهب التوترات. إن انتهاكات

يجب أن يعمل مجلس الأمن وفقاً لقراراته والأحكام الواضحة للقانون الدولي الإنساني من أجل معالجة الأزمة المستمرة، ورفع الظلم وكفالة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي إلى حين التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم.

ويجب على المجلس أن يعالج، على سبيل الأولوية، انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الأمن نفسه، من أجل وقف استمرار إسرائيل في استعمارها غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يشكل مصدر انتهاكات أخرى لا حصر لها، بما في ذلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، التي تقضي على إمكانية تحقيق حل الدولتين الذي أمنت عليه قرارات مجلس الأمن ذاته، بدءاً بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). إن ذلك مطلب أدنى وأساسي إلى مجلس الأمن لا يتجاوز حدود العقل أو التزامه بشأن هذه المسألة.

أخيراً، وإذ يواجه الشعب الفلسطيني عدواناً إسرائيلياً متزايداً وإذ تتضاءل سريعاً آماله في تحقيق السلام والعدالة، فإن حركة بلدان عدم الانحياز تعتزم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ولتشيد بمقدرته على الصمود لعقود برغم الكثير من المعاناة والظلم.

وتؤكد الحركة دعمها لتجسيد تطلعاتهم الوطنية المشروعة وحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلاً عن إيجاد حلّ عادل للتخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). كما ستواصل الحركة تقديم دعمها للجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

غير القانوني للسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والضرورة الملحة لإنهاء النزاع المستمر منذ عقود، بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني أخيراً من التمتع بالحرية والحقوق والعدالة التي حرم منها ظلماً لفترة أطول مما ينبغي. ومن الواضح أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قد تشجعت بذلك التقاعس من جانب المجتمع الدولي وبعدم المساءلة.

وبالتالي، كثفت إسرائيل من تدابيرها القمعية غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، بما في ذلك، في جملة أمور، باستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، والتسبب في الوفيات والإصابات. وتواصل إسرائيل إجراءاتها غير القانونية والقمعية والعقابية ضد الشعب الفلسطيني. وتشمل الأمثلة على ذلك هدم المنازل والتشريد القسري للمدنيين والاعتقالات الجماعية واحتجاز المدنيين والحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة، وجميعها تمثل أشكالاً صارخة من العقاب الجماعي وتتسبب في العزلة التامة والمعاناة للسكان الفلسطينيين في المنطقة. إن الآثار المدمرة لهذه الانتهاكات الإسرائيلية هائلة، كما تبينها التوترات الهائلة وتدهور الظروف الاجتماعية الاقتصادية وتعاضم الإحباط واليأس.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى وقف جميع هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وتدعو إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى احترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إنه من غير المعقول وغير المبرر مواصلة السماح بهذه الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للقانون من دون عواقب. فيجب احترام القانون وتطبيقه. إنه إلزامي لجميع الدول. وهو غير طوعي، ولا ينبغي أن تكون إسرائيل استثناء.

واتفق مقدمو الإحاطات الإعلامية وأعضاء المجلس على حدّ سواء بأغلبية ساحقة، في بيانهم المقدّم، على أن الاحتلال هو السبب الرئيسي للحالة المتردية للشعب الفلسطيني، وأن السياسة الاستيطانية ليست واحدة من أبشع مظاهر الظلم في ذلك الواقع فحسب، وإنما هي العقبة الرئيسية أمام السلام وبالتالي أمام حل الدولتين. وأدلى المتكلمون في الجلسة بملاحظة ذات أهمية وهي أن المؤسسة السياسية الإسرائيلية لا تعترف بأن لأنشطتها غير القانونية عواقب دولية، وهي تواصل الاضطلاع بها دون الالتزام بالمبادئ القانونية الدولية ودون إبداء أي اهتمام بقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تكرر فتويلاً بالتالي التأكيد على أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية وحمية فيما يتصل باتخاذ قرارات بشأن الاحتلال الطويل الأمد، بما في ذلك مسألة المستوطنات غير الشرعية. ولذلك فمن الضروري أيضاً التغلب على تقاعس المجلس وأن تُتخذ خطوات للمطالبة بإنهاء الاحتلال والسياسات ذات الصلة به. ونحن نشجع، وسندعم، أي مبادرة لاعتماد قرار يطالب بأن تنهي إسرائيل سياستها الاستيطانية غير القانونية. وبالمثل، نؤيد جميع المقترحات الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي وسلمي للقضية الفلسطينية، مثل مبادرة السلام العربية وجهود المجموعة الرباعية ومجلس الأمن، وندعم بالتأكيد المبادرة الفرنسية بعقد مؤتمر دولي بشأن مسألة إسرائيل/فلسطين في نهاية السنة. علاوة على ذلك، فإننا نؤكد على الحاجة إلى توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، على النحو الذي دعا إليه رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ونطالب إسرائيل بوضع حد لسجنها الأطفال الفلسطينيين. تسجن إسرائيل أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني، ونطالب بإطلاق سراح أولئك الأطفال. أخيراً، يؤكد بلدنا من جديد دعمه لطلب دولة فلسطين قبولها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. ولذلك ندعو

علاوة على ذلك، ما زال لبنان يعاني من استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحدوده ومن عمليات التوغل داخل أراضيه، بعد سنوات من الاحتلال والعدوان. وللأسف، زادت إسرائيل من توغلاتها في لبنان بمواصلة انتهاك المجال الجوي اللبناني. هذه الأنشطة انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات الدولية ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي أن تُنفذ أحكام ذلك القرار بطريقة تكفل توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتهما اليومية للسيادة اللبنانية.

فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، وخاصة في ضوء التحديّ السافر الأخير لإرادة المجتمع الدولي، تدين حركة بلدان عدم الانحياز جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجولان السوري المحتل، وهي التدابير التي ازدادت حدة منذ اندلاع الأزمة السورية. تطالب الحركة مجدداً إسرائيل بأن تتقيّد بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

بصفتي الوطنية، أود أن أسلط الضوء على الجلسة غير الرسمية المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، التي اشتركت في رعايتها كل من أنغولا والسنغال وفترويل وماليزيا ومصر، بشأن المشكلة الخطيرة التي يشكلها بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الأراضي المحتلة لدولة فلسطين. حضر هذه الجلسة - التي تشكل في نظر الحكومة الإسرائيلية إرهاباً دبلوماسياً - أعضاء من مجلس الأمن والأمم المتحدة، وكان من بين المتكلمين فيها ممثلون عن منظمات المجتمع المدني وهم: لارا فريدمان وهاغاي إلعاد وفرانسوا دوبواسون. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية هددت، في أعقاب الجلسة، منظمات المجتمع المدني من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

جديدة. وما فتئ المجتمع الدولي يُجمع على إدانة هذا القرار، الذي يسهم في تأجيج التوترات ويجعل احتمالات قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء مستبعداً بصورة متزايدة.

علاوة على ذلك، فإن أعمال العنف والتحرّض على العنف والكرهية تُعرّض أيضاً للخطر قدرة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على التعايش في سلام وأمن على نحو مستدام، ناهيك عن إطلاق الصواريخ المعتاد على إسرائيل من غزة. وتدين فرنسا الهجوم الفتاك الذي وقع في القدس بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر وتذكر استمرار مستويات عالية من التوتر، التي يمكن أن تنفجر في طرفة عين كما شهدنا في العام الماضي، ويمكن أن تفضي إلى تصاعد سريع للعنف.

أخيراً، من الضروري التشجيع على إحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين لإنهاء تقسيم الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتوقف عليه أيضاً حل الدولتين. ومن دون تحقيق الوحدة الفلسطينية لن يكون هناك اتفاق سلام قابل للاستمرار. وفي ضوء تلك الحقيقة الثابتة ومن أجل منع تكرار دوامة العنف التي شهدتها إسرائيل وفلسطين في حريف عام ٢٠١٥، كانت رسالتنا في الأشهر الأخيرة ثابتة - يجب إعادة إحياء الحوار السياسي من جديد وإنقاذ حل الدولتين.

فنحن مقتنعون بأنه السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي واستعادة الزخم الإيجابي.

وهذا هو أساس مبادرة فرنسا. ويجب علينا أولاً أن نقوم بعملية تعبئة سياسية. وعلى الرغم من أن عملية السلام قد طغت عليها جزئياً الأزمات الخطيرة التي تجتاح الشرق الأوسط، فإن هدفنا الرئيسي هو إعادة وضع النزاع في قلب جدول الأعمال الدبلوماسي.

وهدفنا الثاني هو أن نؤكد مجدداً بصورة جماعية لا لبس فيها تأييدنا لحل الدولتين، باعتباره الحل الوحيد الذي سيضمن الأمن لإسرائيل ويحقق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في هذه المسألة حتى يتسنى للجمعية العامة المضي قدماً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ

بتوجيه الشكر للسيد نيكولاي ملادينوف والسيد ستيفن أوبراين على بيانهما، فضلاً عن التزامهما.

ما فتئت فرنسا تدرك حقيقة مفزعة هي أن ما يسمى الوضع الراهن في الشرق الأوسط آخذ في التدهور وذلك على أساس يومي، مما يؤثر على السكان وآفاق السلام. ومع كل يوم يمر، فإن حل الدولتين يتعرّض لمزيد من الخطر - وهو الحل الذي ينبغي أن يكون دليلنا الجماعي، الآن أكثر من أي وقت مضى. الوضوح هو أول مسؤولياتنا المشتركة. وإذا لم نفعّل شيئاً، فإن الآفاق المشرقة لحل الدولتين ستتلاشى ببساطة، ليحل الأمر الواقع الذي لا يمكن فيه ضمان الأمن الإسرائيلي ولا ممارسة الحقوق المشروعة للفلسطينيين. وأود أن أكرر التأكيد على أن حل الدولة الواحدة، في نظر فرنسا، ليس في مصلحة أحد.

في الجلسة المعقودة بصيغة آريا يوم الجمعة الماضي، أجمع أعضاء المجلس في استنتاجهم على وجود اتجاهات تتآمر لتهدد حل الدولتين. ومن الجلي أن استمرار سياسة الاستيطان هو أول هذه الاتجاهات. والأمر الواضح هو أن الاستيطان هو نتيجة سياسة متعمدة ومنظمة للدولة الإسرائيلية. إن إسرائيل لا توافق على خطط البناء وحسب، ولكنها تكفل أيضاً أن تكون المستوطنات قابلة للحياة ومستدامة وجزءاً من شبكة اجتماعية واقتصادية محكمة من الأراضي والطرق والاتصالات، مما سيؤدي على مر السنين إلى حالة الأمر الواقع وتآكل أراضي الدولة الفلسطينية المقبلة. وعلى الرغم من دعوات المجتمع الدولي ورغم توصيات التقرير الأخير للمجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) في وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت إسرائيل تشييد ٩٨ وحدة سكنية جديدة بالقرب من مستوطنة شيلو، وبالتالي بناء مستوطنة

اليوم، السيد نيكولاي ملادينوف، من القدس، والسيد ستيفن أوبراين، على وضوح إحاطتهما الإعلاميتين، اللتين تسلطان الضوء مرة أخرى على الحالة الخطيرة في الميدان. وهي حالة ما زالت متسمة باستمرار المستوطنات والعنف على نحو غير مقبول، وبوحدة من أصعب الحالات الإنسانية، لا سيما في غزة، على خلفية الجمود في العملية السياسية.

وقبل شهر بالتحديد، في هذه القاعة، أشار الأمين العام (S/PV.7774) إلى أن الواقع على الأرض في الشرق الأوسط، بعد ٢٣ عاما على التوقيع على اتفاقات أوسلو، يشبه للأسف على نحو أكبر حل الدولة الواحدة، بدلا من حل الدولتين الذي نسعى إليه، نحن أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وقد نظر المجلس بانتظام في مسألة توسيع نطاق المستوطنات وتسريع وتيرة بنائها، لا سيما خلال السنة الماضية. وهذه المستوطنات، علاوة على أنها غير قانونية، تمثل العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين. غير أن آخر قرار للمجلس بشأن هذه المسألة يعود إلى عام ٢٠٠٩، بالرغم من أن الحالة في الميدان قد أصبحت لا تطاق بصورة متزايدة. ويتواصل بناء المستوطنات، على نحو ما أكدته الأرقام والإحصاءات التي استمعنا إليها هذا الصباح.

وهدم المنازل والهياكل الأساسية، وفرض القيود الإدارية على إصدار تصاريح البناء للفلسطينيين، لا سيما في المنطقة جيم، الجزأة تماما، يشبهان سياسة الأمر الواقع. ووفقا لتقرير المجموعة الرباعية الصادر في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق)، لم تتم الموافقة في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣ سوى على ٣٤ من أصل ٢٠٠٠ طلب فلسطيني. وفي عام ٢٠١٤، لم يمنح سوى ترخيص واحد فقط، ولم يمنح أي ترخيص بتاتا في عام ٢٠١٥. ووفقا لنفس التقرير، منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، استوطن أكثر من ٥٧٠.٠٠٠ إسرائيلي المنطقة جيم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

والهدف الثالث للمبادرة الفرنسية هو تعزيز التأييد الدولي للطرفين من خلال نهج متعدد وجماعي، استنادا إلى آلية متسقة للدعم والتحفيز. ومن الواضح أن السلام لا يمكن فرضه على الطرفين. ولكن يجب علينا جميعا أن ندرك أن الاستئناف الفوري للمفاوضات المباشرة، في ظل الظروف الراهنة، غير ممكن بعد، بسبب انعدام الثقة الكبير بين الطرفين. وتهدف مبادرتنا إلى تحقيق الظروف المواتية، لا سيما الظروف السياسية، التي ستتيح استئناف المفاوضات بغية بناء توافق في الآراء حول مسار حل الدولتين وتعزيز التقاء جميع المقترحات في اتجاه واحد.

وقد شكل الاجتماع الوزاري الذي عقد في باريس في ٣ حزيران/يونيه، المرحلة الأولى والأساسية في جهود التعبئة الدولية لإنقاذ حل الدولتين. وسنواصل الجهود، بالتنسيق الوثيق مع المجموعة الرباعية وجميع الشركاء، لا سيما من خلال العديد من الأفرقة العاملة التي يجري إنشاؤها، من أجل إرساء الأساس للمؤتمر الدولي الذي تأمل فرنسا تنظيمه بحلول نهاية العام. وهدفنا هو مساعدة الطرفين على تفهم كيف أن السلام من مصلحتهما الفضلى وكيف أن الدعم الفعال من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يساعدهما، ويجعلهما ينخرطان في المرحلة التالية من العملية. ونهج فرنسا نهج جامع على نحو حازم، ونرحب بجميع الجهود المبذولة بحسن نية في إطار هذا الجهد المشترك.

وتلتزم فرنسا بضمان نجاح المبادرة لجعل الطرفين يقبلان استئناف المفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام، على أساس الدعم الدولي المتجدد والمقترحات الملموسة والمشجعة. ونطالب عل نحو خاص بدعم أعضاء المجلس. فلنضطلع معا بمسؤوليتنا التاريخية عن إحلال السلام في الشرق الأوسط.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين صباح هذا

والمثال الآخر على تكلفة الاحتلال هو التدني الكبير لدور الزراعة والصناعة في الاقتصاد الفلسطيني، الذي هبط من ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٥ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠١٤. وبالنظر إلى تلك الظروف، سيكون من المستحيل بالنسبة لفلسطين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة.

وإذ نؤكد من جديد إدانتنا للكرهية والعنف والإرهاب، أيا كان الجناة وأيا كانت الدوافع، فإن السنغال تذكر بأن انعدام الآفاق السياسية هو ما يولد المتطرفين على كلا الجانبين.

وعلاوة على ما يمثله الاحتجاز الإداري والعقوبات الجماعية والاستخدام غير المتناسب للقوة وإطلاق القذائف من انتهاك للقانون الدولي وحقوق الإنسان، فهي تغذي مشاعر إذلال الفلسطينيين الذين يرضحون تحت الاحتلال منذ ٥٠ عاما.

وكما ذكر الأمين العام بصورة بليغة، فإننا بحاجة إلى مبادرات سياسية شجاعة على كلا الجانبين، بما يوفر فرصة حقيقية للسلام استنادا إلى هدف سياسي واضح يفضي إلى التسوية النهائية التي لا تدع مجالاً للعنف أو الإرهاب. ولذلك السبب تدعو السنغال مرة أخرى إلى إنهاء الاستعمار والأنشطة المتصلة به بهدف بدء مناقشات بحسن نية وفقا لجدول زمني متفق عليه، وأن تكون هناك أهداف محددة تؤدي إلى السلام الدائم الذي يلي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وتطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وأكرر في ذلك الصدد الإعراب عن أمل السنغال - بالرغم من تأجيلها - في إجراء الانتخابات المحلية الفلسطينية المتوقع عقدها في جميع أنحاء أراضيها، وتمهيد الطريق لتحقيق المصالحة بين الجهات الفاعلة السياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ويكرر وفد بلدي تأكيد تضامنه الفعال مع الشعب الفلسطيني، وبالتالي يؤكد مجددا دعمه للمبادرة التي

وفي اجتماع صيغة آريا لمجلس الأمن المعقود في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت بيانات موثوقة فيما يتعلق بسرعة النمو المتواصل للمستوطنات، بما في ذلك بعض البيانات من منظمات إسرائيلية تثبت ذلك الاتجاه. ولحسن الحظ، بينما حذر المشاركون في حلقة النقاش من الخطر الذي يشكله توسيع المستوطنات على حل الدولتين وعلى أمن إسرائيل، فإنهم أثبتوا أيضا أن الحلول العملية ما زالت ممكنة. كما ناشدوا المجلس اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف المستوطنات، التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية المتردية، لا سيما في غزة، فهي، في رأينا، قنبلة موقوتة، تنطوي على خطر حقيقي يتمثل في زيادة التطرف والطائفية. ولذلك، فإن السنغال، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى، تطالب بإدراج الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة بصورة دائمة في الإحاطات الإعلامية لمجلس الأمن.

وبدلا من أن تقتصر على مجرد تقديم المساعدة الإنسانية، يجب علينا أيضا معالجة انتعاش الاقتصاد الفلسطيني، الذي هو في حالة صعبة، في المقام الأول نتيجة للاحتلال، ولكن أيضا بسبب انخفاض المساعدة من الشركاء الدوليين، ولأن السلطة القائمة بالاحتلال تحتجز الضرائب المستحقة للدولة الفلسطينية.

وفي ذلك الصدد، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تقريره السنوي عن تكاليف الاحتلال (UNCTAD/APP/2016/1)، بتسليط الضوء على الركود الاقتصادي في أراضي فلسطين المحتلة. ووفقا للتقرير، فإن ١,١ مليون يعيشون في الضفة الغربية و ١,٣ مليون شخص في غزة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين ارتفع معدل الوفيات، من ١٢ في الألف في عام ٢٠١٢ إلى ٥٠ في الألف اليوم، وهي حالة لا تطاق، بينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٠.

وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى حلول دائمة. وما برحت هذه المنظمة تسعى لإيجاد الطريق المؤدي إلى السلام في الشرق الأوسط منذ إنشائها قبل أكثر من ٧٠ عاماً، غير أن ذلك الهدف لا يزال يبدو بعيد المنال.

وتؤكد أوروغواي مجدداً دعمها لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بعيداً عن أي تهديد أو عمل من شأنه أن يخل بالسلام في أراضيها. وتؤيد تحقيقاً لتلك الغاية، الحل القائم على دولتين مستقلتين، ونحن على إيمان راسخ بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي سيمكن إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام. ونرى أيضاً أن من الأهمية بمكان أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لدعم تلك العملية وأن يحث الطرفين على العودة إلى طاولة المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي، أي حل تفاوضي عادل ودائم يأخذ في الاعتبار مصالح كلا الجانبين وفقاً للقانون الدولي. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري ضمان أن يهيئ كلا الطرفين الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة، وأن تدل إجراءاتهما وسياساتهما التزام كليهما بحل الدولتين.

وقد رحبت أوروغواي بتقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق)، الذي يعدُّ إسهاماً كبيراً في تحديد التدابير التي تمكّن من إحراز تقدم صوب تحقيق نجاح عملية سلام الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء ما خلص إليه التقرير من أنه إذا استمرت الحالة الراهنة، فلن يكون حل الدولتين مجدياً، نظراً لاستمرار العنف والهجمات الإرهابية والتحريض على العنف، واستمرار سياسات التوسع والاستيطان، وتخصيص الأراضي حصراً لاستخدام إسرائيل والحيلولة دون تنمية فلسطين، وتزايد الأسلحة غير المشروعة والأنشطة القتالية، واستمرار انعدام الوحدة الفلسطينية ومشكلة الحالة الإنسانية في غزة.

وفي ذلك الصدد، لا تزال أوروغواي تشعر بالقلق إزاء القرارات المتعلقة بمواصلة السلطات الإسرائيلية بناء المنازل في

تهدف إلى جعل عام ٢٠١٧ عاماً نشهد فيه وضع حد لـ ٥٠ عاماً من الاحتلال.

ونشجع أيضاً المجموعة الرباعية في جهودها ونكرر تأكيد اعتقادنا بأن مجلس الأمن إذ يضطلع بمسؤوليته الأخلاقية والقانونية معاً، فإنه يتعين عليه الاضطلاع بدوره بوصفه ضامناً للسلام والأمن الدوليين بهدف التوصل إلى حل دائم لهذا النزاع. وقد أحطنا علماً من ذلك المنطلق باستنتاجات اجتماع المجموعة الرباعية الذي عقد هنا في أيلول/سبتمبر على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، لا سيما التوصية المتعلقة بتحسين التنسيق بين مختلف المبادرات الجارية، مثل المبادرة الفرنسية - التي يَبْنِها بشكل يثير الإعجاب زميلنا السيد دولاتر - والتي تهدف إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق العملية - لأن الوضع الراهن، وأنا استعير كلماته، ليس شيئاً آخر سوى العدوان.

وستواصل السنغال من جانبها أيضاً دعم الجهود التي تبذلها المجموعة العربية والاتحاد الروسي. وسواصل بصفقتنا رئيساً للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، العمل لتحقيق تسوية نهائية عبر الحوار والتشاور. بما يضمن أمن إسرائيل فضلاً عن ممارسة كامل الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتهما الإعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم أوروغواي الكامل للسيد ملادينوف في عمله.

وما فتئت أوروغواي تتابع تطور الحالة في الشرق الأوسط، ويساورها قلق بالغ إزاء تزايد النزاعات في المنطقة

السيد أبو العطا (مصر): يقترب عمر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من نصف قرن. وبدلاً من أن نأخذ الدروس والعبر من طول الزمن، تزداد مع مرور الوقت تعقيدات القضية الفلسطينية وتزداد الجهود الهادفة إلى تكريس الاحتلال واعتباره أمراً واقعاً لا رجعة فيه.

لقد اتفق المجتمع الدولي وتوافق مرارا وتكرارا على ما يسمى بجل الدولتين، دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية، على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ قابلة للعيش وعاصمتها القدس الشريف. دولتان تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ويتمتع مواطنوهما بحقوق متساوية بصرف النظر عن الأصل والنوع واللون.

شهدنا قرارات دولية من مجلس الأمن والجمعية العامة ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، أكوماً من الوثائق القانونية والسياسية التي لا تقبل الجدل ولا ينتابها، على عكس قضايا أخرى، أي نوع من الغموض، مُحددات للحل محفوظة عن ظهر قلب ممن يراقب القضية عن قرب أو ممن هو غير معني مباشرة بها. ورغم هذا التاريخ الطويل ورغم هذا الإرث من المُحددات القانونية والسياسية الملزمة ورغم أن الطبيعة البشرية والضمير الإنساني يرفضان الظلم ويتسقان مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإننا ما زلنا نجتمع لنناقش ونتداول حول أمور من المفترض أنها محسومة وحول مسألة مدرجة على جدول أعمال المجلس منذ إنشائه.

إن الضرورة الملحة للعمل على إنهاء الاحتلال الأوضح والأكثر عمرا في التاريخ الحديث للبشرية لا يجب أن يتحول إلى محرمات أو أن يعتبر بمثابة تحريض، كما لا يجب أن يفسر على أنه موجه ضد شعب أو آخر، بل على العكس، إن تسوية القضية الفلسطينية وعودة الأرض والحرية إلى أصحابها الفلسطينيين الذين يعانون الأمرين يوميا خلف الأسوار في الضفة الغربية أو تحت الحصار في قطاع غزة، هي الوثيلة

المستوطنات، وقد أعلن عن أحدثها في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بالنسبة للأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. ولا تزال هذه المستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتتعارض مع توصيات المجموعة الرباعية. وعليه، تكرر أوروغواي دعوة الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ القرارات الأحادية التي تشكل عائقاً أمام الحوار، والامتناع لالتزاماتهما القانونية الدولية، وتحث دولة إسرائيل على وقف بناء المستوطنات غير الشرعية. وتكرر أوروغواي إدانتها الشديدة للهجمات الإرهابية، وترى أنه يجب عدم التسامح أينما كان إزاء شن الهجمات الإرهابية والمتطرفة العنيفة على حياة وكرامة المدنيين الأبرياء. وندين في ذلك الصدد، الهجمات التي وقعت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر وأودت بحياة اثنين من المواطنين الإسرائيليين. وبالمثل، نعرب عن أسفنا لمقتل العديد من الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية على الرغم من أنهم لم يكونوا مسلحين. ونرحب بالمبادرات، بما في ذلك مبادرة فرنسا والاتحاد الروسي، التي من شأنها أن تمكننا من إحراز تقدم في البحث عن حلول لعملية السلام في الشرق الأوسط.

غير أنه ليس بوسع أي من هذه الإجراءات أن تحل محل المسار الحقيقي الوحيد للسلام المتمثل في المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ختاماً وفي ذلك الصدد، فإنني فخور جدا بالإشارة إلى رسالة الأمل التي بعثت بها منطقتنا، وخاصة في كولومبيا. وتبين كولومبيا أن السلام ممكن غير أنه يقتضي أن يبدي القادة الشجاعة والإيمان اللازمين للمخاطرة في سبيل قضية السلام. ولم تكن أربع سنوات من المفاوضات سهلة، ومع ذلك لا تزال هناك غيوم في الأفق حتى الآن، إلا القادة في كلا الجانبين ما زالوا يواصلون المحازفة بمكانتهم الشخصية وإرثهم السياسي في التزامهم الثابت بالسلام، وهو درس نأمل أن يكون نموذجا حقا يحتذيه الآخرون.

التسوية ليس مستحيلا إذا توافرت الإرادة السياسية الحقيقية. وإذا كانت هناك أصوات من إسرائيل ذاتها تنادي بعودة الحقوق الفلسطينية، فإنه من الأحرى أن يتبنى هذا التوجه جميع أصدقاء إسرائيل، لا سيما القوى الكبرى والمؤثرة التي تتحمل شقا كبيرا من المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع والتي عمدت إلى توفير الغطاء والحصانة للاحتلال الإسرائيلي. لذلك، ومع تشجيعنا والتزامنا الكامل بدعم جميع المبادرات المطروحة في الوقت الحالي لإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام ومع عزمنا استمرار التواصل مع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني خلال الفترة المقبلة، فإنه يتعين على أصدقاء إسرائيل أن يدركوا أننا أيضا، مصريين وعربا، نتطلع لأن يستجيبوا في القريب العاجل لأصوات الشعيين الفلسطيني والإسرائيلي الداعية للسلام. وندعوهم إلى العمل في هذا الإطار والتعاطي الإيجابي داخل مجلس الأمن وخارجه لإنقاذ الأجيال الفلسطينية والإسرائيلية من مستقبل يصعب التنبؤ به.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر نيكولاي ملادينوف وستيفن أوبراين على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن هذه هي المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن الشرق الأوسط خلال فترة عضوية نيوزيلندا الحالية في مجلس الأمن. ونعتقد أنه من المناسب، بالتالي، التدبر في استجابة المجلس الجماعية للتحديات الخطيرة والمتصاعدة التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وخلال السنتين الماضيتين، سعت نيوزيلندا إلى تحدي السلبية التي كثيرا ما اتصفت بها استجابة المجلس لهذه المشاكل. وقد شجعنا الزملاء في المجلس على التركيز على تحديد الإسهامات العملية المطلوبة لمنع نشوب هذه الصراعات وحلها، وطرحنا أفكارا للعمل من أجل دعم إحراز تقدم. وبصراحة، لقد كانت معركة شاقة.

فالقوى التي أدت إلى نشوب هذه الصراعات معقدة ومستعصية. وفي كثير من الأحيان، سمح المجلس لنفسه

المثلى لأن يتمكن الشعب الإسرائيلي من العيش بسلام مع جيرانه العرب، دولا وشعبا. تلك الدول التي ما زالت تمد يد السلام والتي طورت مواقفها التاريخية لتؤكد استعدادها لإقامة علاقات حسن جوار مع إسرائيل من خلال المبادرة العربية للسلام.

لقد استمع أعضاء مجلس الأمن في جلسة غير رسمية بصيغة آريا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري إلى متحدثين من مختلف بقاع الأرض، من الولايات المتحدة وبلجيكا ومن إسرائيل نفسها. وقد أكدت تلك الجلسة مجددا أن الاستيطان الإسرائيلي ليس مجرد إحدى العراقيل التي تواجه السلام وحل الدولتين، إنما هو لب الأزمة وأساسها. فالقضية الفلسطينية هي أولا وأخيرا قضية أرض تم احتلالها بالقوة وقضية شعب تم سلبه حقه في العيش بكرامة في وطنه. وأبرزت تلك الجلسة أيضا ما يجب أن نعيه، بل ونقدره أيضا، وهو الأصوات الإسرائيلية الداعية للسلام، الأصوات التي تدرك استحالة استمرار الاحتلال واستحالة التعايش في ظل محاولات فرض أمر واقع من خلال تقطيع أوصل الأراضي الفلسطينية أو سياسة هدم المنازل وتشريد الأسر أو التفرقة في تطبيق القوانين. تلك الأصوات التي تدرك أنه لا يمكن لشعب أن يعيش على حساب حقوق شعوب أخرى.

إنني على ثقة بأن الدعوة إلى السلام التي أطلقها إسرائيليون من داخل الأمم المتحدة إنما تعبر عن قطاع كبير من الشعب الإسرائيلي، إن لم يكن الأكبر على الإطلاق. وسنظل كمصريين وعرب عازمين على دعوة هذا القطاع، وعموم الشعب الإسرائيلي، إلى استكمال مسيرة السلام الشامل والعدل في المنطقة، وهي المسيرة التي أطلقت منذ سنوات طويلة بتوقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل.

الصورة ما زالت قائمة ومعاناة الفلسطينيين تحت وطأة الاحتلال وممارساته وانتهاكاته ما زالت مستمرة، إلا أن إنقاذ

وكما هو معروف على نطاق واسع، أقدمت نيوزيلندا، بدعم نشط من عدد من أعضاء المجلس الآخرين، على بذل جهود في الأيام الأخيرة بغية تعزيز نهج جديد يرمي إلى إمكانية أن يتخذ المجلس قرارا. وتتمثل أولويتنا العاجلة في التخفيف من حدة العنف الحالي، ولا سيما في شرق حلب، الأمر الذي يمكن أن يتحقق عن طريق إنهاء الهجمات ضد المدنيين. وأردنا أيضا أن نتخذ خطوات لبناء الثقة، على سبيل المثال، من خلال عمليات الإجلاء الطبي وتحقيق وقف إطلاق النار في سبيل وصول المساعدات الإنسانية.

وقد شجعنا أن جميع أعضاء المجلس على استعداد لإجراء مناقشات بشأن مشروع قرارنا. ولكن من الواضح أيضا أن مستوى انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسية بلغ حدا عاليا، وكذلك التشكيك في آفاق التوصل إلى نتيجة مجدية. ونحن نجد أن ذلك محزن جدا. وإذا لم نتمكن من أن نفعل شيئا، فلن يؤدي ذلك إلا إلى تأكيد الرأي السائد بين العديد من شعوبنا ومفاده أن مجلس الأمن غير قادر على الوفاء بمسؤولياته وفقا للميثاق.

ثانيا، بالنسبة إلى اليمن، فبعد ١٨ شهرا من أعمال الحوثيين وحلفائهم التي دفعت باليمن نحو الصراع، يتعين على جميع أطراف الصراع الآن أن تفعل المزيد لتحقيق السلام المستدام. وكما هو الحال في سوريا، فإن المدنيين من كلا الجانبين هم الذين يتحملون وطأة هذا الصراع. فقد قتل الآلاف منهم. وبات معظم اليمنيين في حاجة الآن إلى المساعدات الإنسانية. وهناك الملايين من الناس المعرضين لخطر المجاعة. وثمة مخاطر متزايدة إزاء الانهيار الاقتصادي، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تفاقم المعاناة.

وعلى غرار الآخرين، صُدمت نيوزيلندا نتيجة الغارة الجوية التي شنها التحالف ضد جنازة في صنعاء بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن أعداد كبيرة من الإصابات

بالاستعانة بمصادر خارجية من الجهات الفاعلة الأخرى للقيام بالدور المنوط به في ميثاق الأمم المتحدة بوصفه الجهاز الدولي الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. وسأركز اليوم على ثلاث حالات محددة نحتاج إلى إحراز تقدم فيها.

أولا، فيما يتعلق بسورية، بعد أكثر من خمس سنوات من الصراع الوحشي والمعاناة التي لا تطاق للشعب السوري، من المفزع أن أولئك الذين يملكون السلطة لوقف الحرب يواصلون تأخير ذلك والمواربة والتصعيد، بدلا من الدفع حقا باتجاه التوصل إلى حل سياسي. وكما أكد رئيس وزراء بلدي أمام المجلس في الشهر الماضي (انظر S/PV.7774)، فإن الخطوات الرئيسية المطلوبة واضحة للجميع: وقف إطلاق النار على نطاق البلد وإجراء مفاوضات بشأن انتقال سياسي ذي مغزى وتشكيل جبهة متحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى.

ولقد شعرنا بخيبة أمل عميقة لأن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا في سبيل رسم طريق للخروج من الأزمة السورية قد هُجرت. وشعرنا بالجزع حيال أن الانهيار أعقبه تصعيد مدّور في القصف بالقنابل، ولا سيما على شرق حلب. وشعرنا بالسخط لأن ملاحقة الإرهابيين المزعومة استُخدمت لتبرير الهجمات العشوائية على نطاق واسع، حيث دفع المدنيون الثمن. وفي مواجهة كل ذلك، لم يتمكن المجلس من التصرف، كما تبين ذلك بوضوح قبل ١٠ أيام. لذلك، فإننا نرحب باستئناف الجهود الدبلوماسية التي بُذلت في سويسرا نهاية الأسبوع الماضي، ونشعر بالتشجيع إزاء أن هذه المناقشات ما زالت مستمرة. وأولئك الذين يشاركون في عملية لوزان لديهم الفرصة ويتحملون المسؤولية تجاه ترجمة هذه المحادثات إلى إحداث فرق مفيد ومستدام للسوريين. ولكن يتعين على هذا المجلس أن يفعل ذلك أيضا.

والاتجاهات التي تبعدنا أكثر فأكثر عن إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض.

وإن استمرار سياسات إسرائيل في بناء المستوطنات والقيام بأعمال الهدم مقلق بشكل خاص، مثلما أكد عليه الاجتماع الذي انعقد يوم الجمعة الماضي وفقا لصيغة آريا. وكما أكد وزير خارجية بلدي للمجلس في الشهر الماضي، لا يمكن لأي قدر من المديح أو الانتقاد تجاه حسن نية الاسرائيليين وغيرهم أن يخفي حقيقة أن هذه المستوطنات تشكل انتهاكا لالتزامات إسرائيل الدولية، وتخلّف آثارا سلبية عميقة على عملية السلام. والتوسع الكبير لهذه المستوطنات في عمق الضفة الغربية يشكك على نحو متزايد في استمرار بقاء أي دولة فلسطينية في المستقبل. وندعو إسرائيل إلى وقف المستوطنات وعمليات الهدم.

واستمرار التصريحات المؤججة للمشاعر، والتحرير، وأعمال العنف أمور تؤثر أيضا تأثيرا ضارا وعميقا على آفاق السلام. وما زلنا نشهد هجمات على الأمنيين والمدنيين الإسرائيليين، وأحيانا بتشجيع ضمني أو صريح من عناصر في القيادة الفلسطينية. هذا أمر غير مقبول، وهو يزيد من تبيد ما تبقى من الثقة بين الطرفين. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تفعل كل ما في وسعها لمنع تلك الهجمات وإدانتها.

والبديل الوحيد للحل القائم على دولتين هو مستقبل يسوده احتلال أبدي، ويتصف بالعنف الذي لا نهاية له وبتزايد القمع الوحشي. وينبغي لهذا السيناريو أن يوفر مبررات مقنعة لانخراط مجلس الأمن في العمل واتخاذ الاجراءات اللازمة. ومع ذلك، فقد مرّت نحو ثماني سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن آخر قرار له بشأن هذه المسألة. وفي تموز/يوليه، لم يتمكن المجلس حتى من التنويه بالتقرير الأخير للمجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق). ويحدونا أمل كبير في أن يلتزم أعضاء المجلس بدعم العمل على إعادة تأكيد الحاجة إلى الحل القائم

في صفوف المدنيين. وتشجعنا استجابة التحالف في التحرك سريعا للاعتراف بمسؤولياته والتحقيق في ملابسات هذا الحادث المأساوي. ويلزم الآن اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة عدم تكرار مثل هذه الحوادث، وجعل المسؤولين عنها عرضة للمساءلة.

غير أن تركيزنا الرئيسي في المجلس يجب أن ينصبّ على إنهاء القتال. ونحن نرحب بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه المبعوث الخاص للأمين العام والمقرر أن يبدأ في وقت لاحق من هذا اليوم. ونحث جميع المعنيين على احترام أحكامه واستخدام هذه الفرصة للالتزام - التزاما حقيقيا وكاملا - بتحقيق حل سياسي. ونقدم دعما القوي للجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، وتبذلها بلدان المجموعة الرباعية، والكويت والبلدان الأخرى في المنطقة للحفاظ على الزخم من أجل التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة. ويجب على المجلس أن يكون مستعدا للتصرف دعما لهذه الجهود.

ثالثا، في ما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، كان من المخيب جدا للأمال أن نشهد استمرار الركود في الجهود الرامية إلى تسوية الصراع الذي دام عقودا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وخلال فترة ولايتنا في المجلس، شهدنا عدة مبادرات لتشجيع التقدم المحرز، بما في ذلك مبادرة من وفد بلدي. لم تثمر أي من هذه المبادرات وسط استمرار غياب الإرادة الحقيقية للقادة في كلا الجانبين لاتخاذ القرارات الصعبة، وإجراء التنازلات العسيرة اللازمة لكسر الجمود الحالي، وتقديم السلام على الأفكار ذات الاجل القصير والمصلحة الذاتية.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى ما قاله أموس أوز مؤخرا في معرض تأيينه شيمون بيريز - أين هم الآن القادة الشجعان الذين يدركون أن السلام ليس ممكنا فحسب ولكنه ضروري، لأن الإسرائيليين والفلسطينيين ليس لديهم مكان آخر يذهبون إليه؟ بدلا من ذلك، ما رأيانه هو استمرار الإجراءات

أولا، في ما يتعلق بالمستوطنات، وكما قلنا بالفعل يوم الجمعة، نعتقد أنه ينبغي لإسرائيل أن توقف بناء المستوطنات وهدم المباني الفلسطينية. فهذه الأنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي، وهي تشكل عقبة أمام تحقيق السلام. كما نعتقد أن توسيع المستوطنات يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى مصالح إسرائيل نفسها، لأنه، من خلال مواصلة السير على هذا الدرب، فإن الحقيقة على أرض الواقع سوف تؤدي إلى حل الدولة الواحدة، التي لا تبدو أفضل السبل لكفالة أمن إسرائيل الذي هو أيضا ضروري تماما.

ثانيا، إن المستوطنات ليست العقبة الوحيدة أمام تحقيق السلام. فالإرهاب هو عقبة أيضا، بالإضافة إلى كونه غير مرير في جميع الحالات وفي ظل جميع الظروف.

أود أن أعرب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في القدس، ونعرب عن إدانتنا الشديدة للهجوم. وندين أيضا رسائل التحريض على العنف الذي سمعنا عنه مرة أخرى في الأيام الأخيرة. ويجب على الطرفين وقف التحريض على العنف والامتناع عن الاستخدام غير المتناسب للقوة.

ثالثا، نحن أيضا يجب ألا ننسى أن الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين يشكل أيضا عقبة في طريق السلام. ونأمل أن يتسنى أخيرا إجراء الانتخابات البلدية في فلسطين لأنها تمثل فرصة قيمة للغاية للمضي قدما بعملية المصالحة بين الفلسطينيين، وهو أمر بالغ الأهمية للمضي قدما نحو السلام.

رابعا، لقد تأثرت جدا بالبيانات التي قدمها السيد أوبراين، الكثير منها ليس جديدا علي. ولن أكررها كلها. ولكنني أود التذكير بأن ٦٠ في المائة من السكان في قطاع غزة لا يحصلون بشكل منتظم على المياه الجارية، و ٤٠ في المائة من المرضى لا يستطيعون مغادرة غزة للحصول على العلاج. و ٦٠ في المائة من الشباب في غزة عاطلون عن العمل، مما يعني

على دولتين، والتمكين من اتخاذ الخطوات العملية صوب جعل ذلك حقيقة واقعة.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية، وكذلك السيد ستيفن أوبراين. لقد وصفا لنا بمنتهى التفصيل الحالة الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط عموما.

في هذه المناقشة يمكن للمرء أن يتكلم عن الحالة الخطيرة في سوريا، أو يمكن للمرء أن يتكلم عن الجهود التي ما فتئ الأردن ولبنان يبذلانها لمعالجة أزمة اللاجئين، أو يمكن للمرء أن يتكلم عن الحالة الخطيرة في اليمن، أو يمكن للمرء أن يتكلم عن الموصل، التي أشار إليها السيد أوبراين للتو. ومع ذلك، وبما أن ممثل فلسطين وممثل إسرائيل يجلسان على هذه الطاولة اليوم، كما جرت العادة، وطالما أن مجلس الأمن يمكنه معالجة مختلف المسائل السالفة الذكر على أساس منفصل، سوف أركز الآن بمخاطبة على الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

بعدما تلقينا جميع المعلومات قبل بضعة أيام في الاجتماع الذي انعقد وفقا لصيغة آريا بشأن المستوطنات، من الصعب وجود أدنى شك في أن الحل القائم على دولتين يواجه خطرا جديا بالتبديد كخيار قابل للتطبيق، وإذا تبدد الحل القائم على دولتين، فلن تستفيد فلسطين ولا إسرائيل. وما يصدق هو أن جميع أعضاء مجلس الأمن سمعوا تلك العبارة وكرروها لفترة طويلة جدا. وليس من المستغرب أن أحد المتكلمين، وهو السيد هاغي إلعاد، ذكر يوم الجمعة الماضي بأنه قبل ست سنوات، وصف نائب الرئيس بايدن الوضع الراهن بالوضع غير القابل للاستدامة. ولكن حتى إذا كنا نكرر لوقت طويل أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، فهذا التكرار ليس مجرد كلام. هناك بعض الأمور التي يتعين تكرارها، وأنا أفعل ذلك مرة أخرى اليوم.

المجموعة الرباعية ومبادرات روسيا ومصر. كما تؤكد من جديد أهمية مبادرة السلام العربية في دفع عجلة عملية السلام. وفي الأشهر المقبلة، نأمل أن تتلاقى تلك المبادرات على نحو متسق صوب هدف نتفق عليه جميعاً، ألا وهو فقط العمل على مساعدة الطرفين في التغلب على الدينامية الحالية للتباعد بغية تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد دأبت أوكرانيا على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، ومبدأ حل الدولتين، بحيث تتعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن. فانهدام الحوار المباشر وبطء العملية السياسية يهيئان أوضاعاً متفجرة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. ومن سوء الطالع أن هذا الاتجاه المتدهور أصبح اتجاهها عادياً جديداً، مما يجعل التوصل إلى اتفاق على أساس حل الدولتين بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

عند هذا المنعطف، علينا أن نعلن بوضوح أن أحد أقوى العوامل التي تسهم في الوضع الراهن اليوم هي سياسة الاستيطان الإسرائيلية. إن الإعلان الصادر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عن عزم إسرائيل بناء ٣٠٠ وحدة سكنية وإقامة منطقة صناعية في الضفة الغربية دلالة واضحة على زيادة تكثيف الأنشطة الاستيطانية. ووضع شرط البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يقسمها فعلياً، سيقوض بل ربما يدمر جهود بناء الدولة الفلسطينية مما سيمثل ضربة لعملية السلام.

لكن الإرهاب ليس رداً أيضاً. وتدين أوكرانيا بقوة إطلاق النار التي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر على تلة الذخيرة في القدس، مما أسفر عن إصابات في صفوف الإسرائيليين. ويساورنا قلق عميق إزاء تصاعد دوامة التصعيد التي نشهدها باستمرار. إن نمط الهجمات والهجمات المضادة الكثيرة التكرار يدل على أن الوضع الراهن يفضي إلى طريق مسدود. ونعتقد بقوة أنه يجب على الجانب الإسرائيلي التحلي بضبط النفس

أنه لا مستقبل أمام غزة ولا أمام فلسطين. فبدون مستقبل فيه أمل للشعب الفلسطيني، لا يمكن أيضاً ضمان أمن إسرائيل. وما نريد جميعاً أن نراه هو الحل الذي يركز على دولتين يمكن في ظلها أن يعيش الشعبان في سلام.

إن السؤال الذي ينشأ بطبيعة الحال والذي طرحه المشاركون في اجتماع صيغة آريا، هو ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن للحيلولة دو انهيار ذلك. لن أراوغ في ذلك. فقد ناقش المجلس مسألة فلسطين مرارا وتكرارا، وطيلة شهور. وقد لاحظ الخطر المتمثل في أن حل الدولتين قد يصبح غير قادر على البقاء. لقد شددت إسبانيا مرة أخرى على أيمانها بأن المجلس لديه دور يضطلع به بشأن المسألة وتقع على عاتقه مسؤولية الوفاء بذلك الدور. وما زلنا نعتقد أنه سيواصل القيام بذلك الدور.

بيد أنه ينبغي لنا أيضاً أن نضع في اعتبارنا أن من المهم لأي بيان محتمل يصدر عن مجلس الأمن أن ينطوي على قيمة مضافة حقيقية. ولهذا السبب، من الجوهرى أيضاً بالنسبة لنا أن ننظر بعناية في اللحظة المناسبة في طريقة العمل. وباختصار، مرة أخرى، نحن نتفق تماماً على أنه من الملح والمهم للغاية عكس الاتجاهات الحالية وإيجاد سبل لكسر طوق الجمود الذي يستبد بعملية السلام. وهذا يبدو مستحيلاً بدون موافقة المجتمع الدولي وفهم مؤداه أن المجتمع الدولي لا يمكنه فرض حل على الأطراف. ولا يمكن للسلام أن يتحقق في نهاية المطاف إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وفي ذلك السياق، يجب على المجلس أن يتصرف. ولكي نفعّل ذلك، يجب علينا أن نأخذ في الحسبان مجدية مختلف المبادرات التي طُرحت في الأشهر الأخيرة، مع الاستمرار في إيجاد السبل الكفيلة بتعزيزها وضمن الاستفادة من جوانب التكامل المحتملة.

في الختام، نؤكد دعمنا لفرنسا بشكل خاص في جهودها الرامية إلى تنظيم مؤتمر دولي. لقد أيدنا دائماً تلك المبادرة، ونؤيد أيضاً المبادرات الأخرى الجارية، بما في ذلك عمل

وإذ انتقل إلى التهديدات الإقليمية الأخرى، فمما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة لإنهاء العنف في اليمن. ومما يبعث على شدة القلق الاستمرار في عدم إحراز تقدم في العملية السياسية بين اليمنيين. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها الكويت وغيرها من الوسطاء الذين يشاركون في الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلام. وإذ نحيط علما بإعلان المبعوث الخاص بشأن وقف الأعمال القتالية على الصعيد الوطني لفترة أولية مدتها ٧٢ ساعة، ندعو الطرفين إلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة.

أخيرا، فيما يتعلق بتفشي الإرهاب، فإن أوكرانيا ملتزمة التزاما تاما بالقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) باعتباره تهديدا عالميا. ويشجعنا التقدم الكبير الذي أحرزه التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأشهر القليلة الماضية. إن عملية تحرير الموصل تكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمدينة. ونأمل أن يصبح تحرير الموصل نقطة تحول في إضعاف داعش وتدميرها في نهاية المطاف.

في الختام، أود أن أشدد على أنه، بدون طريق واضح للخروج من الأزمات المتعددة التي تمزق الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا واليمن والعراق، بالاقتران مع استمرار الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، سيكون من المستحيل احتواء التهديد المتزايد للتطرف العنيف، والانتشار العالمي للجماعات الإرهابية، وكذلك إنهاء استمرار تدفق اللاجئين من المنطقة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم. وأود أن أبدأ بياني بمناقشة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني قبل أن أنتقل إلى تناول العراق وسوريا.

إننا نقدر الإحاطة الإعلامية التي تلقيناها اليوم بشأن الظروف السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية التي تثير

والامتناع عن استخدام القوة بشكل غير متناسب، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يحرك العنف ويؤدي إلى زيادة الخسائر البشرية، في حين أن الجانب الفلسطيني يجب أن يدين أي جريمة وأي اعتداءات عنيفة يرتكبها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين وبذل جميع الجهود الممكنة لمنع وقوعها. إن عدم إحراز تقدم على هذا المسار لن يخدم إلا المتطرفين الذين يحققون انتصارا من انهيار عملية السلام. لذلك فإن وقف العنف ووقف تصعيد الحالة من الأولويات العاجلة. وتكرر أوكرانيا موقفها ومفاده أن وضع أي اتفاق إسرائيلي - فلسطيني لتحقيق السلام ينبغي أن يسترشد بالأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، ويجب احترامها.

الشرق الأوسط سعير ومعاناة من الصراعات العميقة والراسخة التي تمزق المنطقة وتشكل خطرا جسيما على النظام الأمني الدولي الأوسع نطاقا. إن الصراع في سورية لا يزال منفلتا من عقاله، على الرغم من جميع الجهود التي يبذلها معظم أعضاء المجلس والمجتمع الدولي الأوسع. إن آلية تسوية النزاعات التي أنشئت خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية لم تحقق النتيجة المرجوة في سوريا. إن اجتماع مجلس الأمن التاريخي الذي انعقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7785) والذي كان متوقعا، ولكن مع ذلك كان محيب للآمال بشدة بسبب استخدام الاتحاد الروسي حق النقض للمرة الخامسة، مما يشهد على عدم جدوى حق النقض.

أما خارج إطار الأمم المتحدة، فإن برنامج الفريق الدولي لدعم سورية وعملية فيينا برمتها لم يوفرا أي انفراج في الأزمة. ونتيجة لذلك، فقد عدنا إلى نقطة البداية. ونعتقد أن التنفيذ الكامل والتقييد بنص وروح بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمكن أن يؤدي إلى تسوية الصراع في سوريا.

إن حركة حماس منظمة إرهابية. وحماس تعارض بوضوح الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي سلمي للتراع. وحماس تنكر حق إسرائيل في الوجود. وظلت حماس مسؤولة عن معظم الأشكال الصريحة والواسعة الانتشار للتحريض وراكت الأسلحة غير المشروعة واضطلعت بأنشطة قتالية في غزة، ومن الواضح أنها رفضت التقيد بمبادئ المجموعة الرباعية.

وعلى نحو ما أكدته مؤخرا وزير الخارجية جون كيري، إن على إسرائيل أن تقرر الاختيار بين توسيع المستوطنات والحفاظ على إمكانية الحل القائم على وجود دولتين. إن الاستمرار في اتخاذ خطوات مثل الإعلان مؤخرا عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية لن يؤدي سوى إلى جعل إسرائيل أقرب إلى ترسيخ واقع الدولة الواحدة للاحتلال الدائم وهو واقع لا يتسق بالأساس مع مستقبل إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، شهدنا تسريع بناء أكثر من ٤٠٠ ٢ وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، إلى جانب إضفاء طابع قانوني بأثر رجعي على المستوطنات غير المأذون بها وهدم ما يقرب من ٣٠٠ من المباني الفلسطينية. وترى حكومة الولايات المتحدة أن هذه التطورات تشكل جزءا من اتجاه أوسع لإضفاء الطابع القانوني على المخافر الأمامية والاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات، وهي جميعا تؤدي بصورة منهجية إلى تقويض حل الدولتين.

إن تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) يدعو كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات إيجابية لعكس الاتجاهات الحالية والنهوض بحل الدولتين، ولكن بصراحة شهدنا عكس ذلك منذ إصدار التقرير قبل ثلاثة أشهر. وكما أكدنا، نحن بحاجة إلى بدء تنفيذ حل الدولتين على أرض الواقع الآن. ويتضمن تقرير المجموعة الرباعية توصيات كنا نأمل لو أن الطرفين أخذها على محمل الجد. ونحن جميعا ندرك أنه لا يمكن التوصل إلى

القلق في غزة. وبعد أكثر من عامين من التراع الأخير في غزة، بدأت جهود إعادة الإعمار تؤتي ثمارها. ومع ذلك، أشار تقرير لصندوق النقد الدولي صدر مؤخرا إلى أن نسبة البطالة في المنطقة وصل إلى رقم مذهل بلغ ٤١ في المائة. وأوفت الولايات المتحدة بنسبة ١٠٠ في المائة بالالتزام بتخصيص مبلغ ٤١٤ مليون دولار الذي قطعناه في مؤتمر القاهرة الدولي بشأن فلسطين لعام ٢٠١٤ ”إعادة إعمار غزة“، ولكن من التبرعات المعلنة في المؤتمر البالغة ٣,٥ بلايين دولار، لم يتحقق حتى الآن سوى نسبة ٤٦ في المائة. وينبغي أن يقابل التعبير عن الشعور بالقلق بما يضاويه من توفير الموارد الحقيقية.

وكما ذكر البعض بالفعل، فقد عقد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي اجتماعا بصيغة آريا بشأن المستوطنات، ضم مشاركين من المنظمين غير الحكوميتين منظمة الأمريكيين من أجل السلام الآن ومنظمة بتسيلم. وكما ذكرت في ذلك الاجتماع وأكرر اليوم مرة أخرى، تود الولايات المتحدة أن تشكر هاتين المنظميتين غير الحكوميتين على تبادل خبراتهما التقنية فيما يتعلق بالتطورات على أرض الواقع في إسرائيل والضفة الغربية. وتماثلنا نشيد بالمنظمات غير الحكومية في جميع أرجاء العالم التي تعمل بدون كلل من أجل إلقاء الضوء على المسائل الصعبة، فإن من الأهمية الحيوية. يمكن أن تعمل جميع الحكومات على تعزيز وحماية جو يمكن فيه الاستماع لجميع الأصوات.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ حيال استمرار الإرهاب والعنف والتحريض على أعمال العنف والأنشطة القتالية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدى هجوم مروع وقع في القدس إلى قتل اثنين من الإسرائيليين وإصابة عدة أشخاص آخرين. وتدين الولايات المتحدة بشدة هذا العمل الإرهابي وجميع البيانات التي تمجده، ونعرب عن أحر تعازينا للضحايا وأسره. وعلى جميع أعضاء المجلس أن يؤكدوا على أن الإرهاب غير مقبول ولا يمكن تبريره إطلاقا. ويوجه من يرتكبون أعمال العنف أو يشجعون عليها رسالة مفادها أنهم غير ملتزمين بالسلام.

الأمم المتحدة الخاص ستافان دي ميستورا، لا يمكن لروسيا والنظام أن يستخدموا وجود عدة مئات من المتطرفين ذريعة سهلة لتدمير منطقة من المدينة فيها أكثر من ٢٧٥ ٠٠٠ شخص حياتهم معرضة للخطر.

فشدة الحزن على أعمال العنف أمر ملائم، ولكن من الملائم أيضا الوضوح فيما يتعلق بالجهة المسؤولة عن ارتكاب هذه الأعمال. وعلينا أن نكون واضحين بالقدر نفسه في أن هناك حاجة لوقف روسيا والأسد التستر وراء الحجج في حين تقتل قنابلهما الأطفال وتشوهمهم. وكفى المزيد من الحجج؛ لقد حان الوقت لوقف قصف شرق حلب بالقنابل.

وأعلنت روسيا والنظام وقفًا مؤقتًا للقصف بالقنابل قبل بدء هدنة إنسانية لمدة ثماني ساعات في يوم الخميس. ومع ذلك، فإن كامل عدم رغبة في تنسيق هذه الهدنة الانفرادية مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين يمنع الشركاء في المجال الإنساني من تنظيم أية عمليات لإيصال المعونة. وكما أوضحت الأمم المتحدة، فإن هدنة الثماني ساعات لم تبدأ حتى في تلبية الاحتياجات الإنسانية للمدينة. وكانت آخر عملية لإيصال الأغذية إلى هناك في ٧ تموز/يوليه. ومخزونات الأغذية المتبقية استنفدت تقريبا. ويوشك أن ينفد الغذاء لسكان عددهم مئات الآلاف وهم معرضون لخطر المجاعة واقعيا.

إن الغارات الناجمة عن الهجوم التي تقوم به روسيا والنظام دمرت جميع المستشفيات في شرق حلب أو ألحقت بها الضرر وقتلت الأطباء والمستجيبين الأوائل. وهي تمنع إيصال الدواء وتحاصر ما لا يقل عن ٢٠٠ من السوريين المصابين بجروح بالغة الذين هم في أمس الحاجة إلى الإجماع الطبي. وقالت الأمم المتحدة إن هناك أغذية وأدوية متوفرة في غرب مدينة حلب، وهي على بعد مجرد أمتار، ولكن نظام الأسد لن يمنح الإذن بإيصالها. وفي حين تستمر قسوة الأسد في جميع أنحاء سورية، فإن النظام يحاصر ١٤ بلدة أخرى بداخلها ٤٥٢ ٠٠٠ من

اتفاق للوضع الدائم ينهي النزاع في نهاية المطاف إلا من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة بين الطرفين، ولكن بإمكان الطرفين حاليا إحراز تقدم كبير يحافظ على آفاق الحل القائم على وجود دولتين. وستواصل الولايات المتحدة دعوة كلا الجانبين إلى أن يبيدا، بالسياسات والإجراءات، التزاما حقيقيا بحل الدولتين وستواصل معارضة الجهود التي تؤدي إلى تقويض ذلك الهدف.

وإذ تناول العراق، فإن الولايات المتحدة على ثقة بأن قوات الأمن العراقية، بما في ذلك قوات البشمركة الكردية، ستتحجج في هجومها على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الموصل. ولكن على نحو ما ذكرنا به اليوم وكيل الأمين العام أوبراين، فإن هذه ستكون معركة تخاض بشق الأنفس وذات عواقب إنسانية خطيرة. وقد رأينا جميعا الأساليب الوحشية التي يستخدمها تنظيم الدولة الإسلامية للدفاع عن أرضه: بإخفاء الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتفخيخ المباني واستخدام المدنيين دروعا بشرية. وستواصل الولايات المتحدة حث جميع الأطراف على الامتثال للقانون الإنساني الدولي والسماح بإيصال المعونة الإنسانية. ومع ذلك، فإن تحقيق انتصار في الموصل لن يكون كافيا بحد ذاته لتحقيق الاستقرار في العراق. ويلزم أن تقدم الدول الأعضاء المساعدة لجهود المصالحة التي تدعم الحوكمة الأكثر شمولا للجميع في العراق، الأمر الذي سيساعد على دعم المجتمعات المحلية التي عانت في ظل إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية.

وأود أن أحتتم بياني بتناول سوريا. وستتاح الفرصة هنا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن وغدا في جلسة للجمعية العامة، لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإعراب عن آرائها بشأن سوريا. وعلى الدول الأعضاء أن تفعل أكثر من شجب أعمال العنف؛ فهي بحاجة إلى التعرف على المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال. فقد أطلقت روسيا ونظام الأسد حملة شاملة للاستيلاء على شرق حلب بالقوة. وكما قال مبعوث

لقد ظهر هذا الأسبوع مقطع فيديو، تفيد التقارير بأنه مصور في شرق حلب. وهو يظهر صبيا عمره ١٦ سنة، اسمه معروف، معلقا من رجله من أعلى بناية سكنية أُصيبت في هجوم جوي. لقد كان معروف معلقا في الهواء بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث كانت رجلاه مثبتتين بين كتل خرسانية ويدها تلتفان حول قطع من الحطام. وفي نهاية المطاف، استطاع أحد المسعفين أن يخلص معروف من بين الأنقاض بواسطة رافعة ذات سلة. أنا آسفة، ولكن معروف لم يكن أحد إرهابيي جبهة النصرة عندما كان معلقا تحت الأنقاض. ولم يمثل أي تهديد لروسيا أو لنظام الأسد. ومع ذلك، فقد كان يعد بضع بوصات عن السقوط إلى الأرض. ولعل أبرز ما في الصورة، عندما يشاهد المرء الفيديو، قميص معروف الأصفر المكتوب عليه رسالة بسيطة تقول "لا تطلقوا النار". وبالطبع، فإن الطيارين المقاتلين الذين أسقطوا القنابل على شرق حلب لم يتمكنوا من قراءة الرسالة على قميص معروف. ولكننا نستطيع، بصفتنا أعضاء في هذه المنظمة، أن نكرر تلك الرسالة ونطالب بأن توقف روسيا ونظام الأسد هجماتها.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد في بيان ممثل فترويليا في وقت سابق ذلك الجزء الذي أدلى به بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونحن ممتنون لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين في هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي سنركز عليها اهتمامنا. للأسف، لم يتمكن وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين ولا المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف من الإبلاغ عن أي تطورات إيجابية في المنطقة بشأن العلاقات وتحقيق المصالحة فيما بين الفلسطينيين، ولا بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ونود أن نؤكد، في البداية، أن أنغولا ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل وفلسطين وأن موقفنا، الذي سنوضحه،

السوريين، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. وفي هذه الأماكن، نشهد الأساليب نفسها التي يستخدمها النظام في شرق حلب - استمرار الغارات الجوية بلا هوادة إلى جانب منع إيصال المعونة إلى المجتمعات المحاصرة في بعض الأحيان طوال سنوات.

وكما ذكرت آلية التحقيق المشتركة، فإن كلا نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية استخدمتا

الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. وقد سمعنا أن البعض لا تزال تساورهم الشكوك إزاء استخدام الأسد للأسلحة الكيميائية، ولكن هذه الشكوك لا تستند إلى الواقع. وأنشأ المجلس آلية التحقيق المشتركة لكي تبت في الأمر بموضوعية حينما لا يتمكن أعضاء المجلس من الاتفاق على هوية المتورطين في الهجمات.

وربما كان المتشككون يأملون في أن تخرج آلية التحقيق المشتركة بنتائج مختلفة. ولكن لا يحق لهم تغيير النتائج بعد انتهاء التحقيق - وهو التحقيق الذي أيد جميع أعضاء المجلس - لقد قُضي الأمر. فالتحقيق يملئ النتائج، وليس العكس. وقد تبين من التحقيق مسؤولية نظام الأسد، إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية. لذا، فقد حان الوقت لوقف مناقشة المنهجية التي اتبعتها آلية التحقيق المشتركة والبدء في مساءلة الأشخاص الضالعين في استخدام الأسلحة الكيميائية.

وستفعل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لإيجاد حل سياسي للتراع وإنهاء العنف. ولهذا السبب، عقد وزير الخارجية جون كيري اجتماعا في لوزان يوم السبت الماضي مع أصحاب المصلحة من جميع أنحاء المنطقة. ولكن ثمة حقيقة بسيطة هي أنه لكي تحقق المحادثات السياسية أهدافها، يجب على روسيا ونظام الأسد أن يُوقفوا قصف السكان في شرق حلب. وسيتعين أن يكون هناك وقف حقيقي للأعمال العدائية في أنحاء سورية، أي، وقف لا يسمح لروسيا وللنظام بالقصف الذي قاما بشنه تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي أيدتها مجلس الأمن بوصفها قوة دافعة لسد الفجوة بين الجانبين، عاجزة في تأكيدها على مبادئ واستراتيجيات المفاوضات من أجل التوصل إلى حل للتراع.

ومما يدل على هذه الحالة الراهنة أن الحكومة الإسرائيلية قد زادت، منذ التقرير الصادر مؤخرا عن المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (S/2016/595، المرفق) والذي قدم توصيات بشأن سبل المضي قدما، الأنشطة المتصلة بالاستيطان فضلا عن هدم المنازل والبنى التحتية المدنية الفلسطينية في تجاهل تام للمبادرات الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام. وأصبح نظام الاستيطان الذي تتمسك به إسرائيل، والذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضعه في محور اهتماماته، ركيزة السياسات والوسائل الاستعمارية لترسيخ احتلال الأراضي الفلسطينية باستخدام القوة العسكرية في سياق التوسيع المنهجي للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية وما حولها. وأدت تلك السياسة إلى توطين ما يزيد على نصف مليون من الإسرائيليين على الأراضي الفلسطينية، وهي خطوة تتعارض تماما مع إقامة الدولة الفلسطينية.

وفي ضوء هذه الخلفية، نود أن نطرح بعض الأسئلة المباشرة على إسرائيل. ماذا الذي تعترف إسرائيل بتحقيقه من التوسع في احتلال الأراضي الفلسطينية؟ كيف تعترف إسرائيل حل مسألة تخريب وحدة أرض فلسطين إذا ما بدأت عملية سلام مجدية في نهاية المطاف؟ هل تعترف إسرائيل إدانة الوضع الراهن المتمثل في العنف الدائم والشقاق والفصل غير القابل للعلاج بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني؟ ومع ما تم إيجاده من حقائق على أرض الواقع من أجل الفصل المادي الفعلي بين الشعبين، هل تعترف إسرائيل بناء نظام على طراز الفصل العنصري؟ ونظرا لأنه يبدو أن الحل القائم على وجود دولتين يتلاشى بموجب القرارات المتخذة على أرض الواقع، هل تعترف إسرائيل التحرك

يستند حصرا إلى الواجب الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة ووصون حقوق الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من علاقتنا الودية والمثمرة للغاية مع إسرائيل، لسنا على استعداد بأي حال من الأحوال لمسايرة أو التعاطف مع سياسات نعتبرها خاطئة وضارة بالسلم والأمن الدوليين وستكون، في النهاية، ضارة بالشعب الإسرائيلي نفسه.

تنتهي فترة ولايتنا في مجلس الأمن قريبا، ونلاحظ بحزن عميق وإحباط كبير أنه لم يحدث تقدم في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية فحسب، ولكن أيضا تراجعت آفاق الحل القائم على وجود دولتين واستمر انعدام الوحدة داخل المجلس بشأن كيفية عكس تلك الاتجاهات السلبية، وإعادة عملية السلام إلى مسارها.

وأكثر الاتجاهات سلبية هو استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يديم مناخ عدم الثقة والعداء والعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإحباط ويأس المجتمع الدولي. ونعتقد أنه قد آن الأوان لتكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الاتجاه المؤسف والخطير. فهو يقوض بشكل خطير آفاق حل الدولتين، وهو ما تستند إليه آمال المجتمع الدولي والفلسطينيين وحتى الإسرائيليين بوصفه النتيجة المعقولة الوحيدة من أجل إيجاد حل عادل ودائم لهذا الصراع المطول والمؤلم، وهو الحل الذي سيبني عليه مستقبل مستقر وسلمي ومزدهر للإسرائيليين والفلسطينيين.

ونود مرة أخرى أن نشدد على أن هذا الوضع أيضا ينبع من استمرار انعدام الوحدة داخل مجلس الأمن ومن تردد المجلس في مساءلة أي طرف عن السياسات والإجراءات غير القانونية التي تنتهك القانون الدولي. إن غياب التماسك داخل المجلس والكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمساءلة مجموعة مختارة من مرتكبي انتهاكات القانون الدولي والقانون الإنساني على أفعالهم، أمر غير مقبول ولا يمكن تحمله. وقد ثبت أن

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يشعر وفد بلدي بالامتنان للمنسق الخاص ملادينوف، ووكيل الأمين العام أوبراين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الإعلاميتين.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل فتزويلا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الكويت باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وبما أن هذه هي آخر مناقشة مفتوحة فصلية للماليزيا بشأن الشرق الأوسط بصفتنا عضوا غير دائم في المجلس، أود أن أعتنم هذه الفرصة للإدلاء بعدة ملاحظات بشأن نهج المجلس تجاه القضية الفلسطينية.

أولا وقبل كل شيء، ورغم التحذيرات المستمرة للأمين العام والمبعوث الخاص بشأن الوضع غير المحتمل في الميدان والتهديدات المتزايدة للحل القائم على وجود دولتين، من المؤسف عدم تمكن المجلس من تقديم استجابات فعالة أو حتى رمزية للتصدي لهذه الحالة. ولسنوات عديدة، لم يجرز المجلس عمليا أي تقدم فيما يخص قضية فلسطين، مما يتناقض مع تفاقم الحالة على أرض الواقع. ويعزى ذلك أساسا إلى عدم القدرة على حشد الإرادة السياسية الكافية، أو للعدر المألوف بأن الوقت غير مناسب للمجلس لكي يتخذ إجراءات. ونتوقع أن نسمع اليوم مرة أخرى النداءات المتكررة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المجلس ألا يتهرب من مسؤوليته المترتبة عليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يتخذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. ونحن نتكلم، يجري تدمير المزيد من المنازل، وحدوث المزيد من الوفيات وانتشار اليأس.

ثانيا، هناك اتجاه من جانب المجلس لمنح معاملة متساوية لكل من السلطة القائمة بالاحتلال والشعب المحتل بينما، في الواقع، لا يوجد هذا التوازن أو المساواة. فمن جهة، لدينا سلطة احتلال تمتلك الكثير من القوة العسكرية، وتحتل سكانا

نحو إيجاد حل دولة واحدة تحتضن الإسرائيليين والفلسطينيين مع كفالة المساواة في حقوق المواطنة وإنهاء الطابع اليهودي لدولة إسرائيل؟

هذه أسئلة صريحة نطرحها لفهم الأغراض المتوسطة والطويلة الأجل للسياسات الإسرائيلية في علاقاتها مع الفلسطينيين والمجتمع الدولي بأسره.

وكما ذكر دائما، فإن لهذا الصراع تداعيات على الصعيد العالمي، والوقت ينفد للتوصل إلى حلول مجدية من أجل إيجاد أفق سياسي قابل للاستمرار. وفي الواقع، فإننا نشهد حاليا انزلاقا خطيرا إلى الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعزى أساسا إلى الصراعات في فلسطين وسورية واليمن والعراق وإلى تقلب المناخ السياسي في العديد من البلدان الأخرى الناجم عن الهجرة الجماعية بسبب تلك الصراعات. ومن أجل مكافحة ومنع المزيد من عدم الاستقرار والصراعات في المنطقة، يجب علينا أن نعالج الأسباب الجذرية: انتشار السخط والتطرف والطائفية.

ولذلك، فإننا نؤيد الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من خلال المطالبة بالتعبئة النشطة للمجتمع الدولي من أجل الحفاظ على حل الدولتين. ويجب على الجهات الفاعلة الدولية - ولا سيما المجموعة الرباعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والجهات المعنية الإقليمية، أي، مبادرة السلام العربية، أن تفعل كل ما في وسعها لاستعادة أفق سياسي يفضي إلى إحياء عملية السلام.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يسعون إلى العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن في دولتيهما المستقلتين. ولا يمكن تحمل الحالة الراهنة، وندعو كلا الجانبين إلى التعجيل باتخاذ تدابير لبناء الثقة من خلال اتباع سياسات وإجراءات ترمي إلى تهيئة الظروف المناسبة لمفاوضات السلام المباشرة والمجدية.

”لا يمكن لأحد أن ينكر أن الواقع اليومي للاحتلال يثير الغضب واليأس، وهما أهم عاملين من العوامل الدافعة إلى العنف والتطرف، ويقوضان أي أمل في إيجاد حل قائم على دولتين عن طريق التفاوض“.

وينبغي أن يدفعنا هذا التصريح إلى التفكير، ثم اتخاذ إجراءات. ويضفي عدم حرمان الفلسطينيين من حقوقهم الأساسي في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، طابعا إنسانيا على النزاع. ولذلك، ما لم نتعامل مع السبب الجذري للمشكلة وإلى أن نتعامل معه، والمتمثل في الاحتلال العسكري الطويل والقمعي، فستستمر دوامة العنف في تغذية الخطاب السياسي لأولئك الذين يستفيدون منه.

وعقدت ماليزيا الجمعة الماضية، بالتعاون مع مصر والسنغال وأنغولا وفنزويلا، جلسة للمجلس بصيغة آريا، بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. لقد استمعنا إلى مختلف الخبراء الذين قدموا تحليلات وقائمة للتطورات المقلقة المتصلة بتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكانت خلاصتهم المؤكدة واضحة: يجب وقف التوسع الاستيطاني والقمع. ولا مكان للماضي في خضم ترق العالم لتحقيق السلام.

لقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإسرائيل. ولم تتناول جملة واحدة مسألة التوسع الاستيطاني، الذي يعد أكبر مصادر قلق المجتمع الدولي. وفي الأسابيع المقبلة، نأمل أن نرى فعالية في عمل المجلس لاستخدام مختلف الأدوات المتاحة له لمعالجة مسألة المستوطنات. إن المستوطنات ليست فقط غير قانونية بموجب القانون الدولي، بل إنها أيضا تشكل أكبر تهديد ملموس وواضح لحل الدولتين، وبالتالي لتحقيق السلام في المنطقة.

ومن الواضح أن الإدانات اللفظية المعتادة في العقود الماضية لم تفعل شيئا لوقف أو ردع أنشطة المستوطنات غير القانونية.

مدنيين عزل منذ نصف قرن تقريبا. ومن ناحية أخرى، لدينا الفلسطينيون المحتلون، يعيشون تحت الاحتلال القمعي، والحصار الوحشي، ويعانون من معاملة تمييزية وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية بشكل يومي، وطردها من ديارهم وأراضيهم، وحرمانهم من الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية، وتم تقييد حركتهم. ويتسبب كل ذلك في ضائقة ومعاناة لا توصف. ومن المثلل بالنسبة لنا افتراض أن للسلطة القائمة بالاحتلال والشعب المحتل، نفس المستوى من الالتزامات والمسؤوليات القانونية والسياسية والأخلاقية. وبموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، من الواضح وجود التزامات كبيرة على السلطات المحتلة تتعلق بحماية الرفاه العام لسكان الأرض المحتلة. ويشمل ذلك الحماية من النقل القسري وحماية ممتلكاتهم. وكل ذلك قد انتهك. والواقع أن المجتمع الدولي لم يحاول أن يكون متوازنا عندما كنا ندين ونعاقب الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، مثلما ينبغي ألا يحاول أن يكون متوازنا عند مناقشة محرقة اليهود. ولا يمكن أن يكون الخطأ صوابا. وكلما أسرعنا في إدراك ذلك، كلما أصبح تركيزنا على القضية أكثر وضوحا.

ثالثا، يميل المجلس للتركيز على أعراض النزاع، ويتجاهل بسهولة أسبابه الجذرية. ومن الأيسر والأكثر استساغة، إدانة الهجمات المتفرقة وأعمال العنف، وعدم معالجة المسألة الأكبر المتعلقة بالأسباب التي تغذي وتؤجج الغضب والإحباط واليأس في المقام الأول، مما أدى إلى تصرفات يائسة، وإن كانت عنيفة.

لقد قال الأمين العام في وقت سابق من هذا العام:

”كما أثبتت الشعوب المضطهدة على مر العصور، فإن طبيعة الإنسان تأبي الاحتلال“ (S/PV.7610، ٢).

وقال أيضا:

وبدلاً من ذلك، شجع تقاعسنا السلطة القائمة بالاحتلال، التي سعت إلى إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية الخاصة.

ومع إعلان إسرائيل الأخير، بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة، ينبغي للمجلس أن يتصرف بشكل عاجل، وإنفاذ قراراته، ودعم سيادة القانون، وإثبات التزامه بالحل القائم على وجود دولتين. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً اتباع كل القنوات القانونية والسياسية والاقتصادية، لتكثيف الضغط على الحكومة الإسرائيلية، لزيادة التكلفة على إسرائيل جراء استمرارها في سياستها الاستيطانية غير القانونية.

وأود أن أسلط الضوء على المحاولة الأخيرة للنساء المتدمات لمجموعة القمة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب، على متن أسطول الحرية الذي أبحر من برشلونة في اتجاه قطاع غزة الأسبوع الماضي، لتسليط الضوء على استمرار الحصار غير القانوني المفروض على غزة، وتقديم المعونة الإنسانية. وكان من بينهن الفائزة من أيرلندا الشمالية بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٧٦، والدكتورة فوزية حسن التي هي طبيبة ماليزية. ورغم نجاح إسرائيل في وقف محاولتهن، زادت مقاومتهن الشجاعة وغير العنيفة، الوعي بانتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن. كما أعطين بصيصاً من الأمل للفلسطينيين في غزة، وعززن التضامن معهم، ونقلن إليهم رسالة مفادها أن العالم لم يتخل عنهم، أو نسيهم.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن تقديرها لمبادرة روسيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط. أشكر السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، أوبراين، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط ومصدر المشاكل في المنطقة. وحماية الحقوق والمصالح الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هي مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. إن الحالة الراهنة في فلسطين مزرية، مع استمرار نزاعات عنيفة وجمود في محادثات السلام وكارثة إنسانية عميقة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج بينما يعاني الشعب الفلسطيني وتتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط. ينبغي له

إننا نحث المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على مواصلة كفاحه، ودعوته إلى المساءلة وتسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويكتسي دوره أهمية خاصة في تشكيل الرأي العام، وتوفير الضغط من

السلام في الشرق الأوسط في باريس. ودعا المجتمع الدولي إلى استكشاف جهود صنع سلام على نطاق أوسع واتخاذ تدابير متابعة لمحادثات السلام وإنشاء آليات تحفيز من أجل السلام. وتؤيد الصين جميع الجهود المؤدية إلى تخفيف حدة التوتر بين فلسطين وإسرائيل ومن أجل تحقيق حل الدولتين. وتؤيد إنشاء آليات أكثر فعالية لصنع السلام في الشرق الأوسط. وتؤيد اتخاذ المجلس خطوات عملية في أقرب وقت ممكن للاستجابة بنشاط للشواغل المشروعة للفلسطينيين والدول العربية والقيام بدور أكبر في دفع الأطراف المعنية تجاه وضع حد للتزاع واستئناف مفاوضات السلام.

رابعا، ينبغي لنا أن نواصل الدفع قدما بالإعمار الاقتصادي في فلسطين. وتحت الصين إسرائيل على التعاون مع جهود المساعدة الدولية ورفع الحصار المفروض على غزة بصورة شاملة. وينبغي أن تستجيب الأطراف بنشاط لبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لفلسطين والانخراط في تعاون اقتصادي مع فلسطين من أجل تحسين وضعها الإنساني وأحوالها المعيشية. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى فلسطين، وهي على استعداد للعمل ضمن الإطار التعاوني لمبادرة حزام - واحد - طريق - واحد لمساعدة فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقرب وقت ممكن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، نيكولاي ملادينوف وستيفن أوبراين. وقد رأيت أن من المفيد بصفة خاصة أن أستمع إلى الآراء المدروسة للزملاء من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الذين شارفت فترة عضويتهم البالغة عامين نهايتها.

عندما اجتمعنا هنا آخر مرة، في تموز/يوليه (انظر S/PV.7736)، ناقشنا تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595)، المرفق) وقد حدد اتجاهات مقلقة للمسألة الإسرائيلية -

أن يتخذ خطوات عملية للمضي نحو تسوية المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية والتبكير بتحقيق حل الدولتين.

أولا، ينبغي لنا أن نظل ملتزمين بالتحرك في الاتجاه الصحيح المتمثل في بناء دولة فلسطينية مستقلة وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل. إن إنشاء دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية هو الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني ومفتاح تسوية قضية فلسطين. وينبغي للطرفين العمل على أساس مبادئ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، من أجل الدفع قدما بحزم بعملية السلام.

ثانيا، ينبغي لفلسطين وإسرائيل ممارسة ضبط النفس ومواصلة محادثات السلام، وهو السبيل العملي الوحيد لحل المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية. لا يمكن لحقيقة تعثر محادثات السلام إلا أن تجر فلسطين وإسرائيل إلى حلقة مفرغة من تصاعد العنف، الذي سيكون كارثة للجانبين معا. ولا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة وتحقيق السلام والاستقرار بين فلسطين وإسرائيل، فضلا عن المنطقة بأسرها، إلا بالاستئناف المبكر للمحادثات. وينبغي لإسرائيل وفلسطين أن تضع حدًا للمواجهات العنيفة. وينبغي لإسرائيل أن تأخذ زمام المبادرة بإبداء حسن النية ووقف الأنشطة الاستيطانية ووقف هدم المنازل الفلسطينية، من أجل هتمة الظروف لاستئناف محادثات السلام. وينبغي احترام الشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة.

وثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ضمانات لإحراز تقدم في عملية السلام. لقد طرحت مؤخرا مجموعة من الأفكار الجديدة من أجل حل المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للسلام بشأن المسألة وتوسيع جهود صنع السلام في الشرق الأوسط. وقد طرح وزير الخارجية الصيني وانغ بي أفكار الصين لتسوية المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية عندما حضر المؤتمر الوزاري لعملية

كل من يتعامل مع ذلك بلا مبالاة أن يلتزم اليقظة. فاستمرار الهجمات الصاروخية التي تطلقها حماس، والردود الإسرائيلية اللاحقة، يظهر أن الخطر حقيقي.

ونقطة الثالثة هي: أن هذا ليس أمراً حتمياً. فقد أعيد بناء المرافق الصحية والمدارس في غزة. وقد بذلت جهود، من كلا الجانبين، لتحسين إمدادات الطاقة للشعب الفلسطيني. ويجب أن يغتنم القادة في كلا الجانبين أي زخم توفره تلك التطورات الإيجابية الصغيرة لقطع أشواط وإحراز تقدم في المجالات الأخرى. نحن بحاجة إلى رؤية انتخابات في غزة والضفة الغربية. ونحتاج إلى رؤية نهاية للخطاب المحرض على الكراهية. وأخيراً، يجب أن نرى عودة إلى طاولة المفاوضات، لوضع نهاية لهذا النزاع إلى الأبد.

وأود أن أوجه اهتمامنا إلى المسألة الأسوأ التي تواجه منطقة الشرق الأوسط - بل ربما العالم برمته - سورية.

فمعاناة السكان في حلب أصبحت موضوعاً يركز عليه المجلس كل أسبوع. واستخدام حق النقض المرة تلو الأخرى يحول دون وحدة مجلس الأمن ويمنعنا من اتخاذ أي إجراء. ولكن، لا بد لنا أن نواصل العمل. هناك ١٠٠ ٠٠٠ سبب يدعوننا للقيام بذلك - ١٠٠ ٠٠٠ طفل تحت الحصار. ١٠٠ ٠٠٠ طفل يكافحون من دون طعام أو إمدادات طبية؛ ١٠٠ ٠٠٠ طفل يعيشون بين حطام حلب الشرقية.

هؤلاء الأطفال لا يتحملون أي مسؤولية عن الأحداث التي أدت إلى أن تكون حياتهم في منطقة حرب، ومع ذلك، ما فتئ النظام السوري وروسيا يؤثران تعريضهم للخطر. لقد اختاروا الاستمرار في إرسال طائراتهم النفاثة للتخليق فوق منازل هؤلاء الأطفال، حاملة معها الخراب والدمار. اختارت روسيا دعم نظام يستخدم أساليب العصور الوسطى من الحصار والتجويع سعياً لتحقيق انتصار عسكري. ما هو الأساس المنطقي لوقوفها على الجانب الخطأ من التاريخ؟ العذر - أو بالأحرى الذريعة

الفلسطينية، وهي اتجاهات تقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين كما أوضح التقرير نفسه. لقد حدث تسارع لبعض تلك الاتجاهات في الاتجاه الخطأ منذ مناقشتنا الأخيرة، ولذلك لانزال بعيدين عن حل الدولتين الذي لم يبرح يراوغنا. وأرى ثلاثة مجالات تثير القلق بوجه خاص.

الأول هو المستوطنات. وكما شهدنا الأسبوع الماضي، في اجتماع صيغة آريا، فقد مضت إسرائيل قدماً في وضع خطط لإنشاء أكثر من ١ ٥٠٠ وحدة استيطانية، وهي تواصل هدم المباني الفلسطينية. ويتعارض هذا مباشرة مع توصيات المجموعة الرباعية بوقف سياسة التوسع المنهجي في المستوطنات وإزالة العقبات أمام التنمية الفلسطينية. وكما قال ستيفن، شهدنا هذا العام هدم ٩٥٨ بناية. ولكنها ليست مجرد بنايات، إنها منازل ومتاجر ومدارس. وكل ذلك جزء من السياسة الإسرائيلية التي شردت ١ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك ٦٩٠ طفلاً. إنهم ٦٩٠ من أبناء جيل يبدو حالياً أن مصيره أن يرث حالة ليست أقرب إلى السلام مما كانت عليه حالة جيل آبائه. وأخشى أننا لم نر نهاية لهذا الاتجاه المزعج بعد صدور أوامر هدم تطال قرية سوسيا الفلسطينية ومدرسة خان الأحمر، شرق القدس. إن سبل العيش على المحك في الوقت الذي تحتاج فيه إسرائيل إلى بناء الثقة بين المجتمعات لا هدم الركيزة الأساسية التي تبنى عليها. ومرة أخرى تحت المملكة المتحدة إسرائيل على وقف سياستها المنهجية للتوسع الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية وفرض القيود على التنمية الفلسطينية.

ثانياً، يساورنا قلق بالغ، كما يساور نيكولاي، إزاء الحالة المتردية في غزة. فهناك تبدو تداعيات ٥٠ عاماً من الضغوط أكثر وضوحاً. هناك أزمة مياه؛ إضافة إلى مسألة عدم صلاحها للشرب، فإن ٩٠ في المائة من المياه لا يصلح حتى للاستخدام الزراعي. وهناك أزمة فرص العمل؛ فمعدلات البطالة هي من بين أعلى المعدلات في العالم. ونحن على حافة أزمة أكثر إثارة للقلق وهي: احتمال العودة إلى الحرب. وعلى

الدولتين تدريجياً ويثير الشكوك حول تأييد إسرائيل لذلك الحل. ولا يزال الوضع الإنساني المتردي في غزة يمثل تحدياً ملحاً يتعين على المجتمع الدولي معالجته.

لقد مر أكثر من عامين منذ بدأ الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وشهدنا حلقة مفرغة من العنف وعدم الثقة والإحباط المتزايد بين الطرفين. وعلينا أن نواصل في ثبات التشجيع على استئناف مفاوضات ذات جدوى حتى لا يغيب عن بالنا حل الدولتين. ويجب أن يبدي القادة من الجانبين التزاماً جاداً بعملية السلام، وأن يتخذوا خطوات ملموسة صوب السلام. واليوم، أود أن أشدد على أهمية بناء الثقة بين الطرفين.

في عام ٢٠٠٦، قام جونيشيرو كوزومو، رئيس وزراء اليابان آنذاك، بزيارة إسرائيل وفلسطين والأردن. واجتمع السيد كوزومو في إسرائيل مع رئيس الوزراء أولمرت والسيد بيريز، الذي كان آنذاك نائباً لرئيس الوزراء. وأكد السيد كوزومو على ضرورة تحقيق السلام من خلال الحوار. وطلب رئيس الوزراء كوزومو من السيدين أولمرت وبيريز الدعم والتعاون مع مبادرة يابانية جديدة أطلق عليها ممر السلام والازدهار. وكانت هذه المبادرة محاولة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من خلال التعاون الإقليمي بين فلسطين وإسرائيل والأردن واليابان. في العام التالي، زار السيد بيريز اليابان وشارك في إطلاق الاجتماع الوزاري للمبادرة، الذي وافق الشركاء الأربعة خلاله على التعاون فيما بينهم.

وترى اليابان أنه، بغية تحقيق حل الدولتين، لا بد لنا من مساعدة الفلسطينيين في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهذا الجهد المتوسط إلى طويل الأجل يعزز التعايش بين الطرفين في سلام ورخاء. والتعاون بين الطرفين من خلال هذه المبادرة يساعد على بناء الثقة المتبادلة وهيئة مناخ مؤات للسلام.

- أنه لا بد من دحر الإرهابيين. بالطبع، لا بد من دحر الإرهابيين. نحن جميعاً متفقون على ذلك، ولكن ذلك لا يبرر قصف حلب حتى لم يعد هناك ما يمكن أن يقصف.

وبعد استخدامها حق النقض، اقترحت روسيا حلاً لاستعادة بعض من حسن النية عبر وقف القصف لمدة ثماني ساعات، من دون تنسيق مع أي جهة أخرى. وهذا لا يكفي بالمرّة. والأمم المتحدة دعت مراراً وتكراراً إلى وقف القصف لمدة ٤٨ ساعة على الأقل لتوفير المساعدات الأساسية، وحتى هذا الوقت لن يكون كافياً لمعالجة مجدية للمعاناة في حلب. والوصول المستدام على أساس وقف كامل للعمليات القتالية هو المطلوب. بإمكان روسيا أن تفعل ذلك. فالوقت لم يفت بعد.

وعلى مجلس الأمن أن يتحد لإنهاء الحرب - يجب أن يتحد حول سياسة لوقف القصف الجوي وقصف الأحياء الشرقية من حلب فوراً ولوقت أطول بكثير من ثماني ساعات. ويجب أن تفعل ذلك لأجل غير مسمى. إذ بعد خمس سنوات من النزاع الدامي - وبعد مقتل مئات الآلاف من السوريين - بإمكاننا أن نفعل ما هو أفضل من ذلك، وهؤلاء الأطفال الـ ١٠٠ ٠٠٠ في حلب يستحقون ما هو أفضل.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن أسفنا لوفاة السيد شيمون بيريز، الذي عمل بلا كلل في عملية السلام في الشرق الأوسط خلال مسيرته السياسية الطويلة. ولئن كنا نشعر بالأسى لرحيله، فإننا قلقون للغاية حيال التطورات في المنطقة التي تقوض آفاق الحل السلمي التي كان السيد بيريز يدعمها.

واليابان تشعر بالانزعاج جراء استمرار العنف ضد المدنيين والهجمات الإرهابية والتحرّيز على العنف. تلك ممارسات لا تتفق إطلاقاً مع حل سلمي. كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار سياسة التوسع الاستيطاني، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. توسيع المستوطنات يقوض نجاعة حل

إن توقف العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قد طال أمده. ولا بد من عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات واستئناف الحوار الموضوعي حول مسائل الوضع النهائي. وبالنظر إلى العدائية العميقة بين رام الله وتل أبيب، فإن المهمة ستكون صعبة للغاية. ونحن نواصل العمل بنشاط في إطار المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين. ونرى أن نشر تقرير الرباعية (S/2016/595، المرفق) في ١ تموز/يوليه يمكن اعتباره حدثاً هاماً بحق في إطار الجهود الدولية على مسار السلام في الشرق الأوسط. ومن المهم ألا تعكس هذه الوثيقة الحالة الحقيقية للتراع الفلسطيني - الإسرائيلي فحسب، بل ينبغي أن تقدم أيضاً توصيات محددة للحفاظ على فرص تحقيق حل الدولتين.

ولا بد من الاعتراف صراحة بأن أحكام الوثيقة لا تنفذ في الوقت الحالي. ومع أن الوضع ليس متوتراً كما كان عليه في عام ٢٠١٥، إلا أن العنف لا يزال مستمراً على أرض الواقع. واحتمال عودة المواجهة التي وقعت العام الماضي يبدو مرتفعاً، حيث لم تعالج أسبابه الجذرية. وقد بدأت إسرائيل في بناء مساكن جديدة للمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وشرعنا ما يسمى بالبور الاستيطانية غير القانونية بحكم الأمر الواقع مستمرة حتى مع قيام السلطات الإسرائيلية بتدمير المنازل التي يبنها الفلسطينيون لأنفسهم. والوتيرة التي يستولي بها الإسرائيليون على الأراضي الفلسطينية تشير إلى احتمال بلوغ الأزمة نقطة اللاعودة في المستقبل المنظور. وبعدها، سيكون الخيار الوحيد المتبقي هو حل الدولة الواحدة.

ومن غير المرجح أن تصب هذه النتيجة في مصلحة إسرائيل، كما أقرت قيادتها بذلك، ولكن تل أبيب بأفعالها تتجه إلى هذا المسار. ورداً على ذلك، يتجه الفلسطينيون إلى جعل قضيتهم دولية. فهم يدعون إلى ممارسة ضغوط دولية لإقناع إسرائيل بأن تضمن كون اتفاقات السلام وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في

وهذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة ممر السلام والازدهار. وقد عقد الاجتماع الوزاري الخامس في أيلول/سبتمبر. واليوم، بدأت ثلاث شركات فلسطينية عملياتها في المركز الزراعي الصناعي في أريحا، وهو المشروع الرئيسي في إطار تلك المبادرة. وقد وقعت ٣٤ شركة أخرى اتفاقات إيجار. ويوفر المشروع فرص عمل الآن. وتتوفر المنتجات المصنعة في المركز الزراعي الصناعي حالياً في متاجر البقالة المحلية، مما يسهم في الاقتصاد المحلي. ولم يكن المشروع سهلاً. ولم تكن تلك الإنجازات ممكنة لولا سعي كل طرف للتغلب على مخاوفه بروح التعاون. وتوحي أن يتم تصدير منتجات المركز عبر الأردن إلى بلدان المنطقة وخارجها في السنوات القادمة. ونأمل أن ينمو المركز ليصبح ركيزة للاقتصاد الفلسطيني. ونحن نرى أن وجود فلسطين أكثر ازدهاراً سيسهم في استقرار المنطقة.

يجب ألا ندع التشاؤم يعطل عملية السلام في الشرق الأوسط. وعلينا أن نواصل العمل. وعكس مسار التوجهات السلبية لا يزال مهمة ملحة، ولا بد أن تتواصل جهود بناء الثقة بين الطرفين بدون توقف، على الرغم من الوضع الذي نواجهه.

ختاماً، أود التأكيد على أن اليابان، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، ستواصل المشاركة بفعالية في تحقيق السلام في المنطقة، بالتعاون والتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نتوجه بالشكر للمنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، على إحاطتهما الإعلاميتين الوافيتين.

البلد منذ بدايته. وقد أصبحت الإجابة على السؤال المطروح اليوم عمن تقع عليه المسؤولية عن ذلك واضحة للعالم بأسره - فهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة اللتان شنتا الغزو على العراق وسببتا الدمار هناك، جنبا إلى جنب مع بلدان ناشطة أخرى عبر حملة حرقاء ترمي إلى تغيير النظام في سوريا ولم تتورع خلالها تلك الدول عن دعم الجماعات الإرهابية علنا. وكان ممكنا للبيان العاطفي الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة أن يكون له أثر أكبر لولا أن السجل الفعلي لواشنطن وأساليب الولايات المتحدة يُستخدمان لتحقيق الأهداف الجيوسياسية - عن طريق القبضة الاقتصادية الخانقة والاستخدام العشوائي للقوة الهائلة.

وتتركز قوات كبيرة تابعة للمقاومة المسلحة للحكومة الحالية ويتولى تنسيق عملياتها الإرهابيون من جبهة النصرة في المحافظات الشرقية في حلب. وتعمل تلك المجموعات مؤخرا لإفشال الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية وتخفيف معاناة السكان المدنيين. وأصبح الآلاف من الأشخاص في الجزء الشرقي من المدينة رهائن للمتطرفين في حين ما يزال آلاف آخرون في الجزء الغربي منها هدفا لهم. وأكد ممثل الولايات المتحدة تقريبا أن روسيا منعت وصول المساعدة الإنسانية إلى شرق حلب. وليس ذلك صحيحا، بل إن الجماعات التي كانت تحتجز الأشخاص رهائن لديها في شرق حلب هي التي منعت وصول المساعدة من جانب الأمم المتحدة إلى الجزء الغربي من المدينة، وهي التي لم تسمح باستخدام طريق كاستيلو لإيصال المعونة الإنسانية. وإن كانت الولايات المتحدة تشعر بالقلق حقا إزاء حالة المقيمين في شرق حلب، فلماذا رفض الجيش الأمريكي مساندة القوات الروسية على طريق كاستيلو لضمان تمكين ذلك الشريان الحيوي من العمل دون انقطاع؟ أم أنه بدافع من الجبن أو الرغبة في إثارة التوترات في حلب بأي ثمن كان؟

إطار المعايير المتفق عليها أهدافاً محددة زمنيا. وعلى كل حال، هذه مسألة تتعلق بزيادة الضغوط من الجانبين.

وعليه، فقد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات غير تقليدية لإطلاق حوار سياسي مباشر بين الأطراف. واستجابة للنداءات من كلا الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد أكدنا مجددا استعدادنا لترتيب اجتماع بين السيد محمود عباس والسيد بنيامين نتنياهو في موسكو تحت رعاية الرئيس الروسي. وإذا نجح هذا الاجتماع فإنه سيساعدنا في مرحلة ما على عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في مرحلة معينة في موسكو. وأود أن أشير إلى أن مجلس الأمن قد أيد تلك المبادرة في الوقت الذي أقرت فيه. ونعتقد أن من شأن الجهود التي بذلتها روسيا بوصفها بلدا يدعم الحوار الحقيقي مع جميع الأطراف المعنية أن تساعدنا على إحراز تقدم في التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية.

ومع ذلك، لن تكون هناك أي آفاق حقيقية للجهود الرامية إلى تسوية الحالة في الشرق الأوسط ما لم تستعاد الوحدة الوطنية الفلسطينية. ونرى أن تلك المسألة تشكل أولوية لتحقيق وتنفيذ اتفاق نهائي. ونؤكد من جديد التزامنا بالمضي قدما في الحوار بين الفصائل الفلسطينية على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. ونؤيد اعتراف القيادة الفلسطينية بتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وسوف يساعد التغلب على الانقسام بين الفلسطينيين عبر توحيد جزأي الأراضي الفلسطينية سياسيا تحت مظلة السلطات المركزية الفلسطينية في رام الله على استقرار الحالة في قطاع غزة، بما في ذلك حل المسائل الإنسانية في بعض المناطق ورفع الحصار واستعادة الهياكل الأساسية التي دمرت في صيف عام ٢٠١٤.

ويراقب العالم بأسره النزاع في سوريا مع الشعور بقلق متزايد - وهو نزاع أشعلت نيرانه بصورة مصطنعة من خارج

التي استمرت لسنوات في أقرب وقت ممكن وإحياء العملية السياسية بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتشير تقديرات بورييس جونسون، وزير الشؤون الخارجية في بريطانيا العظمى إلى أن هناك ما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ١١ ٠٠٠ من المقاتلين في حلب، في حين تشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى ٩٠٠ مقاتل فقط من الإرهابيين التابعين لجبهة النصرة. وإذا كان هؤلاء الـ ١٠ ٠٠٠ مقاتل يحاولون حقا الدفاع عن مدينتهم، فلماذا لم يطردوا المقاتلين التابعين لتنظيم القاعدة منها؟ ولماذا لا يبحث أولئك الذين يدعمونهم على القيام بذلك؟

ويتم التركيز بقدر هائل حاليا على الحملة التي بدأت للتو لتحرير الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويحدونا الأمل في أن تنجح الحكومة العراقية في ذلك. ونحن نفترض أن تتوفر للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ما يكفي من القوة والوسائل لمنع انتشار الإرهابيين من العراق إلى سوريا ثم إلى أوروبا والعالم بأسره.

ونؤيد استئناف المحادثات بين اليمينيين بوساطة من السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص لليمن. ونرحب بإعلانه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بقرار الأطراف في النزاع استعادة نظام وقف إطلاق النار الشامل. وفي هذا السياق، لا يسعنا إلا أن نعرب عن عميق الاستنكار والإدانة لضربات التحالف التي استهدفت موكب جنازة في صنعاء وأسفرت عن مقتل حوالي ٢٠٠ شخص وإصابة أكثر من ٥٠٠ شخص. ولم يكن ذلك الحادث سوى واحد من بين الأقسى في سلسلة من الهجمات من هذا القبيل. ويجب أن يجري هذا التحالف الذي تدعمه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تغييرات جذرية على أساليب عمله.

ونعرب عن عدم شعورنا بالارتياح إزاء الحالة في ليبيا التي نشأت عن الغزو في عام ٢٠١١ من جانب البلدان التي ذكرتها في وقت سابق في انتهاك جسيم لقرارات مجلس الأمن. فقد

وأجد نفسي مضطرا أيضا إلى التعليق الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في بيانه دون وازع من ضمير أحلاقي بالسعي المسبق لتحديد استنتاجات أعمال آلية التحقيق المشتركة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في سوريا. وما فتئت الولايات المتحدة تسعى على نحو مستمر لحماية الإرهابيين عبر إلقاء اللوم مسبقا على دمشق.

وإذ تعود روسيا مرة أخرى إلى حلب في ظل الظروف الراهنة، فإنها ستعمل بشكل مكثف في السعي إلى وقف تلك الاتجاهات السلبية. وخلال أشهر من المشاورات مع الولايات المتحدة، ما برحنا نضع - بواسطة الرئيس المشارك في الفريق الدولي لدعم سورية الممثل لبلدنا - خطة ملموسة لوقف إطلاق النار وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ولسوء الحظ فقد علق تنفيذ ذلك الاتفاق المشترك المبرم في ٩ أيلول/سبتمبر، من جراء أعمال التخريب الصارخ. وعقب اجتماع عقد في لوزان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لنواة الفريق الدولي لدعم سورية، جرت محاولة لاستئناف العملية بمساعدة من الجهات الفاعلة الخارجية ذات التأثير المباشر على الجماعات المسلحة. وقد طرح السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، اقتراحا جديرا بالاهتمام بشأن حلب. ويهدف التنفيذ الناجح للهدنة الإنسانية المعلنة من قبل، والمقرر تنفيذها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت القوات الروسية والسورية بالأمس الضربات الجوية في منطقة حلب.

وتتمثل الأولوية الفورية في فصل المعارضة المعتدلة من الإرهابيين في أسرع وقت ممكن. وهذا أمر لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك. وكفى استمرار هذا الموقف الغامض للإرهابيين. وفي وسع من هم على استعداد للقطيعة مع جبهة النصرة أن يعلنوا رسميا التزامهم بوقف الأعمال القتالية. وفي ظل هذه الظروف، فإننا نحث الجميع على نبد الأعمال الاستفزازية والمبادرات والخطب النارية. ويجب أن نضع حدا لمأساة حلب

أيلول/سبتمبر الماضي عن توصلهما لاتفاق يشمل وقف الأعمال العدائية في سورية عموماً، وفي حلب تحديداً، قد أنعش الآمال بتقليص العنف وتيسير دخول المساعدات الإنسانية للمحتاجين في كافة أنحاء البلد. غير أن استمرار القتال وفشل مجلس الأمن في الأسابيع الماضية في معالجة الوضع الخطير في سورية قد وجه ضربة قوية لآمال الشعب السوري والأسرة الدولية بأن نهاية هذه المذبحة الدائرة منذ خمس سنوات باتت قريبة. لذلك، يدعو لبنان إلى تجديد الجهود في مجلس الأمن وضمن الفريق الدولي لدعم سورية، لإعادة إحياء وقف الأعمال العدائية، مما يسمح بإعادة إطلاق المحادثات فيما بين الأفراق السوريين في جنيف، بهدف تحقيق حل سياسي دائم استناداً إلى قرارات المجلس ذات الصلة، بشكل يتجاوب مع تطلعات الشعب السوري للحياة في أمان وكرامة وفي دولة موحدة ذات سيادة.

على وقع ما خلفته هذه المأساة الهائلة من دمار فظيع وتشريد للملايين من الإخوة السوريين من مدتهم وقراهم، حشدت الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي قادة دول وحكومات وممثلين عن المجتمع المدني في اجتماعين رفيعي المستوى لمناقشة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. والحقيقة أنه ليس بجديد على الأمم المتحدة التعامل مع قضايا اللاجئين والمهاجرين، وهي التي عايشت واحدة من أقدم المآسي الإنسانية في تاريخنا المعاصر، وتاريخ نشأتها، تلك التي أدت إلى سلب شعب فلسطين أرضه واقتلعه منها بالقوة وتحويل مئات الآلاف منه إلى لاجئين في دول الجوار ومنها بلدي لبنان. ولعلّ الممارسات الإسرائيلية العدوانية التي وثقتها عشرات التقارير الصادرة عن الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المختلفة، ناهيك بتلك الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان، هي خير دليل على إمعان إسرائيل في تجاهلها لمبادئ القانون الدولي وأحكامه، واستمرارها في تحدي قرارات هذا المجلس والجمعية العامة. فلا جواب مثلاً على طلب لجان التحقيق في

ترتب عنه أثر سلمي على استقرار جيران ليبيا، بل على القارة الأفريقية بأسرها عملياً. وحدث صدام في صفوف الليبيين في طرابلس خلال الأيام القليلة الماضية. وما تزال الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب مجزأة ما دامت المهمة الرئيسية المتمثلة في استعادة القوات المسلحة الوطنية في ليبيا في إطار هيكل قيادي واحد بعيدة عن المنال، في حين لا تتسق الخطوات التي يتخذها بعض الشركاء الخارجيين للبيبا فيما يتعلق بالمساعدة العسكرية مع ذلك الهدف دائماً. ونؤكد موقفنا المؤيد لليبيبا، مع الأخذ في الاعتبار بمصالح طائفة واسعة من القوى الليبية في العملية السياسية الجارية بواسطة من الأمم المتحدة.

وأخيراً، يحدونا الأمل في إنهاء أزمة السلطة في لبنان، الأمر الذي سيكون له أثر إيجابي على الاستقرار في ذلك البلد الصديق.

وبذلك أختتم بياني بصفتي ممثل الاتحاد الروسي، وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة، توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس. وأود أيضاً أن أناشد جميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بدقة. وأود أن أبلغ كل المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ لا يزال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): السيد الرئيس، نجتمع اليوم والمأساة الكبرى في سورية مستمرة بعد أن كان إعلان رئيسي الفريق الدولي لدعم سورية، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأميركية، في

المسجد الأقصى، "عاصمة المؤمنين" كل المؤمنين، وطالبنا بوقف المحاولات الإسرائيلية المرفوضة والمدانة لتغيير طابعها التاريخي التعددي ولجعلها حكراً على دين واحد. وفي هذا المجال لا يمكننا إلا أن ننوه بقرار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الأخير بهذا الخصوص.

وفي الختام، لا أجد أفضل من أن أكرر أمام مجلسكم الموقر الملتئم اليوم بصيغة رسمية، ما سبق وقاله المدير التنفيذي لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسليم)، السيد هاغاي إعاد، في جلستكم غير الرسمية بصيغة آريا يوم الجمعة الفائت، فيتم تدوينه أصولاً في محاضر هذا المجلس، وأقتبس:

(تكلم بالإنكليزية)

"إن الواقع الذي يواجه المجتمع الدولي هو ما يلي: غياب العمل الفاعل لا يمنح للظالم رخصة لمتابعة عمله دون أن يعاني عواقب كثيرة وحسب، ولكنه أيضاً يُعطيه سلطة تقرير الوقت المناسب للشروع في النظر في البدائل. "انتظروا"، تطلب إسرائيل، "ليس الآن الوقت المناسب". ولكن غالباً ما كانت "انتظروا" تعني "مطلقاً"، ويوجب مارتن لوثر كينغ الابن بقوله: "الوقت دائماً مناسب لفعل ما هو صواب". الوقت هو الآن: الوقت لاتخاذ الإجراءات اللازمة بعد طول انتظار. لدى مجلس الأمن ما هو أكثر من السلطة وحسب: لديه مسؤولية أخلاقية وفرصة حقيقية للعمل على وجه الاستعجال"

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كريسانمورتي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أولاً أن يشكر رئاسة الاتحاد الروسي على عقد

الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا رد على مناشدات الأمين العام المتكررة، ولا احترام لموجبات دولة الاحتلال وفق اتفاقيات جنيف والقرارات الدولية ذات الصلة. وتمضي دولة فلسطين في تعزيز قواعد مؤسساتها الدستورية وشرعيتها الدولية، رغم أن أرض دولة فلسطين التي لا تزال خاضعة للاحتلال تتعرض لعملية قضم جراء استمرار بناء المستوطنات بشكل مطرد. فوفق الإحاطة التي قدمها السيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، فإن السلطات الإسرائيلية منذ مطلع تموز/يوليه ولغاية نهاية آب/أغسطس ٢٠١٦ قد أقرت بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية و ٧٣٥ في الضفة الغربية. والحقيقة أنه إذا كانت المستوطنات أصلاً عقبة أساسية أمام عملية السلام، فإن الاستمرار في سياسة الاستيطان هذه بات يشكل بدوره تقويضاً جدياً لحلّ الدولتين. وهذا ما أجمعت على إدانته كافة دول العالم، ولعل آخرها تلك الإدانة القوية للإدارة الأمريكية لقرار السلطات الإسرائيلية الموافقة على بناء ٢٩٨ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية.

تستمر إسرائيل في ممارستها غير الشرعية، ضاربة عرض الحائط بمسؤولياتها كدولة احتلال حيث سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قيام السلطات الإسرائيلية بتدمير ٧٢٦ مسكناً عائداً للفلسطينيين منذ بداية العام. ويترافق ذلك مع الارتفاع غير المسبوق للعنف من قبل رجال الشرطة والجيش الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين، واعتماد سياسة إطلاق النار للقتل، إضافة إلى ضعف، والأصح غياب، المساءلة القانونية والمعاقبة لمرتكبي هذه الجرائم. لقد حذرنا مراراً وتكراراً من تزايد إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ومن التوقيفات التعسفية، ومن التعدي على الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني وسن التشريعات التي تذكر بزمن "التمييز العنصري". كما شددنا على ضرورة أن تبقى القدس بأماكنها المقدسة كلها، بما فيها

في الشهر الماضي تحديداً، وأثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، حث الرئيس الفلسطيني محمود عباس قادة العالم على إعلان عام ٢٠١٧ عاماً دولياً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي (انظر A/71/PV.14). وفي ضوء ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا لهذه الفكرة. وفي ذلك السياق، وبالنظر إلى تعثر محادثات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية في نيسان/أبريل ٢٠١٤، سررنا بالمشاركة في حزيران/يونيه الماضي في الاجتماع الوزاري بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، الذي كان بقيادة فرنسا ويرمي إلى إيجاد طريق للعودة إلى عملية السلام. لذا، فإننا نرحب بالتقرير الصادر عن هذه الجلسة.

وعلاوة على ذلك، تفيد السجلات بأن إندونيسيا قد دعت مجلس الأمن مرارا وتكرارا في الآونة الأخيرة إلى الوفاء بمسؤوليته عن صون السلم والأمن. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على إحقاق الحق للشعب الفلسطيني. ونكرر التأكيد على اقتناعنا بأن المنظمة قد أنشئت أساسا لإشباع تعطش شعوب العالم إلى السلام والأمن ولتعزيز المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

وفي حين أننا لا ننكر حقوق الإسرائيليين أو نسعى لإلغائها، فإننا ثابتون في موقفنا القائل بأنه يجب الإنصات إلى الحقوق الأساسية للفلسطينيين. وبدون أي شك، لا تزال مهمة حل النزاعات الطويلة الأمد وإنهاء الاحتلال الأجنبي، ولا سيما في حالة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، هي التحدي الأكبر للأمم المتحدة. وبينما تواصل إسرائيل توسيع نطاق مستوطناتها غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، فإن الحالة الإنسانية في قطاع غزة في أعقاب حرب عام ٢٠١٤ لا تزال بائسة. وتمثل المستوطنات غير القانونية عقبة أساسية أمام عملية السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين. وعلاوة على ذلك، فإننا نذكر المجلس بأن استمرار إسرائيل في بناء الجدار الفاصل يخالف فتوى محكمة العدل

هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر للسيد نيكولاي ملادينوف والسيد ستيفن أوبراين على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعرب عن تقديرنا أيضاً إلى الأعضاء الخمسة غير الدائمين في مجلس الأمن - أنغولا والسنغال وفترويويا وماليزيا ومصر - على عقد جلسة بصيغة آريا بشأن مسألة المستوطنات. لقد كانت جلسة تير البصيرة منحتنا حقائق فعلية ودقيقة عن الظروف الواقعية في الأراضي المحتلة لفلسطين. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فترويويا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به ممثل الكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

كما نعلم جميعاً، سيصادف عام ٢٠١٧ السنة الخمسين لاحتلال فلسطين من قبل إسرائيل. وطوال تلك السنوات، أريقت الكثير من الدماء الفلسطينية وجرى كثير من الكلام على السنة أعضاء المجتمع الدولي. كانت هناك اجتماعات ومقترحات وحلول حقيقية، ولكن لم يتحقق أي سلام ملموس في فلسطين. تتحدث التقارير المتاحة لنا عن التدهور المستمر في الحالة الأمنية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. والأسوأ من ذلك كله أن إنكار حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين على يد سلطات الاحتلال هو للأسف بلا حدود. إننا لن ننتظر ولا نستطيع أن ننتظر ٥٠ سنة أخرى لكي يستعيد الشعب الفلسطيني سيادته وكرامته بوصفه عضواً متساوياً من أعضاء المجتمع الدولي.

وفيما نجتمع هنا في هذا الصرح من أجل مناقشة أخرى، فإن أكبر التحديات التي تواجه حل الدولتين هو استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقييد الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية في فلسطين. ومن المؤسف أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والاستمرار في بناء الجدار الفاصل لا تزال سمات مستمرة للحياة الفلسطينية، وذلك نتيجة لفشل المجتمع الدولي في إيجاد حل ملموس وعملي.

الفلسطيني من تحقيق حلمه المتمثل في وجود دولة ذات سيادة خاصة به.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيكون النص الكامل لبياني متاحا.

أود الإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الروسية.

وأؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فتزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الانتهاكات المنهجية لحقوق الفلسطينيين والقانون الدولي، بما في ذلك هدم المنازل، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، بمن فيهم الأطفال، والعنف المتواصل، والإرهاب، واستفزازات المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك في المواقع الدينية الحساسة، لا سيما في حرم المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، قد استمرت دون انقطاع. وعلى مر السنين، استمر النظام الإسرائيلي في تكثيف تدابير القمع غير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل، بما في ذلك، في جملة أمور، استخدام القوة المفرطة ضد الأطفال والنساء، مما تسبب في زيادة حالات الوفيات والإصابات وحرمانهم من حقهم في الحماية.

أما العدد المتزايد من المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية، التي لا تشكل فقط انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة، بل وجرائم حرب، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فطالما بين أن النظام الإسرائيلي لم يكن لديه أبدا أي رغبة في السلام مع الفلسطينيين وأن مشاركته في عملية السلام كان مجرد غطاء لإخفاء سياسته العدوانية.

الدولية لعام ٢٠٠٣. ففي إطار هذه العملية، تقيد إسرائيل تماما وصول السكان الفلسطينيين وحركتهم في حين تقصف قواتها الضفة الغربية بغارات عنيفة، مما يسفر عن حالات قتل وإصابات وعمليات اعتقال متى أرادت. وما نحن بصددده ليس لغزا. إنه مسألة تتعلق بالتزام أخلاقي أساسي أخفق المجتمع الدولي للأسف في الوفاء به. وهذا يعني أنه لا يزال يشكل للمجلس تحديا قمن حيث المبادئ لأن المجلس - وليس أي سلطة أخرى - مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومن المستغرب أن نفكر في حقيقة أن مجلس الأمن وحده قد اعتمد حوالي ٨٩ قرارا بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تدعو بعضها إلى انسحاب قوة الاحتلال الإسرائيلي. ومن الغريب أننا لا نزال نرى أنه لا إسرائيل ولا المجلس - وهو الهيئة المسؤولة عن تلك القرارات - قد احترمتها. وسيواصل التاريخ التشكيك في التزام مجلس الأمن بالمسألة قيد النظر.

ويرحب وفد بلدي بانضمام فلسطين إلى عدد من المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف، مع الإشارة بوجه خاص إلى الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، لأن هذا يعمل على تعزيز مركزها في الأمم المتحدة. وإلها لحقيقة تاريخية مؤسفة أن يعيش الشعب الفلسطيني، لأكثر من ٦٠ عاما، بدون وطن. لقد حان الوقت لكي نأخذ بمجدية مهمة تعزيز الحل القائم على وجود دولتين.

لذلك، ندعو مجلس الأمن لمناصرة السعي إلى تحقيق السلام على النحو المقرر في الميثاق بدلا من القيام بدور الحَكَم غير المسند. ونرى أنه ثمة شيء واحد يحول بيننا وبين تحقيق رؤية الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، إلها الإرادة السياسية. وتدعو إندونيسيا مجلس الأمن إلى التحلي بالإرادة السياسية لتنفيذ قراراته، الأمر الذي من شأنه كسر حالة الجمود والإفلات من العقاب وتمكين الشعب

الجوية المأساوية والمروعة التي شنتها مقاتلات نفثة سعودية على مجلس عزاء مكنتظ بآلاف المعزين في صنعاء، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، حادثة أخرى ضمن آلاف الحوادث المماثلة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، التي قتلت آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، أو شوهتهم بصورة دائمة، وشردت أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وحولت الوضع في اليمن من الحرمان إلى الخراب. وكل تلك الهجمات الشنيعة والبشعة، التي تظهر تجاهلا تاما لحياة الإنسان والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، تتم تحت مراقبة مجلس الأمن، الذي لا يتخذ أي إجراء لوقفها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لن أتلو البيان الذي أعدته.

لقد انقضت ثلاثة أشهر منذ أن دعت الأمم المتحدة إلى هدنة لمدة ٤٨ ساعة في القتال في حلب. ومنذ ذلك الحين، تم حرق وقف آخر لإطلاق النار في سورية، وتم رفض مشروع قرار لمجلس الأمن من أجل إنهاء قصف حلب. إنه لأمر مخيب للآمال إلى حد كبير. فمن غير المقبول أن يستمر القتال، فالجزء الشرقي من حلب يتعرض للتدمير وتتم مهاجمة المدنيين والمستشفيات والموظفين الطبيين والمدارس بشكل روتيني.

يجب أن تتوقف إراقة الدماء والقصف ويجب أن تنتهي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ومرة أخرى، نؤكد أن النظام السوري ملزم، بموجب القانون الدولي الإنساني، بتوفير وصول المساعدات الإنسانية الفوري والكامل بدون عوائق وباستمرار إلى جميع مناطق سورية. ونتوقع من مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته وضمأن إنهاء النزاع. على بلدان المنطقة، وكذلك الجهات الفاعلة الدولية،

وفي الوقت نفسه، فإن الحصار غير القانوني لقطاع غزة يتسبب في حالة حرمان على نطاق هائل، ويأس، وأزمة إنسانية خطيرة. والتأثير المدمر لهذه الانتهاكات الإسرائيلية هائل، على نحو ما يتجسد في التوترات المتصاعدة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية، والشعور باليأس العميق بين السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يرحون تحت هذا الاحتلال الإسرائيلي الذي مضى عليه نحو نصف قرن.

وفي حين تتفاقم هذه الجرائم والسياسات، يجب معالجة هذا الوضع المش للغة على أرض الواقع بجدية لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار. ومن المؤسف أنهم يرتكبون ذلك مع الإفلات من العقاب، وأن المجتمع الدولي لم يتخذ بعد أي تدابير للتصدي لهم. وللأسف، لا يزال مجلس الأمن مشلولاً، عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته على الرغم من توافق الآراء العالمي الواضح بشأن عدم مشروعية السياسات والممارسات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. وينبغي لمجلس الأمن إعلاء شأن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتزاماته باحترام التزاماته وضمأن احترامها، بما في ذلك من خلال التدابير اللازمة لإجبار النظام الإسرائيلي على وقف ما يرتكبه من جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، واحتلاله الأجنبي غير القانوني لأراضي شعب آخر، والمحنة التي يسببها للاجئين الفلسطينيين.

وبالنسبة للأزمات الأخرى في منطقتنا، مثل الأزمات في ليبيا والعراق وسورية واليمن، فكلها أمثلة على الأزمات التي يجري تأجيجها من خلال الغزو والتدخل الأجنبي غير القانوني والإرهاب والتطرف والعنف. وما فتئت تلك المشاكل تستمر وتتعمر لأن المجتمع الدولي قد أخفق في القيام بدوره في معالجة الأسباب الجذرية والإجراءات الخاطئة من جانب الدخلاء، وسداحة الجهات الفاعلة عبر الإقليمية.

إن الغزو غير المبرر من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن مستمر لأكثر من ٥٠٠ يوم. وكانت الضربات

واجب خاص يتمثل في تأمين عملية سياسية ذات مصداقية وضمنان تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذًا كاملاً. ونرحب باستئناف الاجتماعات بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على المستوى الوزاري.

والنرويج تؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة في سورية على كلا المسارين السياسي والإنساني. ويجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة معا من أجل ضمان وصول المعونة المنقذة للحياة إلى ملايين المحتاجين. جرى تمويل ٣٧ في المائة فقط من خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام ٢٠١٦. لقد أوفت العديد من الجهات المانحة بالتعهدات التي قطعتها في لندن في شباط/فبراير، لكن الاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد. ويجب على الجهات المانحة الوفاء بوعودها، وثمة حاجة إلى مساهمة المزيد من البلدان. دفعت النرويج ٨٠ في المائة من المبلغ الذي تعهدت به وقدره ٢٨٠ مليون دولار لعام ٢٠١٦. ونحن عازمون على الوفاء بتعهدنا بتقديم مبلغ ١,١٦ بليون دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته الإعلامية. وكما أكدت تلك الإحاطة الإعلامية، فإن استجابة المجتمع الدولي لم تواكب الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الخطيرة الناجمة عن العنف المتزايد في المنطقة. إن مد الاضطراب والتزعاج، البعيد عن الانحسار، يتزايد بمزيد من القوة وعدم القدرة على التنبؤ. ونتيجة لذلك، فإن ملايين الناس الذين يتعرضون لمعاناة لا يمكن تصورها، عالقين في دوامة عنف، تحركهم الآن إلى حد كبير المصالح والأولويات المتباينة للحكومات والقوى الإقليمية والخارجية المتصارعة.

وسيكون من الصعب حل مجموعة الصراعات والأزمات التي يعاني منها الشرق الأوسط وعكس اتجاه ظهور الإرهاب والتطرف ما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي في الأرض المقدسة. إن الاحتلال الوحشي الذي طال أمده لفلسطين وحرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير

لقد كان اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر أكثر الاجتماعات البناءة في سنوات. وكان الاتفاق الأخير بشأن نقل سلطة قطاع الكهرباء إلى السلطة الفلسطينية وبشأن الديون المتعلقة بالكهرباء هاما حقا. إنه يثبت أن التعاون الاقتصادي بين الطرفين يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية. ونحث الطرفين على مواصلة العمل لتسوية المسائل المالية المتعلقة الأخرى والاتفاق على مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية. لن تتمكن السلطة الفلسطينية بمفردها من سد الفجوة المالية الحالية. ويلزم أيضا مواصلة دعم الميزانية لتمكين الإصلاح.

يستند الأساس المنطقي لآلية إعادة إعمار غزة إلى منع الاستخدام غير المقصود لمواد البناء التي تدخل غزة. بيد أن

تمثل الحالة القائمة في سورية محصلة مآسينا: التدخل الأجنبي وقمع الدولة والإرهاب والانقسامات العرقية والدينية. تسبب النزاع السوري، الذي يتجسد اليوم في حلب، في معاناة بشرية وأزمة لاجئين على نطاق لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ترتبط الانقسامات الداخلية في سورية الآن ارتباطا لا ينفصم بالمصالح المعقدة والمنافسة والتحالفات الإقليمية وبين الدول الكبرى.

التحدي الذي يواجهه العالم في سورية متعدد الأوجه. التحدي هو هزيمة داعش وغيرها من المنظمات الإرهابية؛ واستعادة حقوق جميع أبناء الشعب السوري، الأقليات والأغليبات، مع الحفاظ على السلامة الإقليمية للبلد؛ وكفالة أن مصادر الإرهاب والعنف في سورية لا تمتد إلى البلدان المجاورة وما وراءها. تشيد باكستان بالجهود الصبورة والبطولية التي يبذلها المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا وتحث جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الإقليمية والقوى الكبرى، على العمل معا مع المبعوث الخاص لتفكيك شبكة العنف الوحشي والمعاناة في سورية.

وفي العراق، يلحق تحالف متنوع أخيرا هزائم عسكرية بداعش. ويؤمل أن يتم طرده قريبا من الموصل. ويرحب العالم بالتدمير التدريجي لما يسمى نفسه بالدولة الإسلامية. سيتعين أيضا احتواء مختلف مظاهره الإرهابية داخل المنطقة وخارجها. بمزيد من الحزم. وسيتعين أيضا أن يكون النجاح العسكري ضد داعش مصحوبا بتدابير سياسية موثوقة للتوفيق بين الخلافات العرقية والمذهبية داخل العراق وما يرتبط بها من منافسات بين القوى الإقليمية حالت دون استعادة السلام والاستقرار في البلد منذ التدخل الأجنبي في عام ٢٠٠٣.

كما أثار النزاع في اليمن فوضى مدمرة ومعاناة إنسانية. وتفاقت حدة وتأثير هذا النزاع جراء عوامل خارجية. يجب أن يستند تحقيق السلام في اليمن إلى استعادة الشرعية الدولية وتسوية

المصير وإقامة الدولة هو بؤرة الصراعات التي تدمر الآن المنطقة بأسرها ومصدرها الرئيسي. لن يبقى العنف داخل الأراضي التي تحتلها إسرائيل في معزل عن الصراع المحتمل عبر الحدود المفروضة من إسرائيل.

إن باكستان ترفض الخطة الإسرائيلية التي أعلن عنها مؤخرا لبناء ٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية. مع كل خطة استيطانية جديدة تقوض الحكومة الإسرائيلية بشكل منهجي إمكانية تحقيق حل الدولتين - الخيار العملي الوحيد من أجل السلام الدائم والذي قبله الطرفان، وكذلك المجتمع الدولي. لكن الإفلات من العقاب لا يقتصر على المستوطنات فحسب. كما أشارت منظمة العفو الدولية الشهر الماضي، ليس هناك أيضا مسائلة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء من جانب قوات الاحتلال.

نحن نقدر اجتماع مجلس الأمن في الأسبوع الماضي بصيغة آريا بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية. لكن ما يلزم الآن هو متابعة الكلام بالعمل. إن عدم قدرة المجلس والدول الكبرى على وقف توسيع المستوطنات الإسرائيلية وتنفيذ حل الدولتين قد شجع القيادة الإسرائيلية على زيادة تصلبها وتعنتها. يجب على المجلس أن يرفض رفضا قاطعا ويدين التحركات الإسرائيلية الرامية إلى إيجاد أمر واقع لدحر الحل القائم على وجود دولتين. في الواقع، ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال إدراك أن هويتها السياسية لن تصمد في ظل بديل الدولة الواحدة. لن يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز طابعها كدولة فصل عنصري.

ولا تزال باكستان ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع من أجل حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته. ونعتقد اعتقادا راسخا أن إنشاء دولة فلسطين مستقلة ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشريف عاصمة لها، هو شرط أساسي للسلام المستدام في الشرق الأوسط.

هذه الهيئة مشروع قرارين (انظر S/PV.7785). وهذا الرفض يؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن وتكييفه مع الحقائق الجغرافية السياسية لعالمنا المتعدد الأقطاب.

ونأمل من الجلسة العامة التي تعقدها الجمعية العامة غدا بشأن سوريا أن تلهم المجلس لبناء توافق في الآراء وتحديد سبل جديدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في سوريا. والبرازيل تقف بحزم لصالح عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، على النحو الذي حدده قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحث جميع الأطراف على التعاون البناء، دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، وعلى استئناف الحوار بين الأطراف السورية. كما نؤكد الحاجة إلى فصل ما يسمى قوات المعارضة المعتدلة عن جميع الجماعات الإرهابية النشطة في سوريا، لا سيما جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فضلا عن أهمية وقف تقديم أي دعم مهما كان إلى تلك الكيانات الإرهابية.

وينبغي للبلدان ذات التأثير المباشر في التطورات على أرض الواقع أن تستأنف الحوار والتعاون الكاملين من أجل إحياء وقف الأعمال العدائية والتصدي للإرهاب في سوريا. وهذا من شأنه أن يسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين، ويمهد الطريق لاستئناف محادثات السلام. والبرازيل لطالما دعت إلى المساءلة بشأن الادعاءات بارتكاب جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال الإرهاب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة في سوريا. ونكرر اليوم هذه الدعوات. إن وقف القتال لفترة ثماني ساعات كهدنة إنسانية في حلب يوم غد هو خطوة إيجابية، وإن كانت محدودة. ويمكن اتخاذ إجراءات أخرى للتقليل من معاناة المدنيين إلى أدنى حد. وينبغي أن ننظر في اتخاذ تدابير متعددة الأطراف من أجل كبح انتشار الأسلحة في سوريا والتزويد بها، بما في ذلك فرض

الخلافات السياسية والدينية والقبلية داخل البلد. ونأمل أن يكون وقف إطلاق النار المتوقع أن يدخل حيز النفاذ في غضون بضعة ساعات نذيرا بالتوافق المتبادل، المؤدي إلى تغيير دائم.

وأخيرا، لباكستان مصلحة حيوية في حل النزاعات المتعددة التي يعاني منها الشرق الأوسط اليوم. وسوف نعمل بإخلاص وبشكل هادف للمساعدة في أي جهد لحل هذه الأزمات وإعادة إحلال السلام والأمن في ذلك الجزء الأوسط من العالم الإسلامي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارقي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الاتحاد الروسي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، والمنسق الخاص نيكولاوي ملادينوف على إحاطتهما الإعلاميتين.

نشعر بالأسى جراء دوامة العنف المتصاعد في سورية. لقد رحبت البرازيل بإعلان الشهر الماضي بتجديد وقف أعمال القتال في سورية.

والانتهيار الواضح لهذه المبادرة الواعدة، بعد مجرد أيام قليلة، كان نكسة مريرة.

إن تدمير المرافق الطبية في حلب، وقصف مواقع الحكومة السورية في دير الزور بالقنابل، والهجوم على قافلة إنسانية في أورم الكبرى، وقصف مجمع السفارة الروسية في دمشق أمور ليست سوى آخر وقائع غير مقبولة لسلسلة لا نهاية لها على ما يبدو من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ترتكبها جميع الجهات المشاركة في هذه الحرب.

ونشعر بقلق خاص من تأخر مجلس الأمن في تحمّل مسؤولياته، نظرا لاستمرار الافتقار إلى الوحدة بين أعضائه. وتم تأكيد ذلك في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما رفضت

الطريق نحو إنشاء دولة للشعب الفلسطيني تكون مستقلة تماما، وحرّة، وذات سيادة، وقادرة على البقاء داخل حدودها لعام ١٩٦٧، وتعيش في سلام مع دولة إسرائيل. والتوصل إلى هذه النتائج المموسة قبل عام ٢٠١٧ من شأنه أن يبعث بإشارة إيجابية. فللمجلس دور حيوي يؤديه في هذا الصدد.

أمّا الصراع في اليمن فلا يظهر أي مؤشر على تراجعته. ونحن نأسف إزاء التدهور الواضح للعملية السياسية منذ نهاية المفاوضات في الكويت. ونحث البرازيل جميع الأطراف على استئناف المشاورات مع المبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد، بغية التوصل إلى اتفاق شامل. ونضم إلى الأمين العام في إدانة الغارات الجوية على مراسم جنازة في صنعاء أدت على ما أفادت التقارير إلى وقوع أكثر من ١٤٠ قتيلًا في صفوف المدنيين. إنّ على جميع الأطراف الفاعلة أن تتقيد بالتزاماتها وفقا للقانون الانساني الدولي.

وبالنسبة إلى لبنان، فإننا نشعر بالقلق من أن الزخم الإيجابي الذي ولّده نجاح الانتخابات المحلية لا يمكن ترجمته إلى حل للمأزق السياسي على الصعيد الوطني، والشغور الرئاسي الذي دام عامين. فالحالة تسبب صعوبات خطيرة تعترض الأداء الفعال للحكومة اللبنانية، التي تواجه أصلا ظروفًا صعبة في المناطق المجاورة لها. وتكرر البرازيل التزامها بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتوفير الدعم للبنان حكومة وشعبا.

لقد مضت سنة تقريبا منذ التوقيع على الاتفاق السياسي الليبي، ولا يزال توظيف حكومة الوفاق الوطني عملا جاريا. وما فتئت ليبيا تواجه التدايمات السياسية والاجتماعية والأمنية والإنسانية المترتبة على غياب سلطة الدولة الفعلية. ونحن نكرر دعمنا للممثل الخاص مارتن كوبرلر وعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وندين بشدة محاولة الانقلاب الأخيرة ضد حكومة الوفاق الوطني، ونحث جميع الأطراف على التعاون من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والمحلية في البلد واستعادة

الحظر على توريد الأسلحة، مثلما أوصت به اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا. بيد أن الجزاءات الاقتصادية الانفرادية القائمة أو الجديدة لها تأثير سلبي على رفاه المدنيين في سوريا، وهي تسبب المزيد من العقبات التي تعترض المساعدات الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار. ونؤكد أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن الهيئة الوحيدة التي لديها السلطة القانونية لفرض التدابير الاقتصادية القسرية هي مجلس الأمن.

والبرازيل يساورها القلق إزاء التطورات الأخيرة المتعلقة بقضية فلسطين. ومما يثير القلق بشكل خاص التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية المحتلة وتوفير الدعم الرسمي لها. وكما أبرز اجتماع غير رسمي لمجلس الأمن في الاسبوع الماضي، فإن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تمثل عقبة خطيرة أمام عملية السلام. وتدين البرازيل بشدة جميع أعمال العنف والارهاب الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك الهجوم بإطلاق النار على مدنيين إسرائيليين في القدس. إن أعمالا كهذه غير مقبولة وغير مبررة.

وأحاطت البرازيل علما بقرار دولة فلسطين الذي يقضي بتأجيل الانتخابات المحلية بسبب الصعوبات القانونية، وهي تحث جميع الجهات الفاعلة الفلسطينية على التغلب على الانقسامات بينها والتمسك بالديمقراطية والوحدة الوطنية.

ونرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا روسيا وفرنسا ومصر، من بين بلدان أخرى، لتعزيز جوّ يفضي إلى إعادة تنشيط المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. ومع ذلك، لا يمكن لأي مبادرة مخصصة أن تكون بديلا عن مسؤوليات هذا المجلس في حل النزاع.

ونحن نشعر بالارتياح إزاء التقارير التي تفيد بأن مجلس الأمن قد يعدّ قريبا مشروع قرار طال انتظاره يحدد بارامترات عملية السلام. والبرازيل تشجع المجلس بنشاط على أن يقود

يتصادف اجتماعنا اليوم مع مرور حوالي ٥٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية؛ و ٥٠ عاماً على صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)؛ و ٧٠ عاماً على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٨١ (د-٢). وبالرغم من اتخاذ الأمم المتحدة لثلاث القرارات خلال هذه العقود الطويلة التي تطالب كلها إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، ووقف جرائمها، فقد دأبت حكومات إسرائيل المتعاقبة على رفض تنفيذ هذه القرارات، وارتكبت انتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وصلت إلى درجة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. أكثر من نصف قرن من حملات الاستيطان وطرده السكان الفلسطينيين من بيوتهم وهدم منازلهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم؛ أكثر من نصف قرن من التجاهل الإسرائيلي الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء احتلال إسرائيل. وقد استمعتم اليوم إلى مداخلة ممثل إسرائيل عندما قال بأن قرارات مجلس الأمن كلها لن تساعد الفلسطينيين في شيء. أكثر من نصف قرن من الدعم الأعمى الذي تقدمه دول نافذة بعينها من داخل هذا المجلس لاستمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وذلك من خلال استخدام حق الفيتو، أو بالأحرى امتياز الفيتو ٤٤ مرة منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة ضد مشاريع قرارات حول الصراع العربي الإسرائيلي. أنا قلت امتياز الفيتو وليس حق الفيتو، لأن الفيتو ليس حقاً، وإنما امتياز، وفقاً لما ورد في الميثاق.

يتعرض المواطنون السوريون الراضون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل منذ ما يناهز النصف قرن لأبشع سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب والمحاكمات الصورية وحرمانهم من مواردهم الطبيعية، ومن حقهم في الدراسة وفقاً لمنهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم، سورية، ومن

الوحدة الوطنية في ليبيا. والتقدم المحرز مؤخرًا في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى ينبغي أن يترافق مع تقدم مماثل على الجانب السياسي. وأحطنا علماً بقرارين هامين اتخذهما هذا المجلس بشأن ليبيا. فنحن نرحب بالقرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي يسمح بإزالة جميع سلائف الأسلحة الكيميائية من ليبيا وتدميرها. وفي ما يتعلق بالقرار ٢٣١٢ (٢٠١٦)، الذي جدد الإذن للعمليات البحرية بمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا، أسمحوا لي أن أذكر بضرورة حماية حقوق الإنسان لجميع اللاجئين والمهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً. فالهجرة ليست تهديداً للسلم والأمن الدوليين وينبغي عدم تجريمها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تعرب بلادي سوريا عن استنكارها الشديد إزاء إصرار السيد نيكولاي ملادينوف على تجاهل الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل، وإبراز موقف الأمم المتحدة من الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، هذا ناهيك عن عدم تطرقه للمرة العاشرة ربما إلى الممارسات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة في الجولان، والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ من خلال تعاون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع الجماعات الإرهابية المسلحة التي احتلت مواقع تابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على خط الفصل، على الرغم من أن جميع تلك الأمور تندرج في صلب البند قيد النقاش، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية السيد ملادينوف كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

عبورهم وحركتهم من أقصى جنوب منطقة الفصل إلى منطقة الشمال، وتقديم الدعم اللوجستي والطبي لهم علانية، وعلى شاشات التلفزيون الإسرائيلي، بما في ذلك نقل الإرهابيين الجرحى عبر خط الفصل إلى المشافي الإسرائيلية ل يتم علاجهم هناك على نفقة النظام القطري، ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل أيضا يتابعون نشاطاتهم الإرهابية في تلك المنطقة، وهي أمور وثقتها تقارير الأمم المتحدة كافة، لكنها فاتت على أنظار السيد ملادينوف. ويجب الانتباه هنا جيدا إلى أن هذه المساعدة الإرهابية لا تشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (أندوف)، والقانون الدولي فسحب، بل تعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر وتقوض عمل القوة، وهذا ما حصل بالضبط عندما قامت تلك المجموعات الإرهابية كما تذكر في عدة مرات بخطف حفظة سلام تابعين للأندوف أو إطلاق النار عليهم واستهداف موافقهم. وقد قمنا بإبلاغ إدارة عمليات حفظ السلام بكل التفاصيل المتعلقة بما أشرت إليه لتوي، بما في ذلك مسألة تواطؤ الاستخبارات القطرية في خطف حفظة سلام تابعين للأندوف من الكتيبة الفلبينية، وطلبنا التحقيق في ذلك، إلا أن الغريب في الموضوع أننا ما زلنا حتى هذه اللحظة ننتظر مجيء غودو من إدارة عمليات حفظ السلام.

ختاما تسعي قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا إلى بسط نفوذها على منطقتي وادي اليرموك ووادي الرقاد في ريف درعا المتاخمتين للجولان السوري المحتل، وصولا إلى الحدود السورية الأردنية، وذلك بالتواطؤ مع المجموعات الإرهابية المسلحة التابعة لجهة النصر، حيث تعمل هذه الجماعات الإرهابية على إفراغ العديد من القرى السورية من سكانها عبر الضغط عليهم من خلال حرمانهم من حاجاتهم الوطنية والاستيلاء على المنازل التي غاب مالكوها عنها لمدة تتجاوز اليومين ومنعتهم من العودة إليها، ويقوم الجيش العربي السوري بما يلزم

حقهم في بناء المشافي الوطنية السورية في بلداتهم في الجولان، ولا تكتفي إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال بكل ذلك، بل تستمر في سياساتها الاستيطانية العدوانية التوسعية الرامية إلى تهويد الجولان السورية غير آبهة بقرارات الشرعية الدولية، فقد قامت حكومة الاحتلال الإسرائيلية مؤخرا بمنح مستوطنات الجولان الأفضلية في صرف الميزانية للبناء وذلك بعد اجتماعها الاستفزازي الأخير في الجولان في شهر نيسان/أبريل المنصرم، وهو الاجتماع الذي لم يثر حفيظة أحد في الأمانة العامة، وفي إدارة عمليات حفظ السلام، كما لم ينتبه إليه السيد ملادينوف. كما تقدم إسرائيل الحوافز إلى المستوطنين الجدد، مثل إعفائهم من الضرائب وإقامة مشاريع زراعية والمصادقة على خطط بناء آلاف الوحدات السكنية في الجولان السوري المحتل على غرار ما تقوم به إسرائيل في القدس المحتلة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة. وأشير في هذا المجال إلى أن رئيس بلدية مستوطنة كتسرين الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل قد أعلن مؤخرا عن مخططات لبناء أربعة آلاف وحدة سكنية جديدة فيها مشيرا إلى أن هذا التوسع يأتي بمناسبة الذكرى الأربعين لبداية الاستيطان الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل في مستوطنة كتسرين، تلك التي أقيمت على أنقاض القرى السورية التي تمت إزالتها من على وجه الأرض، وهي قرى قصرين والشقيف والدورة.

لقد أضفت إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال منذ بدء الأحداث في سوريا فضلا جديدا من أعمالها العدائية وانتهاكاتها لاتفاقية فصل القوات ولقرارات مجلس الأمن، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب تمثلت في تقديم كافة أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتلة، بما فيها جبهة النصر المدرجة على قائمة مجلس الأمن المتعلقة بالكيانات الإرهابية وذلك من خلال التواصل مع إرهابيي هذه الجماعة عبر خط وقف إطلاق النار، وتسهيل

إنشاء دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها دولياً.

وفيما يتمحور نقاش اليوم حول إيجاد السبل الكفيلة لاستئناف مفاوضات جدية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال حل كلا الطرفين على وقف اتخاذ أي قرارات أو إجراءات أحادية الجانب. إن القضية الفلسطينية لا يمكن النظر إليها إلا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النزاع في الشرق الأوسط.

هذا الشرق الأوسط مهد الحضارات اليهودية والمسيحية والإسلام أصبح مسرحاً للأعمال البربرية. وقد بلغ التجاهل التام للقانون الدولي الإنساني مستويات جديدة من الهمجية. فالجثث من تحت الأنقاض وتشرد اللاجئين هم شهادة صارخة لهذا التجاهل الساخر والدوس على القانون الدولي الإنساني. وها هو البابا فرانسيس يكرر نداءه لوقف إطلاق نار فوري في حلب ومناطق أخرى في سورية قاتلاً

”أجدد دعوتي بشكل ملح وأناشد بكل قوتي المسؤولين ليتم التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري يُفرض ويُحترم على الأقل في الوقت اللازم لإفساح المجال أمام إجلاء المدنيين، سيما منهم الأطفال الذين لا يزالون محاصرين بسبب التفجيرات الدموية“.

نواصل النقاش في هذه القاعة في حين أن المسيحيين وأقليات عرقية ودينية أخرى في الشرق الأوسط هم على وشك الإبادة الكاملة. هذا الاضطهاد البربري ظاهر للعيان عبر المحو المنظم لدور العبادة والمعالم الثقافية والفنية، والتي يتم تحويلها إلى رزمة من الغبار والركام. هذا المجلس المنوط به الحفاظ على السلام والأمن الدوليين مدعو لقيادة المجتمع الدولي بأسره لوقف إراقة الدماء والدمار. من هذا المنطلق، على الدول والحكومات أن توقف فوراً تدفق الأسلحة والذخائر إلى الجماعات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الشرق

لمنع إسرائيل والإرهابيين المتعاونين معها من تنفيذ مخططاتهم العدوانية تلك. وقد نقلنا إلى عنايتكم في عشرات الرسائل معلومات موثقة حول الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، وما زلنا ننتظر أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الفورية ضد إسرائيل لوقف اعتداءاتها وانتهاكاتها وإلزامها بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات مجلسكم الموقر، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي): يشكر وفد بلدي الرئاسة الروسية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، وتركيز اهتمام المجتمع الدولي بأسره عليها.

من دواعي القلق الشديد ما نشهده من منحنى تصعيديا للمواجهة والذي لا يخدم الحل القائم على دولتين، وهو حل اقترحه الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. إن تجاهل محادثات السلام في مدريد واتفاقات أوسلو زاد من وطأة الإحباط الفلسطيني أمام هذا الواقع. ومن أجل الدفع قدماً بعجلة المفاوضات، وتحقيق السلام، يجب على الفلسطينيين أن يظهروا أيضاً الالتزام بمعالجة الانقسامات فيما بينهم بإعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تأليف حكومة وحدة وطنية.

ثمة مسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ليس أقلها الاستجابة بسخاء إلى نداء الطوارئ الذي أصدرته مؤخرا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في وقت لا تزال فيه الحالة الإنسانية في تدهور مستمر. إن الكرسي الرسولي يؤكد مرة أخرى أن إحياء الأمل في منطقة يمزقها العنف والتعصب يبقى عبر الحل القائم على

تكون دولة ذات سيادة داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي سيمكن الدولتين - فلسطين وإسرائيل - من التعايش في سلام ووثام ورخاء.

ونيكاراغوا تؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي سيدلي به ممثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أن أقتبس كلمات رئيسنا، القائد دانييل أورتيغا، الذي تكلم عن السلام والحوار بعد وفاة الزعيم الإسرائيلي السيد شمعون بيريز. فقد قال،

”من نيكاراغوا التي تنعم بالسلام، نحبي شعب إسرائيل إثر وفاة مرشده شمعون بيريز. وقد رأيناه في مناسبات عدة وفي اجتماعات مختلفة للمنظمات الدولية وتمكنا من تقدير مهاراته كرجل دولة عظيم يؤمن بالحوار. لقد جعل شمعون بيريز حياته كلها حلما، حلما شخصيا لم يفهم دائما، ولكنه كان حلما استمر حتى آخر يوم في حياته، وذلك من خلال نشر أفكار من أجل عالم بحاجة إلى عقد حوار واجتماعات“.

ونرحب بمبادرة القادة الفلسطينيين بإعلان عام ٢٠١٧ العام الذي سيشهد نهاية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. وعلى مدار أكثر من خمسة عقود، ما فتئنا ندين احتلال إسرائيل غير القانوني وسياساتها التوسعية، الأمر الذي يقوض الجهود الرامية إلى إجراء حوار يهدف إلى تحقيق السلام، ذلك السلام الذي سيفيد كثيرا الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمنطقة قاطبة. ومن المهم للغاية إنهاء الاحتلال فورا من خلال الحوار والتفاوض.

والإفلات من العقاب، في مواجهة كل هذه الإجراءات، واستمرار الاحتلال لا يزالان يكبلان المجلس ويعوقان التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين من خلال استعمال وإساءة استعمال حق النقض وإدامة معاناة الشعب الفلسطيني في أرضه

الأوسط. كما يجب وضع حد لجنون البعض الذين يدعون إلى الكراهية والتحريض على العنف باسم الله. الجميع مدعو إلى القيام بدوره عبر تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة، بما في ذلك حرية الدين والتعبير.

يود وفد بلدي أن يحتتم مداخلته، مسترجعا كلمات البابا فرانسيس عن الأهمية الأساسية للحوار:

”الحوار هو الذي يخلق السلام. إنه من المستحيل للسلام الوجود من دون حوار. كل الحروب، كل الفتن، كل المشاكل التي لم تُحل والتي بها نصطدم، هي نتيجة غياب الحوار“

هذا الحوار لا يزال ممكنا ويجب السعي إليه على وجه السرعة من أجل خير شعب سورية وشعوب المنطقة بأسرها. الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تشيد نيكاراغوا بالرئاسة الروسية على قيادتها الممتازة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما نهنئ الفريق الروسي على العمل الشاق الذي اضطلع به في المجلس الذي يواجه تحديات كبيرة، مثل الموضوع الذي نتناوله اليوم - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتشيد نيكاراغوا بقيادة الاتحاد الروسي وما يبذله من جهود دؤوبة في التضامن مع شعوب منطقة الشرق الأوسط، وذلك على غرار المبادرة الروسية بعقد اجتماع في موسكو بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية لتعزيز الحوار والسعي إلى إيجاد حل سلمي للتراع. ونرحب بهذه المبادرة لأننا نعتقد أن الحوار والتفاوض هو السبيل الوحيد الذي سيتيح لنا إيجاد حل عادل ودائم. ونرحب أيضا بمبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات، مثل مبادرتي فرنسا ومصر، والتي ترمي إلى وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني واستعادة حق فلسطين في أن

السيد صادقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر الرئاسة الروسية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط. كما نشكر وكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين والمنسق الخاص السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى جهودهما الرامية إلى إحلال السلام في المنطقة.

وتولي كازاخستان أهمية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط ودأبت على السعي للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. ونشعر بالقلق البالغ حيال عدم إحراز تقدم حقيقي في تسوية النزاع، الذي يؤثر على الأمن الإقليمي والدولي. وفي أحدث تقرير للأمين العام المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (A/71/87)، فإنه أشار إلى الاتجاهات السلبية على الأرض التي يرى أنها جعلت الحل القائم على وجود دولتين أبعد منألا.

ويساور وفد بلدي القلق بصفة خاصة حيال خطورة الحالة الفلسطينية وهو يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحلها من أجل التخفيف من معاناة الفلسطينيين، بجميع جوانب وجودها. وتؤدي عمليات الحصار في غزة، مع اقتصاد منكوب، إلى تفاقم الحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية للسكان الفلسطينيين وتدهور العلاقات بين الأطراف وتضييق آفاق السلام.

ولا تؤدي عملية الاستيطان وتوسيعها السريع في الأراضي المحتلة إلى تفاقم النزاع فحسب، بل تتنافى أيضا مع جميع عمليات السلام. وكما يبين تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (S/2016/595، المرفق)، فإن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات يشكل تهديدا خطيرا للسلام.

ونرى أن حل الدولتين هو الخيار العملي الوحيد للتوصل إلى السلام الدائم عن طريق الحوار، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلينا أن نغتنم

المحتلة وتحويل أكثر من ٥,٥ ملايين فلسطيني إلى لاجئين في جميع أنحاء العالم. والمجلس غير قادر على اتخاذ إجراءات ومطالبة إسرائيل بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى والوقف الفوري لبناء المستوطنات ورفع الحصار الإجرامي المفروض على غزة التي يبلغ تعداد سكانها حاليا مليوني نسمة وإطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي يتعين علينا فيه التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تتمكن فلسطين من ممارسة حقها في التنمية ومن بلوغ تلك الأهداف. وفي ظل الاحتلال، لا تشهد فلسطين تنمية ولا تتقدم. بل على العكس من ذلك، فإن إسرائيل تنمو وتتقدم وتستولى على الموارد الطبيعية لفلسطين وإيرادات تصدير السلع المنتجة في الأراضي الفلسطينية فضلا عن الاستيلاء لنفسها على الرسوم الجمركية والمساعدة الدولية والتحويلات الموجهة إلى الشعب الفلسطيني، مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي على رفاه ومستقبل الشباب والنساء والأطفال. ونود أن نسلط الضوء على تقرير التجارة والتنمية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتقييم آثار الاحتلال وتكلفته الاقتصادية. ونأمل أن تؤدي هذه التكلفة إلى تطبيق مبدأ المسؤولية وأن تتم استعادتها بالكامل.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط يعني حل القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من لبنان ومن الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ومن الضروري أيضا وضع حد للتدخل الأجنبي بكل أشكاله في المنطقة حتى يمكننا أن نحقق السلام والأمن في الشرق الأوسط السلام للشعبين العربي والإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

الأهمية البالغة. يمكن أن تلتزم جميع الأطراف بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين.

وأخيراً، نحدد التأكيد على التزام كازاخستان بالانضمام إلى المسعى المتعدد الأطراف من أجل ضمان تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سايكال.

السيد سايكال (تكلم بالإنكليزية): لن أدلي سوى بجزء من بيان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وسيجري تعميم الصيغة الكاملة للبيان بعد وقت قصير.

وإذ نجتمع في المناقشة الفصلية المتعلقة بقضية فلسطين، فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مضطرة لقرع ناقوس الخطر إزاء التردّي السريع في جميع جوانب حالة الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر لما يقرب من نصف قرن، مما يسبب الكثير من المعاناة البشرية، ويعطل آفاق حل الدولتين ويؤدي إلى تقويض السعي لإحلال السلام. وفي حين يستمر تدهور الحالة الإنسانية - مع وصول الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في قطاع غزة المحاصر، على وجه الخصوص، إلى أدنى مستوى لها منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ - فإن الاستمرار في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية وصل أيضاً إلى مستوى غير مسبوق، وصادر فعلياً أكثر من ٥٠ في المائة من أراضي دولة فلسطين، مما يؤدي إلى تقويض تواصلها الجغرافي ومقومات بقائها.

وفي اجتماع صيغة آريا الذي عقد الأسبوع الماضي، استمعنا جميعاً للإحاطات الإعلامية التي قدمها خبراء دوليون

الآليات والمبادرات الأخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، مثل خريطة الطريق للسلام ومبادرة السلام العربية. ويحث وفد بلدي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على مواصلة جهودها للوساطة ويدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التحلي بالمسؤولية السياسية صوب إحلال السلام المنشود منذ وقت طويل. وتؤيد كازاخستان تأييداً تاماً الجهود الدولية المبذولة في ذلك الصدد وتعترف بالحق المشروع للشعب الفلسطيني في أن يصبح عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. كما نعتز بفلسطين بوصفها دولة مستقلة.

وتتطلب الحالة في سوريا اهتماماً عاجلاً ونأمل أن يجد لها المجلس حلاً عملياً باستئناف المفاوضات، على النحو المنصوص عليه في البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق)، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونشيد بشكل خاص بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا. وناشد جميع الأطراف وضع حد لوفيات المدنيين ومعاناتهم وتوفير إمكانية الحصول على الغذاء والمياه والخدمات الصحية. ويكتسي أهمية خاصة السماح بإيصال المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى المناطق المحاصرة. وفتحت البلدان المجاورة لبنان والأردن وتركيا حدودها وتحاول مواجهة إحدى أكبر موجات نزوح اللاجئين في التاريخ الحديث، وهي بحاجة إلى الدعم الدولي.

ويستمر تدهور الحالة في اليمن وينبغي أن تتواصل محادثات السلام في الكويت، المستمرة لأكثر من ثلاثة أشهر، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد. ونرحب بإعلان الأخير استئناف خطته للوقف الشامل للأعمال العدائية، مع المشاركة الدبلوماسية للعديد من الدول الأعضاء. ومن الضروري أن تسمح جميع الأطراف بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عائق وكفالة سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ومن

حقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمنعه من ممارسة السيادة على موارد الطبيعة، وتعرقل حقه في التنمية المستدامة.

وتشدد اللجنة على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول والكيانات الخاصة تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، لا سيما ما يتصل منها بالمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تمثيا مع التزامات هذه الدول والكيانات بموجب القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، تشجع اللجنة الدول الأعضاء على تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، الذي يطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان إعداد قاعدة بيانات للمؤسسات التجارية المشاركة في أنشطة المستوطنات غير القانونية، تمثيا مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. كما تشيد اللجنة بالموقف الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي إزاء وسم المنتجات المصنعة في المستوطنات.

وفي عدة القرارات، فإن المجلس نفسه وصف المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بأنها عقبة كأداء أمام السلام، مناشدا إسرائيل - بلا جدوى - الكف عن بناء المستوطنات وتفكيك المستوطنات القائمة. وحث الوقت الآن لكي يتخذ المجلس إجراءات لإزالة جميع العقبات التي تعترض تنفيذ القانون الدولي والمعايير الراسخة للحل، والتحرك بشكل حاسم صوب التوصل إلى الحل العادل والدائم الذي سيتيح للدولة الفلسطينية، داخل حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، العيش جنبا إلى جنب، في سلام وأمن مع إسرائيل.

وإذ تشدد اللجنة على أن الانقسامات السياسية والمادية والاجتماعية والاقتصادية في غزة والضفة الغربية تشكل عقبة رئيسية أخرى أمام تعزيز آفاق السلام، فإنها تكرر اليوم دعوة إسرائيل إلى رفع الحصار عن غزة.

وإسرائيليون ليس بشأن كيفية تشكيل بناء المستوطنات وتوسيعها حرقا للعديد من القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس والجمعية العامة فحسب، بل كونها أيضا انتهاكا مباشرا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب وافتاوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ بشأن بناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسمعا أيضا عن التأثير الهائل لحملة الاستيطان الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من النداءات الدولية المتكررة من أجل وقف جميع أنشطة الاستيطان، تواصل إسرائيل بصورة منهجية التخطيط وطرح المناقصات وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة ومحاولة إضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية، ومصادرة الأراضي وهدم المنازل الفلسطينية والهياكل الأخرى بأعداد غير مسبوق، فضلا إعلان أجزاء متزايدة للأراضي الفلسطينية باعتبارها أراضي دولة ومناطق عسكرية ومنتزهات وطنية ومواقع أثرية. إن سياسات إسرائيل المنهجية تحرم الفلسطينيين بشكل متزايد من أرضهم مع الإفلات من العقاب، في انتهاك للقانون الدولي وفي مخالفة لالتزامها المعلن بالحل القائم على وجود دولتين. إن المشروع الاستيطاني الذي تسنده وتمكنه شبكة كاملة للطرق الالتفافية والهياكل الأساسية المقتصرة على المستوطنين الإسرائيليين، لا يعرقل الحياة اليومية للفلسطينيين وينتهك حقوقهم فحسب، ولكنه يقطع أوصال الأرض الفلسطينية إلى مئات الجيوب المنفصلة والمفككة، مما يؤدي إلى تآكل حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وعلى نحو ما وثقته بصورة وافية الأمم المتحدة وغيرها - بما في ذلك المنظمات الإسرائيلية - فإن تلك الممارسات غير القانونية تشكل انتهاكات جسيمة للحقوق الفردية والجماعية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ولا سيما حقوقه في الحياة والحرية وتقرير المصير. كما أن الممارسات تنتهك

الإرهاب وانتشار الجماعات الأصولية. ويجذب بلدي حل للتراع عن طريق الحوار والدبلوماسية؛ واحترام القانون الدولي وسيادة الدول واستقلالها ووحدها الوطنية وسلامة أراضيها. ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والثقة في قدرة المجتمع الدولي على الإقناع ودوره البناء في إيجاد مسارات تفضي إلى الحوار وإحراز التقدم في المفاوضات.

فيما يتعلق بالوضع في الجمهورية العربية السورية، فإن الأرجنتين تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية في البلد، وتدين جميع أعمال العنف، ولا سيما ضد السكان المدنيين. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق لاتخاذ تدابير بهدف إرساء وقف إطلاق النار وكفالة الوصول إلى المساعدات الإنسانية، ولا سيما في حلب. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد طلبت الأرجنتين و ٦٩ دولة من الدول الأعضاء الأخرى، من رئيس الجمعية العامة عقد جلسة لمناقشة هذا البند. ونحن ننتظر بفارغ الصبر الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة التي ستعقد غداً.

وحالة لاجئي سورية تدعو إلى القلق البالغ. وفي أيار/مايو، أرسلت جمهورية الأرجنتين وحدة من ذوي الخوذ البيض إلى لبنان، من أجل تقديم مساعدتها إلى مخيم للاجئين. وبالمثل، وكما أعلن الرئيس ماكري أثناء مؤتمر القمة لشؤون اللاجئين والمهاجرين في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعربت الأرجنتين عن عزمها على استقبال ٣٠٠٠ لاجئ سوري، بدعم مالي ومساعدة تقنية وإمداد لوجستي من المجتمع الدولي.

الأرجنتين تشعر أيضاً بقلق عميق إزاء الجمود في المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين. ونحن نؤيد تحقيق سلام عادل ودائم على أساس الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعايش دولة فلسطين ودولة إسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقرارات الأخرى التي توصل إليها الطرفان أثناء عملية التفاوض. وبالمثل، فإننا نقر

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل إدارة هذا التراع، كما كان يديره في الماضي؛ فمن الواضح أن الحالة تتدهور بسرعة، كما يتبين من عدد ضحايا العنف في صفوف المدنيين، وكما أشارت بالأمس العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أثناء اجتماع الفريق العامل التابع للجنة. تدين اللجنة جميع أشكال العنف ضد المدنيين، الذي يؤثر على الفلسطينيين بشكل غير متناسب، وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان حمايتهم والمساءلة عن تلك الأعمال وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك أعمال القتل غير المشروع. وتحت اللجنة أيضاً الفلسطينيين على التحرك بشكل حاسم إلى الأمام على طريق المصالحة الوطنية.

ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يبدي البراعة والإرادة السياسية القوية للخروج من هذا المأزق الذي لم يعد بالإمكان أن يستمر، وأن يوجه رسالة للعالم بأن الأمم المتحدة جادة عندما تتحدث عن تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين. تؤكد اللجنة مجدداً أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تقرير المصير والاستقلال، لا يزالان يمثلان أهم الأولويات الحتمية بالنسبة للمجتمع الدولي وينبغي السعي لتحقيقهما بشجاعة وتصميم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطى الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكره لدعوتنا إلى المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي وهو - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

إن الأرجنتين تشعر بالقلق العميق إزاء التراعات الجارية في الشرق الأوسط، التي تسببت في أزمة إنسانية كبيرة ونمو

في ٢٨ أيلول/سبتمبر، شعرنا بالحزن لدى علمنا بوفاة الرئيس الأسبق لإسرائيل، شمعون بيريز، رجل الدولة الذين عمل بلا كلل من أجل التوصل إلى حل الدولتين الذي من شأنه أن يتيح المجال لإسرائيل العيش في سلام مع الفلسطينيين والبلدان الأخرى من المنطقة. وقد جرى الاعتراف بالتزامه عندما تلقى جائزة نوبل للسلام، إلى جانب اسحق رابين وياسر عرفات. وبالمثل، يجب على إسرائيل وفلسطين العمل معا من أجل بناء السلام، في حين يجب على المجتمع الدولي ألا يتهرب من مسؤوليته بالعمل بصورة مشتركة لإيجاد حل للتراع المستمر منذ عقود.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نشيد بالرئاسة والبعثة الروسية على العمل الذي يقومون به هذا الشهر في رئاسة مجلس الأمن. كما نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما الإعلامية.

وسوف أركز ملاحظاتي على نزاعين من النزاعات في الشرق الأوسط: النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والحالة في سورية. وفي كلتا الحالتين، يظل تصاعد العنف أمر مثير للقلق، ولا يزال المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال يدفعون ثمنًا باهظًا، وهو ما ندينه بشدة.

نعرب أيضا عن تعازينا لحكومة إسرائيل وشعبها بوفاة رئيس الوزراء الأسبق شمعون بيريز. وسوف نتذكره لدوره في مفاوضات اتفاقات أوسلو، التي حصل بسببها على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٤، جنبا إلى جنب مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات.

بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، فضلا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة تعترف بها جميع الدول.

يكرر بلدي الإعراب عن قلقه إزاء التوسع المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو إلى وضع حد لهذا التوسع. فالمستوطنات تعوق السلام وتضعف آفاق وجود دولتين تعيشان في سلام وأمن، وبالتالي تعزز استمرار الوضع الراهن غير المستدام. وفي الوقت نفسه، يجب على القادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية بكل صراحة. يجب على حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية وضع حد للتحريض والهجمات ضد المواطنين الإسرائيليين. ويجب أن تتوقف عمليات إطلاق الصواريخ من قطاع غزة ضد إسرائيل فوراً. ويدين بلدي بشدة جميع الهجمات الإرهابية، وبالتالي فهي على قناعة بأنه كما لا يوجد حل عسكري للنزاع، فلا يمكن فرض أي حل بالأساليب الإرهابية.

تؤكد الأرجنتين مجددا على الوضع الخاص لمدينة القدس، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أي تدابير انفرادية لتغيير هذا الوضع. ويرى بلدي أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكانا آمنا حيث يجتمع الناس معا، ويجب أن تتم كفاءة الوصول غير المقيد إلى الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام.

والسلام ليس ممكنا إلا من خلال الحوار والتفاوض الذي يحترم المعايير المعترف بها من قبل المجتمع الدولي، وهي حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، والتوصل إلى حل مقبول من الطرفين لمسألة القدس، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام نفسه في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى المجلس (S/2016/714)، يمكن للأزمة الإنسانية التي تهدد حلب أن تصبح الأكبر خلال سنوات الصراع هذه. وتتميز الأعمال العدائية بانتهاك عشوائي للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، والأسوأ هو عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين.

ويؤسفنا عدم توصل الاجتماع الذي دعا إليه وزير الخارجية جون كيري، وعقد في نهاية الأسبوع الماضي في لوزان في سويسرا، إلى اتفاق بشأن اتباع استراتيجية مشتركة للتوصل إلى حل سلمي، ووضع حد للأعمال العدائية. وتعد تصريحات المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، مقلقة بشكل خاص. حيث أنه قال يوم الاثنين ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بأنه إذا لم تتمكن من التوصل إلى حل لهذا العنف قبل شهر كانون الأول/ديسمبر، فإن مدينة حلب "لن تكون قائمة بعد الآن". ونرحب بالإعلان مؤخرا عن هدنة إنسانية مدتها ثماني ساعات في حلب، ستطبق يوم الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ونأمل أن يجري تكرارها وتوسيع نطاقها.

ونواصل دعوة مجلس الأمن إلى ممارسة ولايته في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وضمان التطبيق الكامل للعدالة الدولية وسيادة القانون. وفي ضوء تقاعس مجلس الأمن، فإننا نعتقد أنه سيكون من المناسب للجمعية العامة أن تعقد جلسة طارئة لكي تتناول المواضيع التي تدخل في نطاق ولايتها. ونحن نحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل جهوده من أجل التوصل إلى وقف جديد لإطلاق النار، بهدف محدد يتمثل في ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى حلب.

إن كوستاريكا تكرر قلقها من التوترات المتزايدة بين القوى الإقليمية، التي تصعد لهجتها وتدق طبول الحرب، وتوجه دعوتها القوية لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

يكرر بلدي تأكيد ضرورة استئناف المفاوضات بشأن المسائل المركزية العالقة للتزاع بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين، استنادا إلى الالتزامات السابقة والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا، المدعومة بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

من الضروري التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع، ووضع أساس جديد لتحقيق السلام في أقرب وقت ممكن، من أجل حل الخلافات وتحقيق السلام المستدام بهدف إرساء الأساس للمفاوضات المباشرة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف الذي يتفق عليه المجتمع الدولي والمتمثل في: التعايش المتناغم بين دولة فلسطينية مستقلة ودولة إسرائيل.

إننا نعتقد أنه من الملح أن ننجح في وضع حد لأي تصرف يؤدي إلى وفاة الأبرياء. ونؤمن أيضا بالحاجة لمحاكمة المسؤولين وتوحيد الجهود لوقف دوامة العنف ومنع معاناة المزيد من المدنيين.

إن كوستاريكا تأسف بشدة للطريقة التي يتطور بها الصراع في سورية، وكيف يستمر الوضع في التدهور، مع عدم اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لحله. ومن الضروري أن نضع حدا للمواجهة المسلحة، ونسعى للتوصل إلى حل سياسي في وقت مبكر، نظرا للأزمة الإنسانية التي يمر منها البلد. ونحن نأسف للغاية، لما حدث في هذه القاعة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، حيث لم يتم اعتماد مشروع القرار الذي تقدمت به كل من فرنسا وإسبانيا، رغم جانبه الإنساني الكبير (انظر S/PV.7785). وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة لتطبيق مدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نحن عضو فيه، بحيث تنظر الدول الدائمة العضوية في المجلس في الاستخدام الصحيح لحق النقض في مثل هذه الحالات، وضرورة فرض قيود على استخدامه.

الفلسطيني الذي طال انتظاره وتحقيق تطلعاته المشروعة لإقامة دولته المستقلة ذات السيادة القابلة للحياة على الأراضي الوطنية الفلسطينية على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا إلى حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وذلك من خلال مفاوضات جادة وفاعلة، ومحددة بإطار زمني واضح، وبما يحفظ المصلحة الوطنية الأردنية العليا، ويصونها بشكل كامل، وخصوصا ما يرتبط بجميع قضايا الحل النهائي، المتمثلة في اللاجئين والمياه والقدس والحدود والأمن، وهنا، يجدد الأردن إدانته مواصلة إسرائيل نشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يعد تقويضاً منهجياً وخطيراً لحل الدولتين.

أما بخصوص القدس الشرقية، فإن موقفنا إزاءها ينطلق من الوصاية والرعاية الهاشمية التاريخية للأماكن المقدسة الإسلامية، والمسيحية فيها، التي يتولاها جلالته الملك عبد الله الثاني الوصي على هذه المقدسات، والتي بموجبها سيستمر الأردن في بذل أقصى جهوده الممكنة لرعاية وحماية هذه الأماكن المقدسة، خصوصا المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، كما سيستمر في التصدي لأية انتهاكات إسرائيلية، والمبادرة للعمل على الساحة الدولية للدفاع عن القدس، واتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية إزاء أي انتهاك أو إجراء يستهدف المقدسات، وذلك استمرارا وتطبيقا للدور التاريخي للأردن في القدس الشريف، والذي اعترفت به معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية.

لقد جاء القرار الأخير للمجلس التنفيذي لليونسكو، ليؤكد قلق المجتمع الدولي من الانتهاكات الخطيرة والمستمرة التي تقوم بها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في القدس الشرقية المحتلة، وخاصة ضد المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وذلك انسجاما مع ما عبر عنه مجلسكم الكريم، من خلال بيانه الصحفي خلال شهر أيلول/سبتمبر

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالتهنئة لزميلي الممثل الدائم للاتحاد الروسي على رئاسة بلده للمجلس خلال الشهر الحالي، كما أتقدم بالشكر والتقدير لمبعوث الأمم المتحدة لعملية السلام السيد نيكولاي ملادينوف، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد ستيفان أوبراين، على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين قدماهما خلال هذا الصباح.

نلتقي مجددا في هذا المجلس لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بينما الأوضاع في المنطقة في تدهور خطير، نتيجة الأزمات التي تعصف بها، وما نجم عن ذلك من أزمات إنسانية، وقد أصبح عجز المجتمع الدولي عن إيجاد حل دائم وشامل للتزاع في المنطقة يهدد الأمن والسلم الدوليين، أكثر من أي وقت مضى، ولم تعد حماية هذه المنطقة من الدمار، والتفكك والعنف ضرورة فقط، بل واجبا يقع على عاتق مجلس الأمن، والمجتمع الدولي بأكمله، بموجب القوانين والمواثيق الدولية، والخيار لنا، فإما العمل بشكل موحد وجاد لترك إرثا سلميا وحضاريا للأجيال القادمة، أو أن نترك هذا العالم للقوى الظلامية لكي تعزز فيه الفوضى والانقسام والعنف. وعلينا ألا نسمح للتطورات المتسارعة للأوضاع في الشرق الأوسط وموجات عدم الاستقرار التي تعصف به أن تثبتنا عن الاستمرار في الانخراط بشكل فاعل في جهود إحياء عملية السلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، والذي يعتبر ركيزة أساسية لإرساء السلام في المنطقة.

إن غياب حل للقضية الفلسطينية يظل جوهر وأساس كل التوترات في المنطقة، وهو في ذات الوقت المدخل لحل قضاياها، فحل القضية الفلسطينية هو تجسيد لحق الشعب

التحدي والتهديد الذي يشكله الإرهاب والذي بات يستشري في كافة مناطق العالم. وحيث أننا ندرك أن الجهد الجماعي يفوق بكثير الجهد الفردي، نؤكد على أن مجابهة التطرف العنيف والإرهاب تتطلب التزاما قويا وجهدا جماعيا موحدًا على كافة المستويات لا يستند على الوسائل العسكرية فقط، بل أيضا من خلال مجابهة الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة وخطابات الكراهية للجماعات الإرهابية بأفكار نيرة تستند على المحبة والتسامح والقيم الإيجابية المشتركة التي نؤمن بها جميعا، والتي من المهم أن نجسدها في حياتنا اليومية وسياساتنا الوطنية والعالمية. وفي هذا الخصوص، أؤكد على موقف بلدي الثابت والواضح من نبد الإرهاب والتطرف بكافة أشكالهما ومهما كانت دوافعهما، والالتزام الكامل بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب من أجل هزيمة أولئك الخوارج والحفاظ على قيمنا الإنسانية.

في الشأن العراقي، إن الأردن يتطلع إلى أن تؤدي معركة تحرير الموصل إلى اجتثاث عصابة داعش الإرهابية والتي تمثل واحدة من أبشع الصور التي شهدتها الإنسانية في القتل وإشاعة الفوضى وتشويه الدين والحضارة. كما يأمل الأردن أن يتم إنجاز هذا الهدف في أقرب فرصة ممكنة لثلاثي يعاني أهل الموصل لمدة أطول وهم الذين عانوا من بطش وتنكيل تنظيم داعش منذ أكثر من عامين. وفي هذا السياق، فإن الأردن يؤكد على أهمية أن تتم عملية إعادة الاستقرار والأمن مع الحفاظ على حياة المدنيين والحيلولة دون وقوع ضحايا من المدنيين والأبرياء أو تشريدتهم.

مع دخول الأزمة السورية عامها السادس، وتساعد وتيرة العنف وخصوصا في مدينة حلب، يؤكد الأردن على موقفه الثابت منذ البداية والداعي إلى أهمية التوصل إلى حل سياسي يضمن أمن وأمان سورية ووحدتها الترابية، وبمشاركة كافة مكونات الشعب السوري، ويوفر البيئة المناسبة لعودة أبناءها

كما أكد القرار الذي أعده الأردن، بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني، أهمية البلدة القديمة للقدس، وأسوارها للديانات السماوية الثلاث، دون أن يؤثر ذلك على الوضع القانوني للقدس الشرقية كمدينة واقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، الذي يفرض على إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، التزامات واضحة بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، كما يثبت القرار التسميات الصحيحة للمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والعديد من توابعه ومرافقه الأخرى، ويؤكد أيضا الصلاحيات الحصرية لإدارة الأوقاف الأردنية في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف دون إعاقة من حيث الإدامة والصيانة وتنظيم الدخول إليه.

ويعرب الأردن عن قلقه البالغ إزاء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والتوسع المستمر للمستوطنات، مما يمثل انتهاكا للقانون الدولي. إن عدم القدرة على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمعانها فيه، تعد من أبرز المعوقات التي تحول دون التوصل إلى تسوية سلمية، فضلا عن أنها تقوض حل الدولتين وتؤدي دورا رئيسيا في تصاعد أعمال العنف، في الأراضي الفلسطينية. وإذا أرادت إسرائيل تحقيق الأمن والتعايش السلمي في المنطقة، فعليها أن تكون أكثر إنصاتا للمجتمع الدولي، وأن تستجيب وتتعامل بجدية مع المطالبات الدولية المتكررة لتغيير سياساتها الأحادية واللامسؤولة.

لقد أضحي الإرهاب يهدد حاضرنا ومستقبلنا وطموحاتنا في تحقيق السلام والأمن. إن العصابات الإرهابية خارجة عن الإسلام ولا تمت له أو لقيمه الإنسانية النبيلة بصلة، ولا هوية لها، وتحارب التسامح والاعتدال بالتكفير والتطرف، وتواجه الرحمة والحرية بالظلم والانغلاق. فكيف يمكن ربطها بالإسلام أو بأي ديانة أخرى؟! لا بد من أن تكون استجابتنا بحجم

أعرب الاتحاد الأوروبي أمام المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.7736) عن قلقه إزاء الاتجاهات على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين. وقد دُعي الطرفان إلى الإسراع بالعمل مع المجموعة الرباعية والجهات المعنية الأخرى وتنفيذ التوصيات التي وضعتها المجموعة الرباعية بالكامل وعكس الاتجاهات السلبية. وللأسف، شهدنا بدلا من ذلك تسارعا في الاتجاهات السلبية، الأمر الذي يتناقض كلياً مع توصيات المجموعة الرباعية واستنتاجات مجلس الشؤون الخارجية. والخطر الماثل هنا هو ترسيخ واقع الدولة الواحدة وإدامة الاحتلال والتزاع وهو ما يتعارض مع التطلعات الوطنية للشعبين.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فليس هناك بديل لإيجاد حل الدولتين عن طريق التفاوض واستناداً إلى المعايير الواردة في استنتاجات المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وتموز/يوليه ٢٠١٤، والذي يلي الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة ذات سيادة، وينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، ويسوي جميع مسائل الوضع الدائم من أجل إنهاء التزاع. فهو يظل السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء التزاع إلى الأبد.

وقد حدث تسارع في التوسع الاستيطاني الإسرائيلي منذ مطلع عام ٢٠١٦، وتحديداً منذ نشر تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق). إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعلنت إسرائيل عن خطط لبناء ٩٨ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة جديدة فعلياً بالقرب من مستوطنة شيلو القائمة، الأمر الذي لاقى إدانة واسعة من المجتمع الدولي. ويمثل هذا البناء توغلاً في عمق الضفة الغربية ويزيد من المخاطر على وحدة أرض الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وعلى وجه الخصوص، تهدد سياسات أخرى ذات صلة مقومات بقاء المنطقة جيم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

إليها، ويؤدي تطلعات شعبها السياسية ويسهم في القضاء على الإرهاب والتطرف في سورية. وأؤكد على أهمية تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، المعني بإطلاق عملية سياسية جادة تفضي إلى تحقيق الحل السياسي استناداً إلى بيانات الفريق الدولي لدعم سورية وبناء على مقررات مؤتمر جنيف (S/2012/523، المرفق)، وأهمية استمرار الأطراف السورية في الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والذي صادق على وقف العمليات القتالية في سورية، وكذلك الالتزام بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٨ (٢٠١٦) الداعي إلى استمرار إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية.

تعد أزمة اللاجئين السورية قضية ملحة، وعلى المجتمع الدولي العمل على حلها أو التخفيف من آثارها، فهي من أكبر المآسي الإنسانية في عصرنا، والأردن هو الأكثر تأثراً بهذه الأزمة نتيجة استقباله أكثر من ١,٤ مليون لاجئ يشكلون ٢١ في المائة من سكانه، ترتب على استضافتهم أعباء اقتصادية وأمنية وضغوط شديدة على موارده المحدودة أصلاً واستنزاف لأكثر من ربع موازنته السنوية، بالإضافة إلى الانعكاسات الأخرى على المجتمعات المحلية والبنية التحتية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آدمسون.

السيدة آدمسون (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد البلدان المرشحة الجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وأوكرانيا هذا البيان.

تتركز الملاحظات التالية حول عملية السلام في الشرق الأوسط. وسيتم عرض موقف الاتحاد الأوروبي بشأن سورية خلال الجلسة غير الرسمية المقبلة للجمعية العامة.

قطعها في مؤتمر القاهرة، فإنه من غير الممكن تلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة على نحو سليم إلا بإحراز تقدم سياسي على المسارات الثلاثة التالية:

أولاً، يجب على جميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار. فجميع الهجمات العشوائية غير قانونية وغير مقبولة وتزيد من مخاطر التصعيد. وتهدد هذه الأنشطة أرواح المدنيين وتحويل الموارد من الجهود الإنسانية وتعرقل التعمير والتنمية. ويجب أن يتوقف تكديس حماس والجماعات المقاتلة الأخرى للأسلحة بصورة غير مشروعة.

ثانياً، يحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة على أساس منهاج منظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ المجموعة الرباعية. فوجود سلطة فلسطينية وحيدة مشروعة وديمقراطية، تسيطر سيطرة كاملة على غزة، أمر بالغ الأهمية للوفاء بالتطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وفي هذا السياق، يشجع الاتحاد الأوروبي على الإسراع بتحديد موعد جديد للانتخابات المحلية الفلسطينية المقررة، والتي يمكن أن تمثل تجديداً مهماً للديمقراطية الفلسطينية وخطوة أولى نحو تعزيز الوحدة الوطنية، إذا عقدت تمثيلاً مع المعايير الدولية.

وأخيراً، فإننا نكرر دعوتنا لإسرائيل إلى إنهاء إغلاق المعابر وفتحها فتحاً كاملاً، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة. فرفع القيود المفروضة على حركة الأشخاص، بمن فيهم ممثلو المجتمع الدولي، والخدمات والسلع - لا سيما تلك المحددة باعتبارها مواد مزدوجة الاستخدام - ضروري لتمكين التعمير وتقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع الدولية المتعلقة بالهياكل الأساسية.

ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على تعزيز تدابير بناء الثقة. وفي هذا الصدد، يشيد الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على اتفاق الكهرباء الإسرائيلي - الفلسطيني في ١٣ أيلول/سبتمبر.

بالنسبة للسكان الفلسطينيين. وكما تظهر بوضوح البيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ازدادت عمليات الهدم الإسرائيلية للمباني الفلسطينية - بما في ذلك بعض المباني التي مولها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - زيادة كبيرة في عام ٢٠١٦، ولا سيما في الآونة الأخيرة.

وتشكل سياسات وخطط الاستيطان هذه عقبة أمام السلام. ولا بد من إجراء تغيير أساسي في سياسات إسرائيل المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في المنطقة جيم، لمنع خسارة حل الدولتين بصورة لا يمكن تعويضها. فذلك سيزيد إلى حد كبير من الفرص الاقتصادية ويمكن المؤسسات الفلسطينية ويعزز الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ما زلنا نشعر بقلق عميق من استمرار دوامة العنف وأعمال القتل، والتي حدث آخرها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في القدس. ويدين الاتحاد الأوروبي إدانة قاطعة أعمال الإرهاب ويعرب عن خالص التعازي لأسر الضحايا. ونحث جميع الأطراف على العمل من أجل تخفيف حدة التوترات واحترام القانون الدولي الإنساني والتقيّد بمبدأي الضرورة والتناسب في استخدام القوة. ونحث القادة الفلسطينيين مرة أخرى على إدانة الهجمات الإرهابية باستمرار وبوضوح وعلى اتخاذ جميع الخطوات التي في مقدورهم لإنهاء التحريض. فالعنف لا يجلب مآسٍ شخصية فحسب، بل يجعل أي عملية سلام أكثر صعوبة بشكل غير محدود.

أود أن أنتقل الآن إلى الحالة في غزة، وهي أحد المواضيع الهامة لجلسة اليوم. إن أنشطة المقاتلين والحالة الإنسانية المزرية في غزة تغذيان عدم الاستقرار العام وهما بمثابة وصفة لتجدد الصراع. أي آمال يمكن للشباب الفلسطيني في غزة أن يتطلع إليها من أجل مستقبله في ظل الظروف الحالية؟ وإذ ينبغي لجميع الجهات المانحة الدولية أن تفي سريعاً بالتعهدات التي

في الوقت المناسب بالنظر إلى الحالة الحرجة التي تؤثر على المنطقة. والواقع أن الهجمات العسكرية العشوائية، سواء في حلب أو اليمن، أو مؤخراً في الموصل، قد أوقعت ضحايا من المدنيين بطريقة همجية في انتهاك للحق في الحياة وهو أهم حقوق الإنسان الأساسية. ومن غير المقبول عدم تجنّب المدنيين الهجمات العشوائية للقوات المسلحة والتي تواصل تهديد السلام والأمن الدوليين.

إن العنف الفظّ يذكرنا للأسف بأن العراق أحد البلدان التي تضم أكبر عدد من السكان المشردين في العالم، حيث فر قرابة ٣,٥ ملايين شخص من مجتمعاتهم المحلية بسبب العنف العشوائي. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة الرهيبة في الجمهورية العربية السورية قد سلطت الضوء على الواقع المفجع الذي يواجهه السكان المدنيون. ويُعزى هذا الوضع المأساوي إلى حد كبير إلى التقاعس من جانب المجلس. وفي حلب وحدها، يجد حوالي ٢٧٥ ٠٠٠ شخص أنفسهم في مرمى إطلاق النار المتبادل بين الجيش السوري وحلفائه من جهة وبين مجموعات المعارضة من الجهة الأخرى، في حين يشعر المجتمع الدولي بالصدمة إذ يرى المجلس غير قادر على الوصول إلى الحد الأدنى من توافق الآراء، وأصبح بهذا هيئة غير فعالة ويكاد يكون غير ذي صلة.

وتأسف غواتيمالا لعدم وصول المساعدات الإنسانية وتدعو القوى في الميدان إلى عدم انتهاك القانون الدولي الإنساني وإلى تيسير حصول السكان المتضررين على المعونة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تشارك غواتيمالا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إدانتها القوية للهجوم الشنيع على مدرسة ابتدائية في مدينة درعا السورية. والأبشع من ذلك كلّ، بشأن دوامة العنف، هو أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي غرضها الأساسي هو صون السلم والأمن الدوليين، تصبح لاغية نتيجة عدم وفاء المجلس بمسؤولياته

ويكرر الاتحاد الأوروبي استعداده لتقديم الدعم الكامل من أجل حل الأزمة.

وفي هذه الأوقات الصعبة بالنسبة لعملية السلام، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الشركاء الإقليميين يمكن أن يؤدوا دوراً رئيسياً في تغيير الديناميات على أرض الواقع، لا سيما من خلال المناقشة المستندة إلى مبادرة السلام العربية، والتي توفر العناصر الرئيسية للتسوية الشاملة. ويمثل عملهم والتقدم المحرز في عملية السلام فرصة لإطلاق أشكال جديدة من التعاون التي تفيد المنطقة بأسرها.

وإذ نشير إلى الجهود الفرنسية والبيان المعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في باريس في ٣ حزيران/يونيه، فضلاً عن الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الشؤون الخارجية في ٢٠ حزيران/يونيه، فالاتحاد الأوروبي مصمم على مواصلة العمل بالتنسيق الوثيق مع الطرفين وشركاء المجموعة الرباعية وجميع الجهات المعنية الأخرى نحو حل الدولتين الذي من شأنه أن ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وحل جميع قضايا الوضع الدائم.

أختتم بياني بشكر الأمين العام ومنسقه الخاص على جهودهما الدؤوبة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي، بصفته رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

على الرغم من أن المجلس قد ناقش الحالة في الشرق الأوسط في مناسبات عديدة، فإن هذه المناقشة المفتوحة تأتي

عليها، تعوق جميعها التوصل إلى حل للتراع. وعلاوة على ذلك، تؤكد مجدداً أن بناء المستوطنات غير قانوني وأنه يغذي الصراع ويضرب عرض الحائط بتوصيات المجموعة الرباعية لإحلال السلام في الشرق الأوسط وينتهك القانون الدولي. وكل هذه الإجراءات قد أصبحت عقبة واضحة أمام تحقيق حل الدولتين، اللتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب.

وفي الختام، تحت غواتيمالا الطرفين على مواصلة الحوار الرامي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وضمان احترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحد من العنف تجاه المدنيين في الشرق الأوسط. وناشد مرة أخرى كل عضو من أعضاء المجلس الامتثال لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زيمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن تقديرنا للاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونحن على ثقة بأن المناقشة ستساعد في تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إيجاد حل دائم للتراع.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

قبل بضعة أسابيع، ألقى الرئيس جاكوب زوما خطاباً أمام الجمعية العامة أثناء مناقشتها العامة (انظر A/71/PV.9). وأعرب عن قلق جنوب أفريقيا إزاء عدم إحراز تقدم في إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية، وشدد على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بمهمتها التاريخية لضمان إيجاد حل نهائي للقضية.

يعيش الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمان. ويظل الاحتلال أمراً غير

المنصوص عليها في الميثاق، وبالتالي تتحول مبادئ الميثاق إلى مجرد كلام بليغ في غياب إجراءات ملموسة. ولا يمكن أن نقبل أيضاً نطاق وحجم القصف العشوائي، بما في ذلك استخدام الأسلحة المحظورة، في المناطق المكتظة بالسكان. وعلاوة على ذلك، من المؤسف أن نرى تقاعس المجلس يؤدي إلى زيادة في العنف الذي لا يوصف.

وتؤيد غواتيمالا الجهود التي بذلها حتى الآن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا. واتفق مع المبعوث الخاص في أنه يجب علينا ممارسة كل الضغوط الممكنة للتوصل إلى وقف للعنف، وعلى أقل تقدير تنفيذ وقف دوري للأعمال العدائية من أجل ضمان حصول السكان المدنيين على المعونة الإنسانية. ونرى أن وقف إطلاق النار من جانب واحد خطوة أولى هامة، ونأمل أن يستمر هذا الإجراء ليس في حلب وحسب ولكن أيضاً في جميع أنحاء الأراضي السورية. إن وقف إطلاق النار أمر حاسم لتنفيذ هدنة إنسانية في المنطقة. وتعرب غواتيمالا عن أسفها لعدم التوصل إلى اتفاق في المناقشات التي جرت مؤخراً بين وزير الخارجية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في لوزان بسويسرا. ولذلك، نحث الأطراف على بذل قصارى جهدها لمواصلة الحوار.

إن قضية إسرائيل وفلسطين هي على نفس القدر من الأهمية، وذلك لا يعود وحسب للتاريخ المعقد والالتقاء بين الأديان. وإنما تتشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء قرار السلطات الإسرائيلية بناء 9.8 مسكناً كجزء من مستوطنة جديدة وإنشاء مجمع صناعي غرب رام الله، وكلاهما في الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. وكما قلنا هنا من قبل، فالجدران ونقاط التفتيش والردود العنيفة من جانب قوات الأمن وهدم المنازل وفرض قيود على المنظمات غير الحكومية والهجمات العنيفة من جانب الأفراد والمجموعات، فضلاً عن عمليات إطلاق القذائف والردود غير المتناسبة

تيسير عملية السلام إلى المجموعة الرباعية والتي حققت نتائج مشكوكا فيها.

ولطالما كان وفد بلدي من الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون هناك إطار دولي أوسع لمساعدة الأطراف نحو تسوية تفاوضية تتحمل فيه الأمم المتحدة دور المحكم المحايد.

وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة الفرنسية. إن فحوى الرسالة الجماعية التي وجهها المشاركون في مؤتمر باريس هو أن الوقت قد حان لكي يستأنف الطرفان المفاوضات بدعم كامل من المجتمع الدولي، استناداً إلى الإطار القانوني الدولي القائم، والعمل باتجاه حل الدولتين. استضافت جنوب أفريقيا مؤخرًا، بالشراكة مع الأمم المتحدة، حلقة دراسية إعلامية دولية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وعُقدت هذه الحلقة الدراسية للمرة الأولى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وساعدت على زيادة الوعي بالحالة في فلسطين، في رأينا، بطريقة متوازنة وموضوعية. كما أنها أتاحت الفرصة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام للمساهمة في تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار.

وفي الختام، نود أن نكرر أنه لا يمكن السماح باستمرار الحالة على أرض الواقع دون تغيير لأنها ستظل عائقاً أمام السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وفي رأينا، يصبّ إنهاء الاحتلال في مصلحة إسرائيل وفلسطين على حد سواء، ونشجع جميع الدول الأعضاء على توجيه الطرفين نحو تحقيق حل دائم للتراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): فيما نقرب من السنة الخمسين لاحتلال الأراضي الفلسطينية، تأخذ آفاق تحقيق السلام الدائم بالتلاشي. ليس تنشيط عملية السلام ضرورياً لمنح حياة كريمة للشعب الفلسطيني فحسب، ولكنه

قابل للاستمرار ويهدد حل الدولتين. ولا تزال الضفة الغربية تعاني من تصاعد التوتر وأعمال العنف المتفرقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما شهدنا مؤخرًا في القدس والخليل. ويستمر بلا هوادة بناء المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة وقد أدى إلى تفتيت الضفة الغربية وما زال يُهدد إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي. وأدى الحصار غير القانوني على غزة إلى حالة إنسانية أليمة، وهو أمر غير مقبول ولا يمكن تحمله. ولا ينتهك الاحتلال الإسرائيلي الحقوق الجماعية والفردية للفلسطينيين فحسب، بل يشكل أيضاً تهديداً لأمن إسرائيل ووجودها ذاته.

وتؤكد جنوب أفريقيا مجدداً أن المسؤولية المحورية عن تحقيق السلام تقع في المقام الأول على عاتق الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. ونحن، بوصفنا جزءاً من المجتمع الدولي، ندعم ونشجع الطرفين لتحقيق هذا المعنى. وفي هذا الصدد، يظل الحوار والتفاوض السبيل الوحيد للمضي قدماً لإيجاد حل دائم. ويجب أن تستند المبادئ التوجيهية الخاصة بتلك المفاوضات إلى الإطار القانوني الدولي الثابت، الذي يشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وما ذكرته غيوض من فيض.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزاماته بموجب الميثاق وأن يضطلع بدور أكثر نشاطاً في حل التراع. إن جلسات مجلس الأمن كهذه المناقشة المفتوحة ذات أهمية، ولكنها تحتاج إلى أن تعقبها إجراءات ملموسة مجدية، كما يفعل المجلس في القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعماله. وفي حالات أخرى، أكد المجلس النقل الأخلاقي والقانوني للأمم المتحدة وأجبر الأطراف على اتخاذ إجراءات عن طريق التهديدات والعمل بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولكن المفاجئ أنه في حالة التراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أحييت المسؤولية عن

يوجه إلى مشاريع مختلفة. وفي السنتين الماضيتين، قدمنا مبلغاً إجمالياً قدره ١٠٠ مليون دولار من المعونة.

ومكنا اتفاق تطبيع العلاقات التركية - الإسرائيلية، الذي أبرم في حزيران/يونيه، من استعادة علاقاتنا الثنائية في ميادين عديدة وزيادة مساعدتنا التي نقدمها إلى الأراضي المحتلة، لا سيما غزة. ووصلت الشحنة التركية الأولى من ١١ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية إلى غزة في ٤ تموز/يوليه عن طريق ميناء أشدود، ووصلت شحنة ثانية في ٧ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون مستشفى الصداقة التركية - الفلسطينية الذي شيد في غزة، بسعة ٢٠٠ سرير، جاهزاً للعمل قريباً. وسيُنجز مشروع تشييد ٣٢٠ وحدة سكنية في غزة للأسر الفلسطينية بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

وستواصل تركيا دعمها لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ما زالت الكارثة المستمرة في سورية تقوّض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حد ذاتها. إن النظام وداعميه يحاولون حلب إلى أنقاض. فسكان شرق حلب يواجهون وحشية لم يسبق لها مثيل في ظل الغارات الجوية والقصف العشوائيين. والسيناريو الوحشي معروف جيداً - حاصر المدينة وجوّع سكانها وأرغمهم على الخضوع. إن الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هذه ليس سوى تشجيع للنظام على المضي إلى أبعد من ذلك. يجب مساءلة جميع مرتكبي هذه الأعمال المروعة، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية.

إن حلب هي آخر اختبار للمجتمع الدولي. وسيعني الفشل المزيد من الموت والتشريد واليأس وتصاعد التطرف. وسيعني الفشل نهاية لسورية المتعددة الثقافات كما نعرفها. إن المبادرات في هذا الصدد، مثل الرسالة المشتركة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن حلب المقدمة من ٦٢ بلداً، فضلاً

أيضاً شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرات التي من شأنها معالجة الفراغ الطويل الأمد على المسار السياسي.

بيد أن استمرار الاحتلال والممارسات الإسرائيلية في انتهاك للقانون الدولي، لا سيما التوسع المنهجي للمستوطنات، يُفوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وعمليات الاحتجاز الإداري، وحرمان الفلسطينيين من الحق في التنمية، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تقييد مكانة وحرمة الحرم القدسي الشريف تولد اليأس والغضب فيما بين الفلسطينيين الذين ما برحوا يتعرضون للعقاب الجماعي طوال عقود من الزمن. وشدد جميع أعضاء المجلس على هذه الحقائق، ولا سيما الشواغل المتعلقة بالمستوطنات، خلال الجلسة بصيغة آريا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويجب أن تعزز أقوالهم بأفعال.

لم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يغض الطرف عن هذا الظلم التاريخي. فالتعاس لا يُفقم المعاناة اليومية للفلسطينيين وحسب، وإنما يُنشئ عواقب مؤسفة على المنطقة وخارجها، لأنه يغذي التطرف. وبغية التغلب على المأزق الحالي، ينبغي للفلسطينيين أن يكونوا قادرين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بصفة دولة فلسطين، على قدم المساواة مع إسرائيل. وفي هذا الصدد، فإن اعتراف المزيد من البلدان بدولة فلسطين واندماجها الكامل في المحافل الدولية أمر بالغ الأهمية.

ومن أجل التوصل إلى سلام دائم، فمن الأهمية بمكان أيضاً بالنسبة للفلسطينيين التعبير عن مطالبهم المشروعة في وحدة. وفي هذا الصدد، ستواصل تركيا تشجيع المصالحة بين الجماعات الفلسطينية. إن تمكين الشعب الفلسطيني وتحسين ظروفه المعيشية من خلال المساعدة الإنمائية والاستثمارات بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق، فإن تعهد تركيا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

على ذلك، يجري في الموصل شمال العراق هجوم كبير ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ويثير المحللون مخاوف جدية بشأن العواقب المترتبة على المنطقة.

وفي الأسبوع الماضي، في جلسة بصيغة آريا دعا إليها بعض أعضاء مجلس الأمن، سمعنا أن الحالة في فلسطين تزداد سوءاً، مع إصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة برامجها الاستيطانية. ولا سبيل إلى إخفاء واقع الفصل العنصري بالطريقة التي تمارسه بها الحكومة الإسرائيلية.

ونشيد بالحكومة الفرنسية على مبادراتها الرامية إلى تعبئة الدعم الدولي من أجل السلام الفلسطيني - الإسرائيلي وعلى عقد مؤتمر السلام في إسرائيل. ونثني على الجهود التي تبذلها مصر والاتحاد الروسي والمجموعة الرباعية ونشجعها من أجل المضي قدماً بجهود السلام. وتأمل ناميبيا أيضاً أن تتمخض الجهود المتجددة في مبادرة السلام العربية عن نتائج إيجابية. إن هذه الرؤية المفعممة بالأمل تُحرّك الأنشطة، مثل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وإعلان سنة ٢٠١٧ سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وفي مواجهة حالة نزاع متردية حقاً في الشرق الأوسط، ندعو إسرائيل إلى إعادة تقييم موقفها العدواني تجاه الفلسطينيين لإنهاء التدمير العقابي المستمر للمنازل الفلسطينية والبني التحتية وإلى وقف بناء المستوطنات غير القانونية على الأراضي المحتلة. وتشعر ناميبيا بالقلق إزاء التقارير المستمرة بشأن المحتجزين والسجناء الأمنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال المحتجزون في السجون الإسرائيلية.

كما يساورنا القلق إزاء موافقة البرلمان الإسرائيلي في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ على مشروع قانون يتعلق بالشباب يسمح للسلطات الإسرائيلية بسجن أطفال فلسطينيين لا يتجاوز عمرهم ١٢ عاماً إذا أدينوا بارتكاب عمل إرهابي ضد

عن الجلسة غير الرسمية للجمعية العامة المزمع عقدها بناء على طلب ٧٠ بلداً غداً، هي خطوات واعدة. وينبغي أن تكون مدعومة بإجراءات ملموسة من جانب الأعضاء إجمالاً ومجلس الأمن من أجل إحداث تغيير على أرض الواقع.

وبعد ست سنوات من الوحشية والجريمة، يتطلع الشعب السوري إلينا نحن المجتمع الدولي. إنهم يريدون أن يروا التزامنا بإحلال السلام في بلدهم. ونحن بحاجة إلى أن نشعر بأهمية هذه التوقعات كل يوم وأن نسعى إلى تحقيق ذلك. فهذه مسؤوليتنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد داياموند (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأشكركم، سيدي، خالص الشكر على تنظيم هذه المناقشة بشأن الموضوع الهام للحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة في فلسطين. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر كلاً من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما الإعلامية الشاملتين هذا الصباح.

وعلاوة على ذلك، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فتروبيلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

سمع مجلس الأمن في الآونة الأخيرة عن تفاقم الحالة المتردية في الشرق الأوسط، لا سيما بشأن احتلال الأراضي الفلسطينية. وتسبب الحالة في سورية تخوفاً عاماً من أن الاحتياجات الإنسانية، بسبب القتال الجاري، في حلب وغيرها من المناطق السورية باتت مفعجة. وتزداد الحالة في اليمن صعوبة يوماً بعد يوم وأصبح من المستحيل مواصلة تتبع من يهاجم من. وعلاوة

تفرض التحديات المتزايدة والمتنوعة التي يشهدها العالم على المجتمع الدولي العمل بوتيرة تتناسب مع مخاطر تلك التحديات على السلم والأمن الدوليين. ولعل الدروس المتحصلة من التباطؤ في العمل الدولي الفعال في معالجة النزاعات والأزمات كانت قاسية ومكلفة. وها نحن اليوم ندفع ثمنًا كبيرًا جراء تزايد النزاعات وتعقدتها وانتشار الإرهاب.

إن مواصلة مجلس الأمن، ومنذ سنوات طويلة، بحث الحالة في الشرق الأوسط يؤكد ما نشير إليه. وإنما إذ نقدر الهدف الذي ينشده مجلس الأمن من هذه الاجتماعات الدورية، ألا وهو تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، إلا أننا نعتقد جازمين أن تحقيق هذا الهدف مرهون بالتزام أطراف النزاعات بأحكام القانون الدولي والعمل على تخفيف التوترات التي لم يجن العالم منها سوى المزيد من الآثار الكارثية على السلم والأمن الدوليين.

لقد أجمع المجتمع الدولي على الأسس والمعايير الواجب العمل بموجبها للتوصل إلى تسوية لقضية الشرق الأوسط. فتحقيق السلام في هذه المنطقة والقضاء على الإرهاب يبدأ بتطبيق قرارات الشرعية الدولية والاستجابة للمبادرات الرامية لتحقيق هذا الهدف. لذلك، فإنه لا بديل عن الحل المستند على إقامة دولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان بسلام وأمن جنبًا إلى جنب، والإقرار بحق فلسطين كدولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، والوقف الفوري والكامل للأنشطة الاستيطانية، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وعودة اللاجئين، واسترجاع الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

كما أن إنجاح فرص السلام يتطلب التخلي عن فرض سياسة الأمر الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة وجميع

المدنيين أو الأفراد العسكريين الإسرائيليين. كما أن التقارير الواردة عن التعذيب الواسع النطاق والمنهجي للمحتجزين الفلسطينيين من جانب الدوائر الأمنية في الضفة الغربية المحتلة هي أيضا مسألة تثير القلق.

لذلك، فإن ناميبيا تدعو إلى انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحث المجتمع الدولي على تيسير إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧. كما ندعو الجانبين إلى العمل من أجل استعادة الهدوء والعودة إلى طاولة التفاوض والحوار بهدف تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وعلى نفس المنوال، لا تزال ناميبيا تدعم الشعب الفلسطيني في سعيه إلى إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعدالة والحرية والاستقلال. وتقف ناميبيا مع الشعب الفلسطيني في جهوده الدؤوبة من أجل تحقيق هذه المبادئ بالوسائل السياسية والدبلوماسية وغير العنيفة. كما نتطلع إلى إنهاء هذا الاحتلال المستمر منذ ما يقرب من ٥٠ عاما وأن نرى الشعب الفلسطيني يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي السعي من أجل بناء الدولة.

في الختام، فإن حل الدولة الواحدة الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه على المجتمع الدولي هو خريطة طريق لن تفضي إلى أي مكان. ويجدوننا الأمل في أن تستفيق إسرائيل قريبًا لتدرك هذا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، نود أن نهنئكم

على رئاسة بلدكم الصديق لمجلس الأمن، ونشكركم على عقد هذا الاجتماع، ونشكر السيد نيكولايف ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتهما صباح اليوم.

خلال محاولاته لتشويه حقائق الأزمة السورية وتزييفها. وأمامنا الآن الوضع المأساوي في مدينة حلب المنكوبة، التي تدفع كل دقيقة ضحايا من المدنيين الأبرياء.

إنما يدعو إلى الأسى والحيرة أن هذه الكارثة الإنسانية التي اهتز لها الضمير الإنساني لم تكن كافية للتحرك لوقف إراقة الدماء وحماية المدنيين في سورية. الشعب السوري بات رهينة بيد النظام السوري ووقودا لضمان استمراره، وفي الوقت نفسه ضحية لغياب التوافق الدولي.

إننا وإذ ندرك التحديات التي تواجه المجلس في الأزمة السورية، إلا أن مسؤولية المجلس التي حددها الميثاق تجعله مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة، أينما تقع، للتدخل لوقف الانتهاكات وضمان مساءلة المسؤولين عنها احتراماً للشرعية الدولية وحقوق الإنسان. ولذلك، فإن مجلس الأمن مطالب اليوم بالتدخل العاجل لحماية المدنيين في حلب وبقية المناطق السورية.

إن الضمان الوحيد لوقف العنف على نحو مستدام هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٦) الذي أكد على أن الحل الوحيد الدائم للأزمة هو من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/٢٠١٢/٥٢٢، المرفق) وإنشاء هيئة حكم انتقالية تُخول سلطات تنفيذية كاملة، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وختاماً، فإن دولة قطر ستواصل جهودها في المجموعة الدولية لحل الأزمة السورية وبما يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وفق أحكام الميثاق والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

الأراضي العربية المحتلة. كما أن ما يترتب على الإجراءات والسياسات المخالفة للقانون الدولي هي لاغية وباطلة وليست ذات أثر قانوني، وتقوض الجهود الرامية لتحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

وإدراكاً من دولة قطر لأهمية معالجة الوضع الإنساني في قطاع غزة وأثره الإيجابي في دعم الجهود الرامية لتحقيق السلام، فإنها ستواصل جهودها الإنسانية للوفاء بالتزاماتها في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في القطاع.

عند الحديث عن الحالة في الشرق الأوسط، فإن الوضع الراهن في سورية يشكل التهديد الأكبر لتحدياً للمجتمع الدولي. ففي ظل الفشل المتواصل لإيجاد حل نهائي وسريع للأزمة السورية وإصرار النظام السوري على مواصلة انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي، فإن الوضع في الشرق الأوسط سيزداد تدهوراً عما هو عليه اليوم وسيؤدي إلى المزيد من الانزلاقات الخطيرة التي تهدد بأفدح العواقب على سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها شعبها وعلى أمن واستقرار المنطقة والعالم. فعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي، ممثلاً بالفريق الدولي لدعم سورية، من أجل التوصل إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي أقره مجلس الأمن في قراره ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، فإن النظام السوري لا يزال يواصل الخروقات والهجمات ضد المدنيين والأهداف المدنية، واستخدام الأسلحة العشوائية، وارتكاب المجازر، وعرقله القوافل الإنسانية وسحب المستلزمات الطبية منها، ومنع دخول الاحتياجات الأساسية إلى المناطق المحاصرة، واعتماد سياسة التهجير القسري والتغيير الديمغرافي.

لم يعد خافياً أن النظام السوري يعول اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على الانقسام الراهن في مجلس الأمن لكي يواصل انتهاكاته للقانون الدولي الإنساني ضد المدنيين في سورية، ودون الاكتراث للنتائج الوخيمة المترتبة على سياسته، واستغلال منابر الأمم المتحدة لحرف الانتباه عن تلك الانتهاكات والجرائم من

وتكشف الأرقام الأخيرة أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة على وجه الخصوص، حيث تفرض عليه إسرائيل منذ نحو ١٠ سنوات حصارا غير قانوني، هي أسوأ ما تكون منذ عام ١٩٦٧، عندما بدأ الاحتلال. وفي الوقت نفسه، ثمة ممارسات إسرائيلية غير قانونية أخرى أصبحت نمطا في الحياة اليومية لفلسطين، من قبيل استمرار عمليات الاعتقال والاحتجاز والاعتداء والأسر للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والغارات العسكرية التي يُقتل بسببها فلسطينيون أو يصابون بجروح، أو الإعدام خارج نطاق القضاء، الأمر الذي يشكل حلقة مفرغة شريرة ومدمرة، ويخلف تداعيات قصيرة وطويلة الأجل على السكان الخاضعين للاحتلال، وكذلك على آفاق السلام والاستقرار.

ومن الواضح الذي ينبغي أن يكون مثار قلق شديد للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن استمرار إسرائيل في اتباع هذه السياسات العدوانية لا يقوض الجهود الدولية الرامية إلى كفالة تحقيق السلام والأمن ورؤية الحل القائم على دولتين فحسب، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧، ولكنه يشكل أيضا انتهاكات صارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات المجلس ذات الصلة. وهذا الافتقار إلى المساواة يقوض القانون الدولي، ومصداقية مجلس الأمن، والنظام الدولي ككل. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي على ضرورة قيام مجلس الأمن بالاضطلاع بالدور الذي أناطه به الميثاق، واتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء هذه الحالة المتدهورة.

وينبغي اعتماد مشروع قرار يتصف بالوضوح ولا لبس فيه يواجه انتهاك إسرائيل للقانون، بما في ذلك سياستها الاستيطانية، ويتضمن مطالب بوقف الحملة الاستعمارية غير القانونية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده. ومشروع قرار من هذا القبيل سيشكل مساهمة مجدية ودعما حقيقيا تجاه الجهود الدولية

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أود الإعراب عن خالص التهاني لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/أكتوبر، وأتمنى لكم كل النجاح. وأود أن أعرب عن شكري لكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

بعد ما يقرب من ٥٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي، فإن الأفق السياسي المتأزم وحقيقة أن عملية السلام قد وصلت إلى طريق مسدود لا يزالان يمثلان تحديا خطيرا للمجتمع الدولي بسبب تعنت إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال - وعدم احترامها لإرادة المجتمع الدولي والقرارات الدولية.

إن إسرائيل ترفض وتعرقل، في كل منعطف، جهود السلام الدولية والإقليمية التي تستند بقوة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بل وما برحت تسعى إلى تبرير تصرفاتها غير القانونية بذرائع جوفاء ومشوهة واستمرت في هذا السلوك غير القانوني على أرض الواقع، مسببة معاناة عميقة للشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالها ومرسخة بقدر أكبر احتلالها غير المشروع.

ومن بين الأساليب الرئيسية التي تتبعها إسرائيل لتنفيذ جدول أعمالها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أسلوب بناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية، ونقل مواطنيها المدنيين إلى الأرض المحتلة، في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وينبغي التأكيد على أن الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، التي تشمل المصادرة غير القانونية للممتلكات الفلسطينية، وهدم المنازل الفلسطينية، والإحلاء القسري للمدنيين الفلسطينيين وتشريدهم، لا تدع مجالاً للشك في دعم سياسة الاستعمار والتطهير العرقي، وتشكل انتهاكات صارخة للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

المستمرة، لأنها تغذي التطرف والعنف والعنصرية والمزيد من زعزعة استقرار الحالة الهشة أصلاً. وهذه الإجراءات تزيد أيضاً من تأجيج الصراع الديني، الذي يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وينبغي التشديد على أن الحق في الأمن لا يقتصر على إسرائيل. فالأمن هو الحق الذي ينبغي توفيره والتمتع به من جانب جميع الأمم، ولا سيما ضحايا الاحتلال. وندعو المجلس إلى تحمّل مسؤولياته وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وتمشيا مع المسؤولية المنوطة بالمجلس من قبل ميثاق الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين، يجب كذلك على المجلس أن يتصرف لحماية آفاق السلام ورسم الطريق نحو المضي قدماً بغية حل قضية فلسطين حلاً نهائياً وعادلاً، بعد كل هذه العقود، والاسهام في إرساء السلام والأمن الدائمين في منطقة الشرق الأوسط.

إن السلام العادل هو الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة، وتقرير المصير، والاستقلال في دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ويشمل التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الروسية على عقد المناقشة المفتوحة في هذا اليوم.

وتؤيد حكومتي البيانين اللذين أدلى بهما على التوالي كل من ممثل فتزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل دولة الكويت بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

إن المناقشات المفتوحة في قاعة المجلس بشأن قضية فلسطين يتردد صداها مع شعور عميق بالإحباط، نظراً لفشل

الجارية التي ترمي إلى الحفاظ على حل الدولتين وتحقيقه، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ مدريد الداعي إلى الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، التي تحدد المسار الواضح والعادل لتحقيق السلام.

وفي هذا الصدد، تكرر منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها للمبادرة الفرنسية القاضية باستعادة الأفق السياسي تحت رعاية دولية ومتعددة الأطراف، وفي إطار زمي محدد، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل عادل وشامل ودائم وسلمي، تعرقل تحقيقه وتأخر لفترة طويلة جداً. فخمسون عاماً من الاحتلال والقهر والإذلال وأسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان فيها الكفائية، ومن غير المقبول من الناحية الأخلاقية والقانونية والسياسية السماح بمواصلة ذلك.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تحذر من الاستفزازات والهجمات المتكررة التي ترتكبها الجماعات اليهودية المتطرفة ضد المصلين في المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، أي في المسجد الأقصى وعدد من الكنائس في القدس. والعواقب الخطيرة لهذه الأعمال المتطرفة يمكن أن تكون بعيدة الأثر وخطيرة ويجب تفاديها. والممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية تهدف إلى تزوير تاريخ مدينة القدس المحتلة، وطمس هويتها الفلسطينية العربية، ومحاولة تغيير تكوينها الديمغرافي الأصيل. وتوسيع المستوطنات الاستعمارية وطردها المواطنين الفلسطينيين يجب أن ينتهيا. وبموازاة ذلك، لا بد أن نكون حذرين من التأثير الخطير للأعمال التي ترتكبها جماعات المستوطنين الاسرائيليين الارهابية، بما فيها ميليشيا "برايس تاغ" وميليشيا "هيل توب يوث"، وهي الجماعات التي تواصل التحريض والهجمات الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين - وجميعها بدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي وحمايتها.

وقد أوجدت هذه الممارسات الإسرائيلية حالة مأساوية تدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات جادة لوقف الانتهاكات

الإسرائيلية، التي يمكن أن تكون لها آثار لا رجعة فيها تجاه طابع الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضعها وديمغرافيتها.

والحالة الانسانية والاجتماعية والاقتصادية الأليمة - وبخاصة في قطاع غزة الواقع تحت حصار إسرائيلي يدخل سنته العاشرة - قد أعرب عنها بجلال مقدمو الإحاطات الإعلامية هذا الصباح. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى إقناع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالعمل على إنهاء انتهاكها المنهجي للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وأعمالها غير المبررة المتمثلة في العقاب الجماعي الذي يمارس ضد مليوني شخص في غزة.

ربما من المفارقات أنه كثيرا ما يطلب إلى السلطات الفلسطينية اتخاذ إجراءات ضد التحريض على ما يسمى بالأعمال الإرهابية، بينما الأسباب الجذرية لتحديات الإرهاب والتطرف التي تواجه الأجيال الحاضرة وتحتاج علمنا تُركت لعقود من دون التصدي لها. يجب على المجتمع الدولي، على الرغم من عنصر المخاطرة بالنسبة له، أن يفعل شيئا أكثر من تجاهل تلك الحقيقة الصارخة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي تأييد الاقتراح بإعلان عام ٢٠١٧ سنة دولية لإنهاء الاحتلال، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية.

ونقدر اهتمام الوفد الفلسطيني بالقيام بدور معزز في الأمم المتحدة في إطار القواعد والإجراءات المنصوص عليها. ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر له في أعمال الحق في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة وقادرة على البقاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشرك المتكلمين الآخرين الثناء على الرئيس للدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة في أوامها.

المجلس المستمر وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه إنهاء نحو خمسة عقود من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبالتالي تمهيد الطريق أمام حل سلمي عادل ودائم للأزمة.

ونحن نتفق مع معظم الوفود على أن الأولوية العاجلة للمجلس تكمن في بعث رسالة قاطعة تدين المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة، بما في ذلك خطط التوسيع الأخيرة. وقد ظهرت هذه الخطط بوصفها رمزا للاحتلال غير القانوني الذي طال أمده، وتم تحديده بالعقبة الرئيسية أمام السعي إلى مفاوضات الوضع النهائي، وبالتالي التوصل إلى حل الدولتين القابل للبقاء.

ونتفق تمام الاتفاق مع السفير والمراقب الدائم لدولة فلسطين عندما أكد ضرورة استعادة "الأفق السياسي" كي يتسنى للمجلس أن يتصرف بطريقة حاسمة بشأن هذه المسألة التي تبعث على القلق البالغ، والقيام بذلك معتمدا على قراراته، وخارطة طريق المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ مدريد حول الأرض مقابل السلام. ونحث على أن تؤدي المبادرة الراهنة للوفد الفلسطيني إلى النتيجة المتوقعة جدا والمنطقية، وهي المبادرة التي تقضي بإجراء حوارات مع جميع أعضاء المجلس بشأن إمكانية وضع مشروع قرار للمجلس، بغية مواجهة عدم مشروعية نظام الاستيطان الإسرائيلي، بما في ذلك بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

والاجتماع الذي انعقد وفقا لصيغة آريا في الأسبوع الماضي كان واضحا بشكل لا لبس فيه إزاء كيفية استمرار المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في تقويض آفاق إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. فهي تستحق النظر فيها وفقا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي. والمؤتمر الدولي الذي انعقد في جنيف خلال حزيران/يونيه، والمبادرة الفرنسية، وتقرير المجموعة الرباعية الصادر في تموز/يوليه (S/2016/595، المرفق) أمور أبدت أيضا شواغل واضحة إزاء استمرار أنشطة الاستيطان

الشؤون الإنسانية، وهي مستمرة في تزويد الأغلبية من سكان غزة بأبسط الضروريات، بما في ذلك التعليم.

إن سري لانكا بوصفها رئيسة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، تشعر بقلق خاص إزاء تصاعد العنف، وعدد الإصابات في صفوف المدنيين التي تشمل الأطفال الرضع.

لقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إلى تجميد النشاط الاستيطاني. ويجب على طرفي الصراع هئية البيئة اللازمة لتيسير إحلال السلام. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة دعما للجهود الرامية إلى استئناف الحوار والمفاوضات المضمونة. ويجب على إسرائيل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والكف عن الإجراءات التي تتعارض مع القواعد الراسخة للقانون الدولي والممارسة الدولية.

ندرك أيضا احتياجات إسرائيل الأمنية. إذ أن الهجمات العشوائية ضد المدنيين الإسرائيليين ستؤدي إلى دوامة من العنف ذات نتائج عكسية. ونحث كلا الطرفين على احترام القانون الإنساني الدولي وممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل سلامة المدنيين.

من المهم الاستمرار في العمل على إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط. وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن حق فلسطين الثابت في إقامة دولة.

على الرغم من عقود من خيبة الأمل، نشعر بالتشجيع لأن الشعب الفلسطيني يبقى مجزم على روح وقوة الغرض لنيله حقوقه المشروعة. فقد تغلب على التحديات الكبيرة التي يواجهها. ونأمل أن يعمل الشعب الفلسطيني يدا واحدة من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وهو أمر حتمي من أجل إقامة فلسطين المستقلة وذات السيادة الكاملة.

تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل فتويلا بالنياية عن حركة بلدان عدم الانحياز. أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

إن النزاعات في سوريا واليمن، وأزمة اللاجئين المنقطعة النظير، والحالة الإنسانية ذات الأبعاد الأسطورية في مختلف المجالات - بما في ذلك الطفرة في التطرف العنيف والإرهاب - كل ذلك ساهم في زيادة عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. إن القصف المدفعي والغارات الجوية المستمرة من دون هوادة، كما هو الحال في حلب، تسببت في معاناة لا توصف، وصور الأطفال الصغار في مرمى تبادل إطلاق النار أكثر مما تتحمله البشرية. تهيب سري لانكا بالأطراف المعنية التوصل إلى اتفاق سلام في سوريا من دون تأخير. وترحب سري لانكا بالجلسة العامة للجمعية العامة التي ستعقد غدا بشأن الحالة في سوريا. ونحن ندرك جيدا حاجة المجتمع الدولي الماسة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسوريين ووقف جميع الهجمات على الأهداف المدنية.

في هذا السياق، فإن قضية فلسطين تكتسي أهمية إضافية. وتؤكد سري لانكا مجددا دعمها الثابت للقضية الفلسطينية. وهذه المناقشة تذكرونا مرة أخرى بالضرورة الملحة لإيجاد حل عادل لقضية فلسطين ومعالجة محنة الشعب الفلسطيني. ويجب على العالم ألا ينسى الحالة الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، حيث كانت الظروف فيها لا تحتمل، ولا سيما في هذا الوقت من الاضطرابات غير المسبوقة في الشرق الأوسط والذي ينصب فيه تركيزنا على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأزمة اللاجئين الضاغطة في سوريا.

تؤيد سري لانكا أيضا عمل وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومكتب تنسيق

القادة الفلسطينيين على بذل كل ما في وسعهم للتخفيف من حدة التوتر وتجنب الاستفزاز. وأعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين، وإطلاق الصواريخ على إسرائيل مسألة غير مقبولة تماما. ونحث القادة الفلسطينيين على العمل على رص صفوف الشعب الفلسطيني في ظل حكومة ديمقراطية. وينبغي عقد الانتخابات، ويتعين على الفصائل المختلفة العمل معا.

هناك خطورة من أن يفلت حل الدولتين من أيدينا. وفي الوقت الحالي، تتمثل الأولوية في تقليص الأضرار. وتقرير المجموعة الرباعية الذي صدر في وقت سابق من هذا العام (S/2016/595، المرفق) واضح بشأن الحد الأدنى المطلوب من الإجراءات المطلوبة من الطرفين للحفاظ على حل الدولتين. لقد حان الوقت لكي يضع مجلس الأمن يضيف بعض الضغط الحقيقي إلى مناشداته.

يتحمل قادة الجانبين العبء الأكبر من المسؤولية في توجيه شعبيهما نحو طريق السلام. وفي الوقت نفسه، نرحب بجهود فرنسا لإنشاء منتدى دولي يمكن فيه مناقشة السلام.

إن الحالة الإسرائيلية الفلسطينية سيئة ولكن يمكن أن تصبح أسوأ بكثير. ونحث المجلس على تسخير سلطاته في التشجيع والإكراه للتأثير على طرفي النزاع. وعلى المجلس العمل على حماية الحل القائم على دولتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أهنئكم على رئاستكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لكم دوام التوفيق، وأن أوجه لك أيها الصديق فلاديمير تحية شخصية لرئاستك لهذه الجلسة. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشكر المنسق الخاص

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد غونارسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

تواجه منطقة الشرق الأوسط تحديات هائلة في خضم النزاع والأزمات. إن بؤر الصراع في سوريا واليمن وليبيا لها تأثير شديد على البلدان المجاورة لها. فتداعيات الصراعات تشهد على التكلفة الباهظة التي يتحملها العالم كله عند الإخفاق في منع نشوب النزاعات وحل النزاعات. وبطبيعة الحال، فإن التكاليف قاسية للغاية بالنسبة للمدنيين الذين يعيشون في مناطق الصراع. ومن غير المقبول الاستمرار في استهداف المدنيين والهيكل الأساسية للمدنيين، ولا سيما المرافق الطبية. ويجب عدم استمرار الإفلات من العقاب.

ومع ذلك، هناك صراع واحد في المنطقة ينبغي ألا يستعصي على الحل، حيث ينبغي أن يكون بالإمكان منع نشوب المزيد من النزاعات. والواقع أن المخطط العام لخطة سلام قادرة على البقاء موجود على الطاولة منذ سنوات. إن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يركز على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام. ولكن في بعض الأحيان نلمس تصميم طرفي النزاع على تمزيق الخطة.

مما يثير بالغ القلق استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياسة الاستيطان. وفي اجتماع عقد على غرار صيغة آريا بشأن المستوطنات في الأسبوع الماضي، استمعنا مرة أخرى إلى أدلة مقنعة على أن سياسة الحكومة الإسرائيلية كان لها أثر - سواء أكان مقصودا أم غير مقصود - أي جعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي. فالتوسع الاستيطاني وتدمير الهياكل الفلسطينية يقوضان أساس تحقيق السلام. ونشجع

هو نصف قرن من انتهاك الحقوق وقرارات مجلس الأمن، وهو نصف قرن من إشعال فتيل التطرف والعنف والإرهاب وغياب الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع. إننا نناشد مجلس الأمن أن يكون رد فعله متوائماً مع هذا الأمد الطويل من غياب المحاسبة ومواكبا لجسامة الأحداث وفداحة الانتهاكات المتزايدة، وأن ينتقل بشجاعة إلى منح الشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتحرير جميع الأراضي العربية بما فيها الجولان العربي السوري المحتل والقدس الشريف.

ولا يفوتني في هذا الشأن أن أرحب بالقرار النهائي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونيسكو) الذي أقر بأن القدس الشريف تراث إسلامي خالص. فهذه خطوة هامة نحو الوفاء بالكثير من الاستحقاقات التي ينتظرها الشعب الفلسطيني.

أود أن أنقل إلى مجلسكم الموقر ما ورد في البيان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في مدينة حلب المؤرخ الرابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الذي أعرب عن القلق البالغ والانشغال العميق لتدهور الأوضاع الإنسانية في مدينة حلب والمدن السورية الأخرى وعن إدانته الشديدة للأعمال الوحشية والجرائم التي يرتكبها النظام السوري في حق المدنيين العزل والتدمير المنهج لكل مقومات الحياة في المناطق الآهلة بالسكان وتأكيده أنها أعمال منافية لكل الشرائع السماوية والقيم الدينية وأنها تشكل خرقاً صارخاً للمعاهدات الدولية الخاصة بحماية المدنيين وللقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. كما أنها تؤكد وبشكل جلي تخلي هذا النظام عن أسس واجباته في حماية المدنيين والمواطنين العزل. كما أعلن البيان العربي عن إدانته الشديدة للجرائم الإرهابية البشعة التي تقتربها التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة في مختلف المناطق السورية، واعتبر الجرائم التي يرتكبها النظام

لعملية السلام في الشرق الأوسط، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطتهما الإعلاميتين القيميتين والهامتين في بداية الجلسة. منذ ما يقارب النصف قرن، ما برحت فلسطين محتلة، وما زال الشعب الفلسطيني محروماً من حقه في تقرير المصير. منذ ما يقارب نصف قرن لا تزال الأمم المتحدة عاجزة عن القيام بما أوكل إليها وفقاً لمبادئ الميثاق وقواعده

ومنذ ما يقارب النصف قرن وبالرغم من العديد من المؤتمرات الدولية والقرارات الأهمية والاستشارات القانونية ما زال الشعب الفلسطيني الأعزل يرزح تحت مطرقة الاحتلال الإسرائيلي وسندان الإخفاق الأممي والعجز الدولي.

بالرغم من الإجماع الدولي على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي وبالرغم من التنديد المتكرر لممارسات إسرائيل التعسفية ضد الشعب الفلسطيني وانتهاكها للقانون الدولي بما في ذلك ما تمارسه من سياسات استيطانية استعمارية وسلبها للأرض الفلسطينية واستخدام القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني واحتجاز الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين بمن فيهم النساء والأطفال إلا أن المجتمع الدولي لم يتخذ أي خطوة عملية لوضع حد للعدوان الإسرائيلي المستمر وتحميل إسرائيل مسؤوليات هذا العدوان ومحاسبتها على جرائمها المتكررة تجاه الشعب الفلسطيني.

من هذا المنطلق يرحب وفد بلدي مجدداً بالمبادرة الفرنسية للدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام وفقاً لمرجعيات عملية السلام وفي مقدمتها المبادرة العربية للسلام التي قدمتها حكومة بلدي منذ أكثر من أربع عشرة سنة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وذلك بهدف الخروج بألية دولية فعالة تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين وفق إطار زميني محدد. وإننا نتطلع إلى أن يكون عام ٢٠١٧ العام الذي يقول فيه العالم بصوت واحد كفى للاحتلال. إن نصف قرن من غياب الإرادة السياسية والتسوية وعرقلة استحقاقات الفلسطيني

إننا نؤكد للعراق الشقيق في مواجهته مع التنظيمات الإرهابية وما يقوم به من عمليات لتحرير الموصل. ولقد كان بلدي من أوائل الدول المبادرة إلى تنظيم التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الإرهابي والمشاركة فيه، إلا أننا نشعر ببالغ القلق من إشراك الميليشيات والمجموعات المسلحة الطائفية في عملية تحرير الموصل. لقد حذرت المملكة العربية السعودية من خطر الانزلاق في أعمال إجرامية انتقامية. وها هي التقارير الأولية تشير إلى عمليات عنف طائفية مقيتة بما فيها تعذيب المدنيين وتعريضهم للإعدامات الميدانية. وإننا نناشد مجلسكم الموقر والدول الأعضاء ذات العلاقة العمل على الوقف الفوري لهذه الانتهاكات والحرص على تأمين الحماية للمدنيين.

ترحب المملكة العربية السعودية باستجابة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لدعوة المبعوث الأممي إلى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد بوقف العمليات العسكرية ابتداء من هذا اليوم ولمدة اثنتين وسبعين ساعة. وتؤكد المملكة العربية السعودية على تأييدها وسعيها إلى وقف دائم لإطلاق النار يستند على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا والعودة إلى طاولة المفاوضات استنادا إلى المرجعيات الأساسية ووفقا لخارطة الطريق التي أعدها المبعوث الأممي وقبلت بها الحكومة اليمنية واستكمال عملية الانتقال السياسي ووفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني.

كما أود أن أؤكد على أن المملكة العربية السعودية لن تتهاون في حماية أمنها الوطني وصيانة حدودها ضد الانتهاكات المتكررة التي تقوم بها ميليشيات الحوثي وحلفائها المتمثلة في إطلاق الصواريخ على أراضي المملكة ومنها صواريخ يصل مداها إلى أكثر من ٧٠٠ كيلومتر.

كما أننا نستغرب سكوت مجلس الأمن عن الاختراق الفاضح الذي تمارسه إيران لقرارات مجلس الأمن واستمرارها في تهريب الأسلحة والصواريخ إلى الحوثيين في مخالفة صريحة

السوري والتنظيمات الإرهابية ترقى إلى جرائم حرب تحتم ضرورة تقديم مرتكبيها إلى العدالة الناجزة. وحمل مجلس الأمن وفي مقدمته الدول الدائمة العضوية وخاصة المنخرطة منها في الأزمة السورية المسؤولية الكاملة إزاء وقف هذه المأساة الإنسانية التي ترتكب على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. وتشكل وصمة عار في جبين مرتكبيها والمشاركين في تنفيذ فصولها المقيتة. كما دعا البيان مجلسكم الموقر إلى التحرك السريع لاتخاذ الإجراءات والتدابير العملية لتنفيذ القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) لتثبيت وقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية وتفعيل آليات تأمين إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحاصرين.

ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بالإعلان المهلة الإنسانية الأخيرة والوعود بالتمهيد لإدخال المساعدات الإنسانية، إلا أننا نؤكد أن هذه خطوة مبدئية وندعو أن تؤدي إلى فرض حظر جوي فوري على قوات النظام السوري وحلفائه، ووضع حد نهائي لوجود قوات الحرس الثوري الإيراني الأجنبية في سورية وميليشيات حزب الله الإرهابية وجميع فصائل المقاتلين الأجانب فضلا عن تحميلهم مسؤولية أعمالهم الإجرامية في سورية والرفع الفوري للحصار عن جميع المدن والمناطق السورية والسماح بإدخال المساعدات بدون شرط أو قيد، وذلك تمهيدا للعودة إلى المفاوضات السياسية الرسمية حول الانتقال السياسي ووفقا لبيان جنيف وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وأخذا في الاعتبار الرؤية التي قدمتها الهيئة العليا للمفاوضات كأساس للحل بما يبلي تطلعات الشعب السوري بجميع فئاته وأطيافه.

كما يجدد وفد بلدي دعمه لجهود المبعوث الأممي في سوريا السيد ستافان دي ميستورا في إطار ولايته الممنوحة له للوصول إلى الانتقال السياسي. ونعيد تأكيدنا على الاستمرار في تقديم الدعم الكامل غير المشروط وغير المنقطع للشعب السوري واحترام قراراته ومساندته بجميع الوسائل الممكنة.

إن وفد بلدي يجدد تأكيدده القوي مرة أخرى على دعم حكومة إكوادور وشعبها للحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على النحو المعرب عنه في ١٢ تموز/يوليه في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.7736) كما أود أن أجدد التزامنا التاريخي بقضية السلام في الشرق الأوسط.

ومرة أخرى نعرب عن قلقنا حيال استمرار عدم اتخاذ قرار والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة، والظروف التي تؤدي إلى تقويض مبادرات المجتمع الدولي لتسوية النزاعات المستمرة في المنطقة، وبالتالي التشجيع على السلوك الذي يؤدي إلى ممارسات منهجية أداها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بل وميثاق الأمم المتحدة، على نحو ما سمعنا في الإحاطات الإعلامية التي قدمها في هذا المحفل بالذات المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والمبعوث الشخصي للأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ .

لقد شاركت إكوادور في تقديم قرار الجمعية العامة ٦٧/١٩، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان الرئيس رافائيل كوريا أحد رؤساء الدول الأوائل الذين اعترفوا بإنشاء دولة فلسطين في إطار حدود عام ١٩٦٧. وعلى نحو ما يسلم به تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط (S/2016/595)، المرفق، فإننا نعتقد أن التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم الذي يعالج احتياجات إسرائيل الأمنية وتطلعات الفلسطينيين للسيادة والاستقلال ويضع حدا للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وحينئذ فقط سيكون الشعب الفلسطيني قادرا على التمتع

لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أما دموع التماسيح التي يذرفها مندوب إيران على الضحايا المدنيين فهي لن تخدع أحدا وبخاصة أبناء الشعب اليمني الذين يدركون أن أطماع الحوثيين في السلطة والسيطرة ودعم إيران لهم بالعتاد والسلاح هي السبب في ما يواجهه الشعب اليمني من معاناة.

كما أن آخرين يسعون في كلماتهم إلى الربط بين ما يحدث في اليمن وبين ما يرتكبونه من مجازر في سوريا، ونسوا أن الفارق الكبير بين الحالتين هو أن النظام وحلفائه يتعمدون إصابة المستشفيات والمباني المدنية ويعلنون صراحة عن هدفهم في إبادة ما تبقى من المواطنين في حلب وبين قوات التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن التي تملك من الشجاعة ما يكفي للاعتراف بالأخطاء إن حدثت ومن النبل ما يدفع بها إلى علاج الجرحى والمصابين وتعويض ذويهم.

إننا نطالب مجلس الأمن بإجراء مناقشة عاجلة لخطابنا الذي رفعناه إلى المجلس بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، حول انتهاكات إيران لقرار حظر توريد السلاح إلى الحوثيين وحلفائهم وفرض العقوبات اللازمة على إيران وعلى كل من ينتهك قرارات المجلس حتى لا تصبح القرارات مجرد حبر على ورق، وحتى لا يفقد المجلس هيئته ومصداقيته في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيدة يانيز لوزا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى الاشتراك في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فترويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز واعتمد في مؤتمر قمة الحركة الأخير الذي عقد في جزيرة مارغريتا.

جميع السكان من حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية. ومحيت عقود من النمو والتنمية في غمضة عين، مع مستقبل يبدو مظلمًا بشكل متزايد.

ونتوقع من المجلس أن يستخدم جميع الوسائل المناسبة لحماية المدنيين الأبرياء، ولإنهاء أعمال العنف المتصاعد التي ترتكب في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولكفالة المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويشكل العجز عن التصرف، الذي يسفر عن الأزمة الإنسانية المتردية في سوريا، سابقة خطيرة لدور المجلس في معالجة التزعات في المستقبل. ولذلك، تناشد ملديف جميع أعضاء المجلس ضمان امتثال جميع الدول لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي سياق مماثل، ندعو المجتمع الدولي أيضا إلى تعزيز المعونة الإنسانية - ونناشد الجهات الفاعلة المعنية كفالة إمكانية إيصالها بدون عوائق وباستمرار وبشكل كامل إلى المحتاجين إليها. وعلينا أن نبذل كل جهد لتخفيف المعاناة التي ظل يتلى بها بلا مبرر المدنيون الأبرياء في سوريا ولوضع حد لهذه المعاناة. كما نحث بشدة جميع الأطراف المعنية على الانخراط بشكل بناء في الحوار السياسي للتوصل إلى حل مستدام وسلمي للأزمة وعلى الامتناع عن اللجوء إلى المزيد من أعمال العنف، التي يمكن أن توجج النزاع وتبعده.

وأدت إدامة العداء والنزاع في فلسطين المحتلة، التي تقويض السلام والأمن في المنطقة لعقود، وهي نتيجة أخرى لتحيز مجلس الأمن وعجزه عن ممارسة مسؤولياته. إن الحقائق واضحة. إن استمرار التدابير العقابية المفرطة وأعمال العنف الوحشي التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال - الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني - لم تحرم الفلسطينيين من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل أدت أيضا إلى إزهاق أرواح عديدة. ويشكل توسيع المستوطنات الإسرائيلية من خلال البناء وتخصيص الأراضي لاستخدام إسرائيلي الخالص انتهاكا

بحقوقه غير القابلة للتصرف. وتضررت أيضا حقوقه الثقافية والتراثية، على نحو ما أقره في الآونة الأخيرة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ومن واجب هذه المنظمة المشكلة بطريقة قانونية إعادة الأمل - وفي عنقها دين - للشعب الفلسطيني وتحقيق إقامة دولة فلسطين المستقلة، بما في ذلك انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا كامل العضوية، عملا بقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ (قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

وتعقد هذه المناقشة في وقت مناسب حيث يسيطر على العالم الهلع إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في سوريا، لا سيما فيما يتعلق بتصاعد أعمال العنف في حلب. ونحيط علما أيضا باجتماع صيغة آريا الذي عقده المجلس الأسبوع الماضي بشأن موضوع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، ونظمتها مالىزيا ومصر والسنغال وأنغولا وفترويل.

ومع شعور ببالغ القلق يشارك وفد بلدي العديد من الدول الأخرى الإشارة إلى عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بالمهام التي كلفه بها المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

إن الهجمات المحددة الهدف التي تقع في حلب تتجاهل تماما السكان المدنيين والبنية التحتية وأدت إلى مقتل المئات، بمن فيهم الأطفال والعاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فقد أبيدت المدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية، مما يحرم

واضحاً للقانون الدولي، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. الحالية فضلاً عن تغييرها. ومليديف على استعداد للاضطلاع بدورها في ممارسة كهذه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهاني لترؤس بلدكم مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم على مبادرتكم إلى مناقشة "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" وهو ما يؤكد بجلاء حرص بلدكم على إيلاء الدعم المتواصل للقضية الفلسطينية وخصوصاً في الظرف الراهن. كما أشكر المنسق العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد أوبراين على إحاطتهما الإعلاميتين.

ما زالت الأوضاع في الشرق الأوسط تسير من سيء إلى أسوأ، وعضواً عن أن تشهد مع توالي الأيام بل الأشهر، حلاً وبصيص أمل في الأفق، فهي على العكس من ذلك تشهد تعقيداً وتدهوراً خطيرين، مما يدعو للقلق والخوف على مستقبل المنطقة من المجهول المظلم.

ويبقى على رأس المشاغل المقلقة الانسداد والتردي غير المسبوق الذي يشهده الوضع الفلسطيني في وقت انشغل فيه المجتمع الدولي بمستجدات أخرى. إلا أن هذه المستجدات وعلى أهميتها، يجب ألا تحجب عن أنظاره القضية المحورية في الشرق الأوسط، ألا وهي القضية الفلسطينية، قضية العرب والمسلمين وكل الغيورين على إحلال السلام ونشر الوثام بين شعوب المنطقة.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاقلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع بفلسطين عامة، والقدس خاصة، وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ذلك أن الاعتداءات المتكررة على الحرم القدسي وعلى المصلين ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس

وفي حين تحتفظ إسرائيل بواجبة كونه ملتزمة بحل الدولتين، فإن أعمالها تظهر بوضوح العكس تماماً. وفي هذا العام وحده، توسعت أنشطة الاستيطان بمعدل يندر بالخطر، ليس يهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية فحسب، بل أيضاً يهدم البنية التحتية الإنسانية التي أنشأها المجتمع الدولي. وتؤكد مليديف مجدداً على تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتكرر دعوتها إسرائيل إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية، التي تعتبر غير قانونية.

وعلى الرغم من أننا نؤمن بأن حل الدولتين للتراع هو حل سياسي في نهاية المطاف ولا يمكن التوصل إليه إلا من جانب الطرفين المعنيين، فإننا نرى أيضاً أن من مسؤولية مجلس الأمن تيسير هذا الحل عبر تحديد المعايير اللازمة لتهيئة الظروف الميدانية التي تمكنهما من العمل نحو تحقيق ذلك الهدف بحسن نية. وتؤدي الحالة الراهنة، بما فيها توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية إلى جانب العنف المستمر إلى توجيه التراع بعيداً عن حل الدولتين.

وتشيد مليديف وترحب بالمبادرات العديدة التي قدمتها مختلف الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجتمع المدني، للتصدي للحالة في الشرق الأوسط. ولا شك في أن تلك المبادرات قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تخفيف معاناة السكان المتضررين من التراع.

ونود أن نؤكد في الوقت نفسه أن الواجب الرئيسي في ذلك يقع على عاتق مجلس الأمن. وإذا كان المجلس غير قادر على اتخاذ التدابير الكافية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فإن من الواجب إعادة تقييم استراتيجيات وأساليب عمله

أجل إقامة دولته المستقلة ونيل حقوقه كاملة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وكما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، خلال القمة الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي التي استضافتها تركيا، أفاد جلالاته في خطابه إلى القمة وأقتبس:

”لا يسعنا إلا أن نؤكد تأييدنا لدعوة فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، باعتباره خطوة أساسية في اتجاه إنهاء الوضع المأساوي والمتفجر في فلسطين، وإعادة الأمل في التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل يقوم على حل الدولتين. كما نجدد دعمنا للمبادرة الفرنسية، الرامية إلى العودة بالطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، والتي من شأنها أن تنهي الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وفق جدول زمني واضح“.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا. **السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا)** (تكلمت بالإسبانية): تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ما زال الشعب الفلسطيني يعاني بشدة. فعلى مدى ما يقارب الـ ٥٠ عاماً، ما زال الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي والسياسات والممارسات الإسرائيلية تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وحتى الآن، تسببت التوغلات العسكرية الإسرائيلية في مقتل أكثر من ٢٠٠ فلسطيني، بعضهم من الأطفال. ومنذ بداية عام ٢٠١٦ وحتى الآن، دمرت ٨٧٨ من المباني الفلسطينية في الضفة

الشرقية، لا تخدم السلم والسلام في المنطقة، ولن تعمل إلا على تأجيج العنف والكراهية والارتداء في أحضان الإرهاب المتنامي بالمنطقة ككل. كما أن الاستمرار في تدهور الوضع في فلسطين جراء التهويد والاستمرار في إقامة المستوطنات وتهجير السكان يذكي العنف ويعرقل كل الجهود المبذولة للتغلب على الصعاب وتوفير جو الثقة الذي بدونه لن يمكن إطلاق أية عملية مفاوضات.

لقد أصبح لزاماً على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة لإيجاد مخرج للانسداد والجمود اللذين حيّما منذ توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما أدى إلى حالات الاحتقان والتردي والعنف. لذا وجب على المجتمع الدولي أن يأخذ بزمام المبادرة ويلقي بكل ثقله وبإرادة فعالة وخلاقة لإعادة الفلسطينيين والإسرائيليين لطاولة المفاوضات، ليس من أجل المفاوضات، بل لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وذلك على أسس سليمة وبنية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإرساء دعائم دولة قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام ووثام وتعايش وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

لذا لا يسع بلدي سوى التنويه بالجهود الفرنسية الرامية إلى وضع الجميع أمام مسؤولياتها لتفادي اضمحلال حل الدولتين الذي أصبح يتلاشى مع مرور الوقت وفعل فرض سياسات الاستيطان التي تقوض كل فرص إحلال السلام.

لقد جدد المغرب خلال اجتماع اللجنة الوزارية العربية الرباعية المعنية بالتحرك العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المنعقد بالقاهرة بداية هذا الشهر، موقفه الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني من

وتؤكد كوبا مجدداً دعمها الكامل لقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة وتدعو مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار لهذا الغرض. وإن لم يفعل، فينبغي للجمعية العامة أن تتصرف بتصميم كامل لحل المسألة. وترحب كوبا باستعداد دولة فلسطين لقيادة عمل مجموعة الـ ٧٧ في المستقبل القريب. وقيادتها ستشرف المجموعة.

وإننا ندين تسييس الأزمة في سورية والتلاعب بالحالة الإنسانية ومعاناة الشعب السوري من جانب بعض أعضاء المجلس، الذين يسعون، خدمة لمصالحهم الجيوسياسية، إلى تحقيق الهدف المعلن لفرض تغيير النظام في سورية. غالباً ما ينسى هؤلاء الأعضاء أنفسهم الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في قطاع غزة المحاصر، حيث يحتاج أكثر من ١,٣ مليون من السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ١,٩ مليون إلى المساعدة.

إن تلك الجهات التي أحجّت النزاع في سورية، بتوفير الأسلحة والأموال ورعاية الجماعات الإرهابية من الخارج، مسؤولة عن سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين للنزاع وعن الحالة الإنسانية في البلد. وتأسف كوبا لإزهاق أرواح بريئة نتيجة لذلك الوضع وتُدين كل أعمال العنف ضد السكان المدنيين في سورية.

إن التهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة في البلد، والتي يستخدم بعضها الأساليب الإرهابية، هو التحدي الرئيسي الذي يواجه تلك الأمة العربية. وينبغي أن تكون مكافحة هذه الآفة في سورية جزءاً من الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة. وترفض كوبا النهوض بخطت التدخل تحت ستار مكافحة الإرهاب. ونطالب بأن تتوقف الانتهاكات للسيادة السورية، وبإهاء الوجود العسكري الأجنبي، الذي لا يحمل موافقة - والذي لا تُنسّق عملياته مع - الحكومة السورية وهي السلطة الوحيدة المنتخبة بصورة شرعية في البلد.

الغربية أو تمت مصادرتها من قبل السلطات الإسرائيلية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ وهو أكثر تدمير للهياكل في سنة واحدة منذ عام ٢٠٠٨. وكان بناء المستوطنات الجديدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ أعلى مما كان عليه في أي وقت خلال السنوات الثلاث الماضية.

فإلى متى سيظل مجلس الأمن صامتا ورهينة لحق النقض أو التهديد باستخدامه من قبل الولايات المتحدة؟ وإلى متى سيسمح المجلس لإسرائيل بمواصلة هذه الممارسات في إفلات من العقاب وهي ترتكب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني؟ وتدعو كوبا مرة أخرى مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته. بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، واعتماد التدابير اللازمة لمطالبة إسرائيل بإهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى على الفور، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والحد الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإهاء تدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، ووضع حد للتزوح القسري، ونقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة غير قانونية، نظراً لكونها من بين الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وإلى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته، ستواصل إسرائيل توطيد الاحتلال، ما يجعل حل الدولتين مستحيلاً، ويقوض التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع. وتحيي كوبا الجهود الإقليمية والدولية الجارية لاستئناف محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. ونكرر القول بأنه يجب على مجلس الأمن أن يفي بالتزامه بالنهوض بحل تفاوضي يكفل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ويتمثل الحل الوحيد الممكن للقضية الفلسطينية في التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، وإقامة دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة وقابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

إن الحل السياسي الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار والمفاوضات ومن دون شروط مسبقة هو الحل الوحيد القابل للتطبيق على النزاع في سورية. لا يمكن تحقيق السلام في سورية إلا من خلال احترام حق الشعب السوري في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ودون إملاءات. ونؤيد الشعب السوري في تطلعاته للعيش في سلام واختيار مصيره.

والأمن والرفاه والتنمية الذي تستحقّه جميع الشعوب، بما في ذلك شعوب الشرق الأوسط، على إجراءات المجلس الحاسمة. وتؤكد كوبا من جديد دعمها لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاعات في الشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على السيادة والأمن والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

ينبغي أن تلقى جميع حالات النزاع في الشرق الأوسط نفس الاهتمام من جانب مجلس الأمن. وسيعتمد تحقيق السلام